

كشوف مصر الأفريقية

في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)

د. عبد العليم خلاف



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرسكان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



كشوف مصر الأفريقية

في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)

دكتور

عبد العليم خلاف



المكتبة المتحف القبطي

١٩٩٩

الإشراف الفني

معمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « كشف مصر الأفريقية في عهد الخديوى اسماعيل » ، الذى ألفه الدكتور عبد العليم خلاف ، المدرس بكلية الآداب جامعة الزقازيق ، وهو يؤرخ لصفحة مهمة من صفحات تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر ، لعبت فيها مصر دورا خطيرا فى حركة الكشف الجغرافى فى أفريقيا ، انطلاقا من مصالحها الوطنية التى هددها تسابق الدول الأوربية للسيطرة على أفريقيا .

ففى ذلك الحين كان الاستعمار الأوروبى قد انتقل من المرحلة التجارية ، التى كان يكفى فيها الاستيلاء على الشواطئ الأفريقية لإقامة المراكز التجارية ، الى المرحلة الصناعية التى كانت تتطلب الاستيلاء على قلب أفريقيا لنهب ثرواتها الطبيعية .

ومع أن مصر لم تكن لها أهداف استعمارية كتلك التى قادت الدول الأوربية ، الا أن تركها الساحة للدول الأوربية فى مجال الكشف الجغرافى ، كان يهدد بمحاصرة مصالحها الحيوية ، ويهدد بمنعها فى المستقبل من استكمال حدودها الجغرافية المتعلقة بمنابع النيل ، ويضع هذه المنابع فى يد أوربية استعمارية .

من أجل هذا كان على مصر القيام بدورها التاريخي في مركز الكشف الجغرافي ، خصوصا عندما تولى حكمها الخديو اسماعيل الذى كان يمتلك عقلية امبراطورية توسعية لا تقتصر على حدود مصر التى تولى حكمها ، وانما نظر الى مصر فى اطار حدودها الطبيعية المتغلغلة فى قلب افريقيا .

ومن أجل ذلك عمل على توظيف المستكشفين الأوربيين فى خدمة المصالح المصرية ، الأمر الذى ترتب عليه استكشافات صمويل بيكر وجوردون فى أعالي النيل الأبيض ، وقيام البعثتين الكشفيتين اللتين أعدهما الجنرال « ستون » الى كردفان ودارفور فى غرب السودان ، ثم الكشف الجغرافية فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن ، وامتدادها الى ساحل الصومال وشرق افريقيا منذ ١٨٧٥ .

والكتاب يتتبع حركة هذه الكشف ، بما استتبعها من توصيل أملاك مصر الى جهات خط الاستواء على مدى ثمانية فصول ، ويختم بالفصل التاسع الذى يتحدث (عن توقف هذه الكشف وأسباب هذا التوقف .

وأملئ أن يجد القارئ العزيز فى هذا الكتاب ما ينشد من فائدة ومتعة ، والله الموفق .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة

دأب الإنسان منذ القدم على السعى والتجوال ليضيف الى علمه ومعرفته جديداً . وفى نطاق المنطقة التى نعيش فيها وهى القارة الأفريقية ، حاول انسان العصور القديمة والوسطى ، استكشافها والتعرف عليها . كما كانت نفس الاهتمامات لدى انسان العصور الحديثة مع نهاية القرن الخامس عشر . غير أن جميع هذه المحاولات كانت تصطدم عادة بظروف القارة الطبيعية : من جبال شاهقة وصحراء شاسعة ومناخ قاس وطرق غير معبدة وأنهار وبحار غير صالحة للملاحة وغابات كثيفة وحيوانات مفترسة وحشرات ضارة وأمراض متوطنة ، فضلا عن قلة ما يوجد بسواحلها غير المتعرجة من موانئ طبيعية ، تساعد على رسو السفن بها . ولأجل هذا اقتصرت المحاولات السابقة على استكشاف السواحل الأفريقية فقط وكذا الجهات الداخلية القريبة منها ، بينما ظل كل ما يتعلق بوسط القارة مجهولا حتى أواخر القرن الثامن عشر وبداية

القرن التاسع عشر ، عندما بذلت محاولات جادة قام بها الانسان الأوربي للتوغل فى داخل القارة . ثم لم يلبث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ان جاب جهات أفريقية المختلفة بما فيها انجهاات الداخلية ، العديد من المستكشفين والمبشرين والرحاله والتجار الأوربيين ، وبدأت تتسابق الدول الاوربية فيما بينها من أجل زيادة اتصالها بمناطق أفريقيا المختلفة ، الأمر الذى دفع بمصر لأن تثبت وجودها فى الميدان الأفريقى فأرسلت حملاتها العسكرية الى مختلف الجهات الأفريقية بغرض فتحها والسيطرة عليها والحيلولة دون وقوعها فى أيدي القوى الأوربية . وقد نجحت أغلب هذه الحملات فى أداء مهمتها ، بيد انها حققت نجاحا آخر فى استكشاف مساحات شاسعة من أفريقيا وتوصلت الى معلومات وحقائق مهمة عن شعوبها .

وقد وجهت مصر اهتمامها بأمر استكشاف القارة الأفريقية ، بشكل واضح مع بداية تأسيس الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) فقد رغب هذا الوالى فى كشف الغموض عن منابع نهر النيل التى ظل أمرها مجهولا حتى ذلك الوقت ، كما رغب فى إعادة الاتصال التاريخى القديم بين مصر والجهات الأفريقية حيث وصلت رحلات المصريين

القدماء الى بلاد النوبة ومنطقة التقاء النيل الابيض
بالأزرق كما وصلوا الى بلاد بونت (اريتريا والصومال
حاليا) على الساحل الشرقى لأفريقيا .

فضلا عن ذلك فقد توافرت لدى محمد على اسباب
أخرى دفعته لتوسيع حدود مصر من الجنوب والتقدم
جهة المناطق الأفريقية وبخاصة السودان . لعل من
أهمها رغبته فى تجنيد السودانين فى الجيش المصرى
وسد حاجاته من الأيدى العاملة السودانية لخدمة
مشروعاته الزراعية والصناعية وتنشيط حركة التجارة
بين مصر والسودان وايجاد تكامل اقتصادى بينهما
وبالتالى يمكنه ربط البلدين بسياسة الاحتكار التى سار
عليها . هذا بالإضافة الى رغبته فى اكتشاف مناجم
الذهب والحديد ، والضرب على أيدى المماليك الهاربين
من مصر والسيطرة كذلك على مداخل البحر الأحمر التى
تتحكم فى طريق التجارة بين الشرق والغرب .

من أجل هذا أرسل محمد على أولى حملاته
العسكرية الى بلاد السودان فى يوليو سنة ١٨٢٠ وأسند
أمر قيادتها الى ابنه اسماعيل باشا وقد نجحت هذه
الحملة فى إخضاع عدة مناطق سودانية للسيادة المصرية
منها بلدان : دنقلة وكورتى وبربر وشندى والحلفاية

وأم درمان والخرطوم وسنار ، كما نجح رجالها في استكشاف كل ما يتعلق بمظاهر طبيعة هذه البلدان وأحوال أهلها . وبينما كانت حملة اسماعيل باشا تجوب الجهات الشرقية من السودان كانت هناك حملة مصرية أخرى تجوب الجهات الغربية منه وهي الحملة التي أرسلها محمد علي في أواخر سنة ١٨٢٠ الى كردفان تحت قيادة صهره « محمد بك الدفتردار » وقد تمكنت هذه الحملة من اخضاع كردفان للسيادة المصرية ، واستطاع قائدها أن يستكشف عدة جوانب مهمة عن كردفان تتعلق بطبيعة أرضها وجبالها ومعادنها ومعصولاتها وحيواناتها كما تتعلق بنشاط سكانها وعاداتهم وطبائعهم ، فضلا عن ذلك فقد تمكن « محمد بك الدفتردار » من رسم خريطة لاقليم كردفان على قطعة قماش من الكتان أوضح فيها أماكن المحطات المختلفة التي مر بها والمسافة بين كل محطة وأخرى مقدرا تلك المسافات بالزمن الذي كان يقطعه في أثناء سيره .

ونتيجة لهذه الفتوحات في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، صارت لمصر السيادة على معظم البلدان السودانية مما هيا لها فرصة اقامة الحكومة الموطدة هناك والعمل على استتباب الأمن واشراك العنصر

الوطنية فى شئون الحكم والادارة وانشاء المدن الجديدة وانتظام المواصلات وانتعاش الزراعة والصناعة وتنشيط حركة التجارة واستثمار الموارد الطبيعية والعمل كذلك على النهوض بمستوى الاهالى ونشر الوعي الصحى والتعليمى والاجتماعى وما الى ذلك من مظاهر الحضارة الحديثة .

وقد ظلت مسألة كشف انغموض عن منابع نهر النيل تشغل بال محمد على ، ومن ثم فانه لم يدخر وسعا فى ارسال البعثات والحملات الكشفية الى المنابع الاستوائية ففى سنة ١٨٢٨ أرسل بعثة كشفية سارت فى النيل الأبيض برئاسة ابراهيم كاشف وخورشيد بك . وقد استطاعت هذه البعثة أن تصل الى بلاد الشلك على جانبي النهر وتوغلت فى بلاد « الدنكا » جنوبا حتى وصلت الى ما وراء الخط العاشر من خطوط العرض الشمالية . كما أرسل فى سنة ١٨٣٩ حملة كشفية بقيادة الضابط البحرى المصرى « سليم قبطان » وقد وصلت هذه الحملة الى مصب نهر السوبات، ثم استأنفت ابحارها فى بحر الجبل حتى وصلت الى خط عرض ١٠° ٦' شمال خط الاستواء حيث كان يتعذر على الحملة مواصلة رحلتها أبعد من ذلك بسبب قلة عمق المياه وعتدئذ قرر « سليم قبطان » العودة الى الخرطوم . وفى

طريق العودة استكشف نهر السوبات فأوضح أن مياه هذا النهر تختلف عن مياه نهر النيل حيث كان لونها ضاربا الى الحمرة . وأشار الى أن عرضه يبلغ نصف ميل تقريبا وله ضفتان مرتفعتان وينتمى سكان منطقته الى قبيلة « الدنكا » التى تنتشر على طول نهر السوبات من الجانبين

وقد أثارت حملة « سليم قبطان » هذه اهتمام الهيئات العلمية والجغرافية ، بفضل الرسالة التى نشرها « سليم قبطان » وتضمنت تفاصيل رحلته وكل ما يتعلق بمجرى نهر النيل وروافده والقبائل القاطنة بجواره كما ألحق بها جداول بالارصاد الجوية عن هذه الجهات . وقد ترجمت هذه الرسالة الى اللغة الفرنسية وقدمت الى الجمعية الجغرافية الفرنسية ونشرت فى مجلتها فى أعداد يوليو وأغسطس وسبتمبر سنة ١٨٤٢ بعد أن حازت على اعجاب علماء الجغرافيا بفرنسا .

وعاد محمد على وأرسل مرة أخرى « سليم قبطان » على رأس حملة كشفية ثانية الى المنابع الاستوائية وقد وصلت هذه الحملة فى يناير سنة ١٨٤١ الى جزيرة « جونكر » الواقعة على خط عرض ٤٢° شمالا .

وهي تقع تجاه بلدة « غندكرو » القريبة من المنابع الاستوائية . بيد أن الحملة لم تستطع مواصلة إبحارها في نهر النيل لهبوط منسوب المياه جنوب جزيرة « جونكر » ولوجود الجنادل والشلالات التي تحول دون تقدم السفن في ذلك الجزء من النهر فأثرت العودة إلى الخرطوم فعادت إليها في مايو سنة ١٨٤١ .

وقد حاولت حملة أخرى إرسالها محمد علي بقيادة سليم قبطان أيضا في سبتمبر سنة ١٨٤١ ، اجتياز النيل الأبيض بعد جزيرة « جونكر » ولكنها لم تتمكن لنفس الأسباب التي منعت إبحار الحملة الثانية فعادت إلى الخرطوم في مارس سنة ١٨٤٢ . وكانت هذه الحملة آخر الحملات الكشفية التي أرسلتها مصر للكشف عن منابع النيل في عصر محمد علي .

وعلى الرغم من أن هذه الحملات الثلاث لم تحقق الهدف المرجو من إرسالها فإنها كانت فاتحة عصر جديد في مجال الكشف الجغرافية في أفريقيا فكانت الأساس الذي بنى عليه حل مشكلة منابع النيل وذلك بفضل ما توصلت إليه من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض . كذلك كان لهذه الحملات أثر كبير في إبطال الوهم الذي ساد اعتقاد الجغرافيين

والمستكشفين من ان نهر النيل ينبع من جبال انقمر الواقعة بين خطي العرض الثامن والسادس شمال خط الاستواء فقد ثبت نتيجة لحملات « سليم قبطان » أن النيل يبتدىء مجراه من الجنوب . فضلا عن ذلك فقد ألقت هذه الحملات الضوء على كثير من المناطق الافريقية التي كانت تعد حتى ذلك الوقت فى حكم المناطق المجهولة فأمكن بالتالى ارتيادها وفتح أسواق تجارية بها .

وجملة القول أن هذه الحملات كانت تعد ثمرة من ثمرات الحضارة والبيئة العلمية التى ظهرت فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

والواقع أنه مع نهاية عهد محمد على سنة ١٨٤٨ توقفت جهود مصر فى محاولة استكشاف منابع النيل وبقية الجهات الأفريقية الأخرى اذ لم يعر عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ، خليفة محمد على ، هذه الاستكشافات اية اهتمام كما لم يهتم خليفته من بعده « محمد سعيد باشا » (١٨٥٤ - ١٨٦٣) بهذه المسألة . وبعد انقضاء عهد سعيد باشا سنة ١٨٦٣ تولى حكم مصر اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن محمد على (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فأراد أن يستكمل مسيرة جده فى استكشاف منابع النيل وأن يكون لمصر دور ايجابى فى هذه

الناحية خاصة بعد أن توافرت لديها الظروف والامكانيات المختلفة للقيام بمثل هذا العمل الجغرافى . فهى صاحبة النفوذ على الشطر الشمالى لواءى النيل وعلى قسم كبير من شطره الجنوبى والأمر بهذا الوضع يعنىها أكثر من أية حكومة أخرى قائمة فى حوض النيل وأقدر منها على القيام به لما تملكه من الاستعدادات اللازمة له .

وليس من شك فى أن المكاسب التى حققها اسماعيل فى استقلال مصر الذاتى عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها ، قد هيات له المناخ الملائم لتحقيق طموحه ومشروعاته التوسعية فى أفريقيا اذ استطاع نتيجة للفرمانات التى حصل عليها من السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) أن يحصل لنفسه على لقب « خديو » وبالتالى تميز عن سائر الولاة العثمانيين ، وأن يجعل لمصر الحق فى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية وحق الاقتراض من بيوت المال الأجنبية وكذلك حق سن القوانين التى تمس أوضاع مصر الداخلية بالاضافة الى حقها فى زيادة عدد الجيش والأسطول دون تحديد . وقد انعكس ذلك بالطبع على أوضاع مصر الداخلية حيث شهدت البلاد طوال سنى حكم اسماعيل ، تغييرات مهمة فى كافة

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
وكذلك في علاقاتها بالدول الأجنبية .

ومن ثم فإن جهود مصر الكشفية في أفريقيا تعد من
معالم السياسة الجديدة التي طرأت على البلاد في عهد
الخديو اسماعيل .

دوافع الكشف المصرى فى أفريقيا

ارتبط النشاط الكشفى - فى أحيان كثيرة - بأعمال التوسع المصرى فى أفريقيا ، وقد تنوعت معه الأسباب والدوافع فمنها ما يتعلق بالجوانب الانسانية الخاصة بمناهضة تجارة الرقيق الأفريقية وأخرى تتعلق بالجوانب السياسية المتمثلة فى محاولة بسط السيطرة المصرية على بعض الجهات الأفريقية كالجهات الاستوائية ، ومنها كذلك ما يتعلق بالجوانب الحضارية الخاصة برغبة مصر فى تعمير الجهات الأفريقية وتمدين شعوبها ، ثم كانت الجوانب الشخصية الخاصة بخديو مصر ، من الدوافع المهمة وراء نشاط مصر الكشفى فى أفريقيا .

ويعد الدافع الانسانى بما ينطوى عليه من محاربة تجارة الرقيق الأفريقية ، من أبرز دوافع الكشف

المصرى فى أفريقيا وذلك لتغلغل هذه التجارة فى جهات
أفريقيا منذ زمن سحيق حتى صارت فى النصف الاول
من القرن التاسع عشر تشكل ركنا رئيسيا من اركان
المجتمع الأفريقى يصعب هدمه .

فمنذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة على أثر نجاح
الحملات الثلاث التى قادها « سليم قبطان » بين عامى
١٨٣٩ - ١٨٤٢ ، اكتسبت تجارة الرقيق اهمية
متزايدة فى افريقيا وانتشرت أسواقها فى مناطق
« بربر » و « سنار » و « كوبى » و « الناشر » و « الأبيض »
و « سواكن » . وازدهمت الخرطوم نتيجة لذلك بالتجار
العرب والأوروبيين الذين وجدوا معينا لا ينضب من
الرقيق على جانبى النيل الأبيض والسوباط وبحر
الغزال . وقد أسس بعض هؤلاء التجار شركات
تجارية كما أنشأ بعضهم « مشارع » أو « زرائب »
يجمعون فيها الأسلحة والذخائر والرقيق ويتخذون منها
مراكز لنشاطهم وقواعد لارسال حملاتهم المسلحة لصيد
الرقيق .

وقد ترتب على تمتع تجار الرقيق بذلك النفوذ
الكبير أن انتشرت فى مناطق جلب الرقيق وأسواقه
حالات الاضطراب والفوضى وقامت الحروب الأهلية

بين خاطفى الرقيق والسكان المحليين . ويكشف هذا بوضوح عن غياب القوة السياسية والأمنية التى تحكم هذه المناطق من أفريقيا . كما يشكل فى الوقت نفسه اغراء يجذب انتباه القوى الاستعمارية التى تسابقت فيما بينها للسيطرة على تلك المناطق .

ازاء ذلك كان على مصر ضرورة تشديد قبضتها فى مناطق جلب الرقيق واسواقه الواقعة فى الجهات التابعة لها منذ الفتح المصرى للسودان فى عشرينيات القرن التاسع عشر . وايضا ضرورة وضع أماكن الرقيق الأصلية فى أعالي النيل وبحر الغزال تحت الادارة المصرية وكذلك السيطرة على المنافذ البحرية التى كان يستخدمها التجار فى تهريب الرقيق . وقد سعت مصر لوضع تلك المناطق تحت ادارتها حتى تضيق الخناق على تجار الرقيق ولتقضى على هذه التجارة فى مواطنها الأصلية .

وتدل كافة الأوامر الصادرة من خديو مصر الى من أوكل اليه حكم أية جهة تدخل تحت الادارة المصرية ، على مدى صدق النوايا المصرية فى القضاء على تجارة الرقيق وقد أكد هذا المعنى كثير من المؤرخين الأوربيين أمثال : « كرابيتيس Crabités » و « دوان Douin » و « هولت Holt » و « جراى Gray » .

وقد رغب خديو مصر اسماعيل بالتعاون مع الحكومة الانجليزية فى انهاء تجارة الرقيق فى افريقيا حيث كانت تحدوه رغبة قوية فى أن يطلع الرأى العام الانجليزى وجمعية مكافحة الرق فى لندن على مدى صدق الحكومة المصرية فى مناهضة تجارة الرقيق وقد انتهى هذا التعاون بتوقيع معاهدة بين الجانبين : المصرى والانجليزى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ من أجل مناهضة تجارة الرقيق فى افريقيا كما سيأتى ذكرها فيما بعد .

واذا كانت محاربة تجارة الرقيق فى افريقيا ، تشكل عاملا انسانيا دفع بمصر لأن ترسل حملاتها العسكرية الكثيفة الى هذه القارة ، فان هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية عن الدافع السابق كانت - أيضا - وراء ارسال الحملات المصرية الى جهات القارة المختلفة .

من هذه الدوافع كان الدافع السياسى ، حيث فرضت الأوضاع السياسية على مصر ، آنذاك ، ضرورة بسط سيطرتها على جهات أعالي النيل الابيض ، للحيلولة دون وقوعها فى فلك الاستعمار الأوروبى ، فمن اتأبت لدينا انه ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الدول الأوربية تتطلع عن كثب - لأن تضع أقدامها فى المناطق الأفريقية المهمة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وذلك لكى تتخذ

منها منافذ يمكن عن طريقها التوغل الى جهات وسط
القارة لاستعمارها واستغلال مواردها النباتية
والحيوانية والمعدنية ، فضلا عن ايجاد اسواق الواسعة
لتصريف الفائض من منتجاتها ، ولذا فقد دأبت هذه
الدول على زيادة ارسال حملاتها الكشفية وبعثاتها
التبشيرية الى جهات افريقيا المختلفة ، كما شجعت قيام
الشركات التجارية هناك . ومن ثم شهدت معظم الجهات
الافريقية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر
نشاطا كشفيا وتبشيريا متواصلا ، أعقبه في الربع
الأخير منه نشاط استعماري واضح .

ولعل من أبرز الرحلات الكشفية الأوربية التي
جابت جهات افريقيا المختلفة ، الرحلات التي قام بها
المستكشفون الانجليز أمثال : « بثيريك Petherick »
(١٨٥٣ - ١٨٥٤) الى جهات غرب السودان وبحر
الزراف وبحر الغزال ، برثون Burton « (١٨٥٤)
(١٨٥٧) الى شرق ووسط القارة ، سبيك Speke
وجرانت Grant (١٨٥٧ - ١٨٦٢) الى الجهات
الاستوائية ، بيكر Baker (١٨٦١ - ١٨٦٤) الى
أعلى النيل الأزرق والابيض ، وستانلي Stanley «
(١٨٦٩ - ١٨٧٧) الى شرق ووسط القارة ،

ولفنجستون Livingstone « (١٨٤١ - ١٨٧٣) الى
جنوب وشرق ووسط أفريقيا .

كما كانت هناك رحلات كشفية المانية قام بها
دكتور « بارت Dr. Barth » (١٨٤٩) الى شمال ووسط
القارة الأفريقية ، ودكتور رولنس Dr. Rohlfs « (١٨٦٥)
الى شمال وغرب القارة ، ودكتور ناختنجال Dr. Nakhtingal «
(١٨٦٩ - ١٨٧٣) الى غرب القارة ، ودكتور
شوانيفورث Dr. Schweinfurth (١٨٦٩ - ١٨٧١) ،
الى بحر الغزال .

ومن الرحلات الكشفية الفرنسية كانت رحلات
« بينيه Penée » (١٨٦٠) الى الجهات الاستوائية ،
ورحلات ، دي برازا De Brazza (١٨٧٥ - ١٨٧٨)
الى الكنفو وغرب أفريقيا .

ولقد كان هؤلاء المستكشفون يحملون معهم شعارات
تنادى بادخال الحضارة الأوروبية الحديثة في جهات
أفريقيا المختلفة ، بيد أن هذه الشعارات سرعان ما كانت
تتلاشى لتظهر بعدها أطماع كل دولة أوروبية يعمل
لحسابها المستكشفون مما ساعد على انتشار حركة
الاستعمار الأوربي في القارة .

أما البعثات التبشيرية فمنها ما كانت بروتستنتية كبعثة الجامعات التبشيرية الى وسط افريقيا ، التي أنشأت اول مركز لها سنة ١٨٦١ عند نهر الزمبزي ، وجمعية الكنائس الاسكتلندية التي بدأت عملها سنة ١٨٧٤ فى نياسالاند (مالاوى حاليا) وجمعية الكنيسة التبشيرية التي بدأت نشاطها التبشيري فى أوغندا وجمعية الكنائس الهولندية الاصلاحية وكانت تمارس نشاطها فى جنوب أفريقيا . كما كانت هناك بعثات تبشيرية كاثوليكية كتلك التي بدأت عملها فى سسنة ١٨٤٧ فى مناطق بحر الغزال وعند كرو والسوباط وجماعة الآباء البيض التي تأسست سنة ١٨٦٨ ومارست نشاطها فى شمال أفريقيا وروديسيا الشمالية .

وعلى الرغم من الخدمات الجليلة التي أدتها هذه البعثات التبشيرية تجاه الأفريقيين وبخاصة فى مجال التعليم والعلاج فانها أساءت اليهم بطريق غير مباشر ، بما قدمته للدول الأوربية التي تنتمى اليها من معلومات وافية تتعلق بأحوالهم ولهجاتهم وطبيعة بلادهم وما يتوافر بها من ثروات طبيعية ، الأمر الذى أفاد هذه الدول فى سياستها الاستعمارية لجهات أفريقية المختلفة وقد ضربت المثل فى ذلك جمعية الكنائس الاسكتلندية حيث مهدت لإعلان الحماية البريطانية على نياسالاند سنة

١٨٩١ ، وجمعية الكنيسة التبشيرية التي هيأت السبيل
لفرض الحماية البريطانية على إرغندا سنة ١٨٩٤ .
وفي سنة ١٨٧٦ دعا الملك البلجيكي ليوبولد
الثاني Leopold II الى عقد مؤتمر في عاصمة بروكسل
وذلك لبحث الوسائل الممكنة اتخاذها لكشف افريقيا
ونشر الحضارة فيها وبالفعل اتفقت الدول المشتركة
(فرنسا - بريطانيا - ألمانيا - النمسا - إيطاليا -
روسيا - بنجيكا) على تأليف « الهيئة الدولية لكشف
أفريقيا وإدخال الحضارة فيها » . ولم تكن هذه الهيئة
سوى قناع تخفت وراءه الاطماع الاستعمارية . وعقب
انتهاء هذا المؤتمر تفجرت شهوة الاستعمار الأوربي في
القارة الافريقية فقد تسابقت دول المؤتمر في الربع
الآخر من القرن الماضي لتحقيق هذا الغرض ساعدها
في ذلك قيام الشركات التجارية كشركة شرق افريقيا
الألمانية « التي تأسست في سنة ١٨٨٥ وشركة شرق
أفريقيا البريطانية (في سنة ١٨٨٦) وشركة جنوب
أفريقيا البريطانية (في سنة ١٨٨٩) وقد عملت هذه
الشركات على امداد نفوذ بلادها في أكبر مساحة ممكنة
من أراضي القارة .

وهكذا صارت أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر
نهبا للدول الأوربية حتى أصبح التعبير الشائع بين

الكتاب عن العلاقات بين أوربا وأفريقيا فى هذه الفترة
وهو التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية
«The Scramble for Africa»

وازاء هذه الأوضاع كان على مصر ضرورة امداد
نفوذها فى الجهات الأفريقية وبخاصة فى انبهات
الاستوائية تحسبا لكل المخاطر التى قد تنجم عن وقوع
منطقة منابع النيل الاستوائية تحت سيطرة اية قوة من
القوى الاستعمارية المتنافسة آنذاك على استعمار القارة
مما كان يترتب عليه تهديد مركز مصر الاقتصادى
والسياسى فى ذلك الوقت . ومن جهة أخرى فقد رأت
مصر أن وجودها فى منطقة أعالي النيل سوف يؤكد
الوحدة الجغرافية لحوض النيل ويربط الشعوب القاطنة
وادی النيل برباط يتناسق مع ما بينها من روابط
طبيعية ، خاصة ان المصريين كانوا يهتمون بنهر النيل
وبتوطيد علاقاتهم بسكان واديه خلال العصور التاريخية
القديمة . . ومع تأكيد الوحدة الجغرافية لحوض النيل
تطلعت مصر كذلك الى تأكيد الوحدة الاقتصادية بينها
وبين الشعوب الأفريقية فرأت ضرورة أن تهتم بامداد
هذه الشعوب بما يتسنى لها من خبرة زراعية وصناعية
وأن تعمل على تنشيط وتنمية تجارتها هناك .

وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على منابع النيل
الإستوائية وعدم وقوعها فى أيدي القوى الإستعمارية
الأوربية ، فضلاً عن تطلعات المصريين بتأكيد الوحدة
الجغرافية لحوض النيل وكذلك الوحدة الاقتصادية
خرجت الحملات المصرية العسكرية الى الجهات الإستوائية
كما خرجت الى مختلف الجهات الأفريقية التى بدأت
تتجه اليها الأطماع الأوربية حينذاك ، الأمر الذى كان
يشكل واقعا سياسيا مهما حدا مصر لأن تمتد نفوذها الى
جهات كثيرة فى أفريقيا مما أدى بالتالى الى اتساع دائرة
نشاطها الكشفى بالقارة .

كذلك كان هناك دافع آخر حضارى فرض على مصر
وجودها فى الجهات الأفريقية وقتئذ وذلك بحكم الصلات
التاريخية القديمة بينها وبين شعوب القارة . وتؤكد
معظم الأوامر الصادرة من خديو مصر الى حكامدارين
السودان ومحافظى الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ايمان
مصر بدورها الحضارى فى القارة ، فغالبية الأوامر كانت
تنص على تحقيق « أسباب التمدن والعمارة » . وتوسيع
دائرة الزراعة والتجارة . . ودفع الأحوال الوحشية . .
وتمهيد الطرق وتأمينها . . والتأليف بين الأهالى
وتوطيد الأمن فى المسالك والمعابر . . والحيلولة دون
امتداد يد الأذى والضرر بعباد الله المسافرين والتجار
وحفظ أرواحهم وأموالهم وأمتعتهم . . . » .

والجدير بالذكر أن حملات الكشف المصرية كانت تجوب جهات افريقيا باذلة الجهد والدماء في سبيل تعميرها ودراسة أحوالها وجغرافيتها وطبائع أهلها وعاداتهم وموارد رزقهم حتى يتسنى لمصر بعد ذلك نشر الأمن بها والنهوض بمستوى سكانها وتعليمهم وقد شهد بذلك كثير من المستكشفين والقناصل والتجار الأوربيين مثل : سير صمويل بيكر Sir Samuel Baker وهو واحد من المستكشفين الانجليز الذين عملوا في خدمة مصر في الفترة من ١٨٦٩ الى ١٨٧٣ ، ومسيو سوزارا Zuzzara « - قنصل النمسا في مصر في عهد الخديو اسماعيل .

أما القول بأن الوجود المصرى فى افريقيا لم يكن يفرض ادخال الحضارة فى جهات افريقيا وانما كان يفرض استغلال مواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية مما نجم عنه زيادة فى دخل الخزانة المصرية فى ذلك الوقت - فهو قول ليس له أساس من الصحة لأن الامتداد المصرى فى جهات افريقيا كان يشكل عبئا على الاقتصاد المصرى ولم يكن أبدا مصدرا من مصادر الدخل للخزانة المصرية فقد كانت الحملات العسكرية والبعثات الاستكشافية التى أرسلتها مصر لتلك الجهات الشاسعة من افريقيا وتحملت نفقاتها من معدات لازمة وموّن

ورواتب الجند والضباط المصريين والأجانب ، كانت من أهم أسباب الافلاس المالى الذى حاق بمصر فى عهد الخديو اسماعيل .

والواقع ان هناك دافعا ذاتيا آخر ساهم فى ايجاد هذه الحركة انكشافية وارتبط بشخصية الخديو اسماعيل . فالمعروف ان اسماعيل كان متحبا للحضارة الأوروبية طموحا لجعل مصر قطعة من أوروبا ومن ثم كان اعتماده على الاوربيين فى معظم مشروعاته مدفوعا فى ذلك الى كسب الثقة الاوربية حتى تيسر له مهمة الاقتراض المتزايد من دول أوروبا وحتى يجد عطفًا وموافقة من الدول الأوروبية على اتوسع المصرى فى أفريقيا مؤكدا بأن هدف مصر من ذلك هو مناهضة تجارة الرقيق والحفاظ على منابع النيل بالاضافة الى تمدين الشعوب الأفريقية . والجدير بالذكر ان خديو مصر كان يدرك مدى اهتمام الأوربيين بالأقاليم الأفريقية ويعرف عدم ارتياحهم للتوسع المصرى فى أفريقيا ولم يغفل عنه اطلاقا ما اتفقت عليه الدول الأوروبية فيما بينها على ضرورة استعمار هذه الأقاليم الأفريقية لادخال الحضارة فيها واقامة التجارة المشروعة بدلا من خديو مصر الذى صار غير قادر على تحقيق ذلك بسبب أزمته المالية الطاحنة . والأمر الذى لا شك فيه

إن الأزمة المالية انتى حاقت بالخدّيو اسماعيل لم تشكّل
عقبة للحيلولة دون تنفيذ مصر لسياستها التوسعية
وارسال حملاتها الكشفية فى افريقيا بهدف ادخال
الحضارة فى جهاتها واقامة التجارة المشروعة بها ، بل
لقد ترتب على تنفيذ الحكومة المصرية لسياستها
التوسعية وارسال حملاتها الكشفية أعباء مالية كبيرة
ساهمت فى خلق الضائقة المالية التى كان يعانى منها
اسماعيل .

على كل حال ربما كانت الأطماع الاوربية
لاستعمار افريقيا من وراء رغبة الخديو اسماعيل
القوية فى تكوين امبراطورية افريقية على ضفاف النيل
تمتد من البحر المتوسط شمالا حتى خط الاستواء جنوبا
وكأنه قد اراد بذلك أن يخلق من الجهات الافريقية
المطلّة على نهر النيل وحدة سياسية تتفق مع الوحدة
الطبيعية المشتركة بين هذه الأقاليم ، يضاف اليها مناطق
افريقية أخرى تقع على ساحل البحر الأحمر وخليج
عدن والمحيط الهندى . وقد اراد اسماعيل بتشجيعه
لصرح هذه الامبراطورية الافريقية الوقوف أمام أطماع
الدول الأوربية المتنافسة فيما بينها على استعمار
القارة ، الأمر الذى سوف يكفل لمصر مراقبة منابع

النيل حتى لا تضار سياسيا واقتصاديا من جراء وقوع
هذه المنايع فى أيدى القوى الاستعمارية .

وليس بوسعنا أن ننكر الامانى التى كانت تراود
الخديو اسماعيل لتكوين امبراطورية أفريقية فقد كان
يطمح اذا ما تحققت هذه الامبراطورية ان يفوز بمجد
كبير ، خاصة بعد أن فشل جده محمد على فى تكوين
امبراطورية عربية قبل ذلك بحوالى عشرين عاما . ثم
انه رأى من جهة أخرى أن امبراطوريته الأفريقية هذه
سوف تولى من شأنه بين دول أوربا وهو الحريص على
أن يكسب رضاها دائما . وترفع فى الوقت نفسه من
مركزه عند السلطان العثمانى الذى كان يرحب بالتوسع
المصرى فى إفريقيا مادام كان مصحوبا بالعلم العثمانى .
ولا شك أن الخديو اسماعيل حرص على ارضاء الدول
الأوربية والدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية
عليه حتى يضمن لنفسه ولذريته من بعده حكما مستقرا
فى مصر والجهات التابعة لها ، وهو الأمر الذى كان يعمل
له دائما .

ثم ان هناك دافعا شخصيا آخر تمثل فى رغبة
الخديو اسماعيل فى أن يستكمل مسيرة جده محمد على

فى خدمة الأغراض العلمية وذلك بمواصلة الكشف
الجغرافى عن منابع النيل الاستوائية حيث أن الجهود
المصرية الكشفية فى عهد محمد على كانت قد توقفت عند
منطقة « غندكرو » الواقعة على خط عرض 24°
شمالا وخط طول 16° شرقا دون أن تصل الى
البحيرات الاستوائية فرأى الخديو اسماعيل أن وصول
مصر الى هذه البحيرات واكتشاف المنابع الاستوائية
سوف يضيف على عصره ميزات جديدة تذكر له بالفضل.

مقومات الكشف المصرى فى أفريقيا

بعد أن تهيأت لمصر دوافع ارسال حملاتها الكشفية الى أفريقيا أخذت الحكومة المصرية تهتم باعداد هذه الحملات وتوفير لها مقومات نجاحها وبدأت الحكومة فى الاعداد لهذه الحملات بأن استقدمت عددا من الضباط الأجانب للعمل فى الجيش المصرى تمشيا مع اتجاهات الخديو اسماعيل الأوربية واقتداء بسياسة جده محمد على فى الاستعانة بهم لتدريب جنوده والاستفادة بما لديهم من خبرة فى شئون الحرب .

ووجه اسماعيل نظره الى فرنسا ليطلب منها ايفاد بعثة عسكرية فرنسية لتنظيم المدارس الحربية المصرية وفقا للنظام الفرنسى وبالفعل استجابت له الحكومة الفرنسية وأرسلت البعثة المطلوبة سنة ١٨٦٤ برئاسة الكولونيل ميرشيه Mircher « الذى تولى نظارة المدارس

الحربية فى فبرابر سنة ١٨٦٥ واهتم بتنظيم مكتبتها
« كتيخانة المدارس الحربية » وزودها بالكاتب اللازمة
لها . كما أعاد إصدار « الجريدة العسكرية المصرية فى
أكتوبر سنة ١٨٦٥ » .

بيد ان اسماعيل طوال مدة اقامة البعثة الفرنسية
بمصر لم يخف إعجابه بالعسكرية البروسية (الألمانية)
خاصة بعد انتصارها على القوات النمساوية فى « سادوا
Sadwa » سنة ١٨٦٦ وقد دفعه إعجابه هذا الى أن
يقوم بزيارة لمدينة برلين سنة ١٨٦٦ كى يقف على
النظم العسكرية البروسية ويختار منها ما يلائم نظم
الجيش المصرى . وكان انتصار بروسيا على فرنسا فى
الحرب المعروفة بحرب السبعين (١٨٧٠ - ١٨٧١) قد
قوى من رغبة الخديو فى الاستعانة بعدد من الضباط
الألمان للاستفادة بهم فى الجيش المصرى . غير انه رأى
أن طلب ارسال بعثة عسكرية ألمانية لتدريب الجيش
المصرى سوف يثير غضب فرنسا خاصة بعد هزيمتها
أمام ألمانيا . لذلك فضل الخديو ألا يطلب من حكومات
الدول الأوروبية ارسال ضباطها للعمل فى الجيش المصرى
واكتفى بقبول كل من يرغب من الضباط الأجانب فى
الانضمام الى الجيش .

ولا شك أن سياسة الخديو هذه قد أدت الى زيادة عدد الأجانب العاملين في الجيش المصري وهي السياسة التي أخذت عليه فيما بعد نتيجة لما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على الحياة المصرية في الفترة التي أعقبت خلع الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٩ .

والواقع أن حرص الخديو اسماعيل على توظيف الضباط الأجانب بالجيش المصري لم يكن بهدف الاستفادة من خبرتهم الحربية وتدريباتهم العسكرية ، ومعرفة البعض منهم بصعوبة المناطق الأفريقية بقدر ما كان يهدف الى كسب ثقة دولهم وموافقتها على مشروعاته التوسعية في أفريقيا وتأييدها لرغبته في الانفصال عن التبعية العثمانية فضلا عن السماح له بالاستدانة من بيوتها المالية . وقد لوحظ أن أكثر الضباط الأجانب اشتغالا في الجيش المصري كانوا من الأمريكيين اذ بلغ عددهم حوالي خمسين ضابطا أمريكيا عملوا بالجيش في الفترة من أواخر سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٧٨ .

ولعل من الأسباب الرئيسية التي حدثت بالخديو لأن يقبل هذا العدد من الضباط الأمريكيين في الجيش

المصري هو أيمانه بان الولايات المتحدة الأمريكية ليست
من الدول التي لها مصالح سياسية أو اطماع خاصة في
مصر كما هو حال الدول الأوروبية التي اتخذت من
الوصاية الدوية التي فرضتها تسوية لندن ١٨٤٠ -
١٨٤١ فرصة للتدخل في شئون مصر من أن لآخر ، ثم
أن المكانة الحربية التي أصبح عليها الأمريكيون بعد
انتصارهم على الفرنسيين في المكسيك سنة ١٨٦١ قد
أكدت له مدى ما يتمتع به الضباط الأمريكيون من
الخبرة الحربية ، الأمر الذي سوف يبشر بالنجاح - حسب
اعتقاده - في تدريب جنوده أحسن تدريب .

وكان طبيعياً أن تعترض كل من إنجلترا وفرنسا
على سياسة الخديو في الاستعانة بالضباط الأمريكيين
معلنين بأن ضباطهما لا يقلون كفاءة عن الأمريكيين في
اعداد الجيش المصري ، غير ان الخديو قابل اعتراضهما
بعدم الاهتمام مدركاً نوايا الدولتين في بسط نفوذهما
في مصر اذا ما سمح لضباطهما للعمل بالجيش المصري
وهو الأمر الذي حدا به لأن يستعين بضباط دولة أجنبية
أخرى ليست لها مصالح أو اطماع في مصر .

ولا شك أن تعيين الضباط الأمريكيين في الجيش
المصري قد أفاد الى حد كبير الحركة الكشفية التي اهتمت

بها مصر أبان توسعها في القارة الأفريقية إذ قام كثير من الضباط الأمريكيين برحلات كشفية مصرية مهمة في غرب السودان وأعلى النيل الأبيض وشرق إفريقيا، وذلك بفضل الجهود التي بذلها الضابط الأمريكي « ستون Stone » في تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصري واعداد قسم كامل بها يهتم بأعمال الاستكشافات الجغرافية العلمية في الأقاليم الأفريقية التي يمتد إليها الحكم المصري *

كذلك بلغ من اهتمام الحكومة المصرية بشأن استكشاف الأقاليم الأفريقية أن أصدر الخديو اسماعيل أمره إنعالي في ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ بإنشاء جمعية جغرافية يكون مقرها القاهرة تحت على القيام بالدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافي لإفريقيا وتعنى بالأبحاث العلمية والجغرافية بصفة عامة والأفريقية منها بصفة خاصة . على أن تقوم الجمعية بإصدار مجلة دورية تنشر فيها هذه الأبحاث بمصادرها ومراجعها الجغرافية وتسجل الرحلات العلمية الكشفية في الأقاليم الأفريقية موضحة بالخرائط وأن تنشر كذلك ملخصات لأهم الكتب الجغرافية الأجنبية وكذا كل ما يتعلق بالجمعية الجغرافية من وثائق تبرز تقدم العلوم الجغرافية بالقارة الأفريقية . ولم تتوقف المهام التي

كلفتم بها الجمعية من قبل خديو مصر عند هذا الحد ،
بل كان عليها أيضا أن تعقد الصلوات مع الجمعيات
الجغرافية الأوروبية حتى يتسنى معرفة نظمها الادارية
وأبحاثها العلمية المنشورة في دورياتها ويتيح لها فرصة
مراسلة الرحالة والمكتشفين وعلماء الجغرافية والعلوم
الطبيعية الأوروبيين . كما كان عليها كذلك ان تقوم
بإيفاد الرحلات العلمية والاستكشافية للأقاليم الأفريقية
وأن تساعد بما تمتلكه من الوسائل الكفيلة لانجاحها ،
وأن تشجع بنوع خاص الدراسات التي تعود بالفائدة
على صناعة وتجارة مصر والبلاد المجاورة لها .

وقد أولى الخديو اسماعيل الجمعية الجغرافية
اهتماما كبيرا فاحتفظ لنفسه بحق تعيين رئيسها
ووكيلها ، بما مكنه أن يختار أكفأ العناصر القادرة على
تنفيذ رسالتها بنجاح ، وقد أنزلها بقصر خاص من
قصوره وزودها بما يلزمها من الأدوات والمعدات التي
تكفل لها المضي في عملها وأهدى اليها ما يقرب من
١٢٠٠ كتاب ومجلد لتكون نواة لمكتبتها ، ثم رصد لها
إعانة سنوية قدرها أربعمائة جنيه . وكان من الطبيعي
في ظل الرعاية الخديوية أن تتجنب كل ما تلقاه
الجمعيات العلمية الأخرى أبان نشأتها من صعوبات
تعوق حرية نشاطها .

ولقد كان من حسن الطالع ان اختار الخديو
العالم الألماني الدكتور جورج شوانيفورث
Dr. G. Schweinfurth ليكون أول رئيس للجمعية الجغرافية
وذلك لما عرف عن نشاطه ورحلاته انكشافية الكثيرة
للمناطق الأفريقية وخاصة في منطقة بحر الغزال التي
ظل بها باحثا ومستكشفا مدة ثلاث سنوات ابتداء من
سنة ١٨٦٩ حتى سنة ١٨٧١ وقد حصل نتيجة لرحلاته
الكشفية في أفريقيا على ثلاث ميداليات ذهبية منحتها
له الجمعيات الجغرافية الأوروبية في لندن وباريس
وروما .

وقد ذكر شوانيفورث في كلمة افتتح بها أولى
جلسات الجمعية الجغرافية يوم الأربعاء ٢ يونيو سنة
١٨٧٥ « . . اننا اجتمعنا هنا لأجل تأسيس مركز جديد
لعلم الجغرافيا في الديار المصرية كما أمر به خديو
مصر . . وبما انه لا توجد في العالم مسألة مهمة مثل
استكشاف أفريقيا فيلزم أن يكون هذا أعظم وظيفة
تقوم بها الشركة (الجمعية) الجغرافية الخديوية . . »

والواقع أن الجمعية الجغرافية قد تمكنت خلال
سنواتها الأولى وبفضل الجهود التي بذلها د^و شوانيفورث
رئيس الجمعية ومساعداه محمود باشا الفلكي والجنرال

« ستون » من ان تساهم في حركة الاستكشاف المصرية
للمناطق الأفريقية ، إذ كانت توجه انظار ضباط هيئة
أركان حرب الجيش المصري لأهمية المواقع والمناطق
المراد استكشافها منها ثم تقوم بمراجعتها وتصنيفها
البيانات والمعلومات الجغرافية التي تمكن الضباط
المستكشفون من الحصول عليها بإسماء المناطق المستكشفة
وتضاريسها ومواقعها بالنسبة لخطوط الطول
والعرض . . . وغيرها علاوة على ذلك فكانت تعقد جلساته
سنوية خاصة تضم ضباطا من الجيش ومن هيئة أركان
حربه والمهتمين بالدراسات الجغرافية وبعضا من وناجلى
الدول الأجنبية بمصر للاستماع اما الى تقرير مقدم من
أحد الضباط المستكشفين المصريين أو الأجانب عن
رحلته الكشفية فى المناطق الأفريقية أو تناول إحدى
الرحلات الكشفية التى قام بها واحد من المستكشفين
الأجانب فى أفريقيا قبل الحركة الكشفية المصرية
ومناقشتها بهدف دراسة النتائج التى توصلت اليها هذه
الرحلة الكشفية والبعد عن أخطائها ومفاداة الصعوبات
والعوائق التى اعترضتها وهى الأمور التى يمكن أن
تفيد الى حد ما الحركة الكشفية المصرية بعد ذلك .

بالإضافة الى ما سبق فقد داومت الجمعية على
إصدار مجلة دورية ، كانت تخصص جزءا كبيرا من

صفحاتها لتسجيل كل ما يتعلق بالكشوف الجغرافية
كثقارير الضباط المستكشفين ، وما يدور في جلسات
الجمعية من مناقشات واستفسارات حول الاكتشافات
المصرية أو الأجنبية التي شهدتها إفريقيا في القرن
التاسع عشر .

وإذا كان الخديو اسماعيل قد اراد بانشاء
الجمعية الجغرافية الخديوية خدمة الأغراض الكشفية
المصرية في إفريقيا - وهي الأغراض التي سبق من
أجلها أن وافق على تعيين الاجانب في الجيش المصري
وتنظيم هيئة أركان حربه ، فانه سعى أيضا لتحقيق
الأغراض الكشفية نفسها مع الدولة العثمانية حينما
أراد أن تتنازل له عن مينائي سواكن ومصوع الواقعين
على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وكذا ميناء زيلع
إلواقع على الساحل الأفريقي لخليج عدن . وذلك حتى
يمكن ارسال حملات كشفية إلى منطقة شرق أفريقيا .

وقد استطاع اسماعيل ان يحقق هدفه سنة ١٨٦٥
بضم كل من سواكن ومصوع الى مصر بوسائله المعروفة
في رشوة السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)
وحاشيته ، كذلك نجح في ضم ميناء زيلع اليه سنة
١٨٧٥ .

وكان ضم الموانئ الأفريقية الثلاث الى مصر قد
يسر لها مهمة ارسال حملاتها وبعثاتها الكشفية العديدة
الى مناطق « زولا » و « بيلول » و « رهيطه » على الساحل
الغربي للبحر الاحمر والى « تاجوره » و « بلهار »
و « بربرة » الواقعة على الشاطئ الأفريقي لخليج
عدن . ثم أيضا كانت البعثات الكشفية الأخرى التي
أرسلتها مصر الى اقليم « يوغوص » شمال الحبشة والى
أراضي « أوسه » وسلطنة « هرر » في شرق الحبشة .
فضلا عن حملات الكشف المصرية التي كانت تجوب
مناطق عديدة بالساحل الصومالي كمنطقة « رأس
نهردفون » و « رأس حافون » و « براوة » و « وقسمايو »
و « ولامو » و « فرموزة » .

وكان طبيعيا الا تجد الكشف المصرية في هذه
المناطق ارتياحا من جانب الدول الأوروبية صاحبة
المصالح الاستعمارية في القارة الأفريقية كانجلترا
وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية
التي بدأت تنشب أظفارها طوال القرن التاسع عشر
في المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج
عدن والمحيط الهندي ، تمهيدا للتوغل منها الى داخل

القارة لاستعمارها • ولم يكن ذلك مثبطا لجهود مصر
الكشفية في هذه المناطق ، بل كان دافعا لارسال المزيد
من الحملات والبعثات الكشفية • الأمر الذى أدى فى
النهاية الى نشوب الحرب المصرية العيشية (سنة ١٨٧٥
- ١٨٧٦) ، كما أدى الى توقيع المعاهدة المصرية
البريطانية فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي اعترفت
فيها انجلترا بسيادة مصر على الساحل الصومالى حتى
رأس حافون على المحيط الهندى •

استكشافات « صمويل بيكر » في أعالي النيل الأبيض

تركزت جهود مصر الكشفية في منطقة أعالي النيل الأبيض بشكل ملحوظ ويرجع سبب ذلك الى ما كانت تمثله هذه المنطقة من أهمية خاصة لمصر حيث تقع بها هضبة البحيرات الاستوائية ، التي منها ينبع نهر النيل شريان مصر الحيوى ، الأمر الذى كان يخشى منه وقوع هذه المنطقة فى أيدي الاستعمار الأوربي الذى بدأ يتوغل اليها فى هذه الفترة مستفيدا بما قام به المستكشفون والتجار الأوربيون ورواد البعثات التبشيرية من دراسة لهذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية فكان فى ذلك خطورة بالغة على حياة مصر ومستقبلها ، ومن ثم كان يقتضى عليها فرض سيطرتها على منطقة أعالي النيل الأبيض قبل أن تسبقها الى ذلك الدول الاستعمارية وأن تستكمل دورها فى استكشاف المنطقة بعد أن توقف فى الأربعينات من القرن الماضى

عند مدينة « غندكرو » على خط عرض ٤٢° ٤° شمالا
وخط طول ٤٦° ٣١° شرقا .

وبالفعل اعتزم الخديو اسماعيل ارسال حملة
عسكرية كشفية الى الاقاليم النواقة جنوب « غندكرو »
لادخالها تحت الادارة المصرية المنظمة ، شجعه على ذلك
الأمير « دوجال » أمير ويلز وولي عهد انجلترا (الملك
ادوارد السابع فيما بعد) - الذى كان فى زيارة رسمية
الى مصر فى أوائل سنة ١٨٦٩ - فقد أكد للخديو بأن
ارسال الحملة المطلوبة سوف يقضى على تجارة الرقيق
المنتشرة فى أعالي النيل الأبيض وفى الوقت نفسه
ينفى تشكك الأوربيين والانجليز منهم بصفة خاصة فى
اخلاص مصر لمقاومة تجارة الرقيق .

وأخذ الخديو فى اعداد الحملة العسكرية المطلوبة
وأعلن انه يفضل أن يتولى أحد الأوربيين قيادة هذه
الحملة حتى يثبت للعالم الأوربي صدق رغبة مصر فى
الغاء تجارة الرقيق من أفريقيا - كان طبيعيا أن يلتفت
ولى العهد الانجليزى نظر الخديو الى « صمويل بيكر
Samuel Baker » الذى كان ضمن الوفد الانجليزى المصاحب
للأمير فى زيارته لمصر - ليتولى قيادة الحملة فأبدى
الخديو على الفور موافقته باسناد قيادة الحملة العسكرية

المرسلة لإلحاق أعالي النيل الأبيض بأملاك مصر الأفريقية
واستكشاف مناطقها إلى « صمويل بيكر » .

ولم يكن الخديو موفقا في اختيار « بيكر »
لقيادة الحملة المصرية إذ كان « بيكر » داعية للاستعمار
الأوربي في أفريقيا بعد رحلته الكشفية الأولى للقارة
واكتشافه بحيرة اليرت نيانزا سنة ١٨٦٤ . وقد ظل
« بيكر » يردد دعوة الأوربيين لاستعمار أفريقيا حتى
بعد إلحاقه بخدمة الحكومة المصرية . ويوجه دعوته
بصفة خاصة إلى بلاده إنجلترا كي تسارع لاستعمار
المناطق الاستوائية حيث أنها تعد ميدانا عظيما . على
حد قوله - لتنفيذ المشروعات الانجليزية .

وبالطبع رحبت الحكومة الانجليزية باسناد قيادة
الحملة المصرية إلى « صمويل بيكر » لأنه يعد خير من
يعاونها في زيادة معرفتها بمنطقة أعالي النيل ، لتتمكن
بعد ذلك من ممارسة سياستها في مقاومة تجارة الرقيق
وبالتالي نشر نفوذها في المنطقة .

وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٦٩ وقع « بيكر » على عقد
الاستخدام الذي تعهد فيه بالدخول في خدمة الحكومة
المصرية لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ١٨٦٩

براتب سنوى قدره ٠٠ ر ١٠ جنيه مم منحه رتبة الفريق
وخوله الخديو سلطات مطلقة حتى السلطة المتعلقة
بالاعداد سواء لكل من له علاقة بالحملة أو من اهالى
المنطقة التى سيدير حكمها . كما بعث الى سائر الحدم
ونظار الأقسام ومشايخ وعمد الاهالى والعربان بالافاليم
السودانية يخبرهم بتعيين « صمويل بيكر » كامور على
الجهات الاستوائية التى سيفتحها وعليهم تسهيل مهمته
وتلبية أوامره .

وبعد تجهيز الحملة بكل ما يلزمها من المؤن
والمعدات والمهمات اللازمة أقلت من السويس فى ١
ديسمبر سنة ١٨٦٩ لتصل الى الخرطوم فى ٨ يناير
سنة ١٨٧٠ وبعد ان قضى بها قرابة الشهر أبحر منها
صاعدا النيل الأبيض حتى وصل الى فاشودة ومنها وصل
فى ١٦ فبراير سنة ١٨٧٠ الى ملتقى النيل الأبيض بنهر
السوبات ثم ملتقى النيل ببحر الزراف ، وهناك قرر
السير فى الزراف اختصارا للمسافة وهروبا من منطقة
السدود النباتية الكثيفة التى تعترض المجرى الرئيسى
لبحر الجبل ، ولكنه ما أن سار فيه أياما حتى اعترضته
سدود نباتية أخرى قضى جنود الحملة نحو شهرين
يحاولون اختراقها دون جدوى بسبب عدم توافر الأدوات
الكافية لقطع السدود النباتية وسحبها ، فاضطر « بيكر »

عندئذ الى العودة شمالا بعد أن تأكد له عدم جدوى اتمام الرحلة الى « غندكرو » عن طريق بحر الزراف لضحالة مياهه وكبر حجم المراكب التي تقل الجنود فضلا عن كثافة السدود النباتية وصعوبة اختراقها .

وقد فضل « بيكر » الانتظار لمدة عام حتى يحل موعد الفيضان ويرتفع منسوب مياه النيل فتمكن مراكب الحملة عند ذلك من مواصلة طريقها الى « غندكرو » عبر بحر الجبل والتغلب على منطقة سدود النباتات بعد أن تتوافر للحملة الأدوات اللازمة لذلك . ورفض « بيكر » أن يعود الى الخرطوم وفضل اقامة معسكر للحملة بالقرب من التقاء النيل الأبيض بنهر السوبات ، وقام هناك بتأسيس محطة عسكرية ثابتة في غابة تقع في مكان مرتفع عند خط عرض ٢٥ ° ٩ ° شمالا وخط طول ٢٤ ° ٣١ ° شرقا وقد أسماها التوفيقية نسبة الى ولي العهد محمد توفيق باشا .

وقد أرسل « بيكر » رسالة الى الخديو أوضح فيها نتائج اكتشافاته في منطقتي « فاشودة » و « التوفيقية » فذكر أن عدد سكان فاشودة يقدر بحوالى مليون نسمة وهم من قبائل « الشيلوك Shilluk » التي يتميز أفرادها بطول الأجسام ونحافتها مع طول الساقين والذراعين

وبشرتهم سمراء بطبيعة الحال . وهم يحترفون الزراعة ويمتلكون الماشية بأعداد كبيرة ، ويعرف عن هؤلاء شدة كرههم لكل من هو اجنبي عنهم . وتمتاز منطقة فاشودة بخصوبة أرضها وصلاحياتها لزراعة القطن فإذا ما وجدت زراعة القطن في تلك المنطقة العناية والاهتمام اللازمين لأمكن زراعة ما يقرب من عشرين ألف فدان من القطن مدة ثلاث سنوات على الأقل .

وقال عن « التوفيقية » . ان أراضيها صالحة لزراعة القطن والذرة وبعض الخضراوات وأن بهـذا أشجارا كثيرة تعتبر ينبوعا لا ينضب من الأخشاب . ولهذا فان المنطقتين : فاشودة و « التوفيقية » تعتبران منجما ذهبيا لا يحتاج الى غير العمل النشط مما لا يتوافر دائما في هذه الأقاليم الاستوائية . وفي أول ديسمبر سنة ١٨٧٠ استأنف « بيكر » رحلته الكشفية وتمكن جنوده من اختراق منطقة السدود في ١٩ مارس سنة ١٨٧١ فاستكشفوا بذلك الصعوبات التي تحيط بمنطقة السدود وامكانية التغلب عليها بعد أن ظلت هذه المنطقة زمنا طويلا عقبة تترد أمامها جهود المستكشفين لأعالي النيل الأبيض .

وقد أدى نجاح الجنود في اختراق منطقة السدود الى ارتفاع روحهم المعنوية وبالتالي الى مواصلة رحلتهم

الكشفية فبعد مرورهم ببلدة « شانبيه » وبمساكن
« البور » و « الشير » وصلوا فى ١٥ أبريل سنة ١٨٧١
الى بلدة « غندكرو » وعندها انشا « بيكر » محطة
عسكرية احاطها بخندق اقام فوقه ستة مدافع لحمايتها،
كما امر ببناء الاستحكامات ومساكن للجنود ومخازن
لحفظ الأسلحة والذخيرة وموئن الحملة . ولم يغب عن
باله القيام بزراعة بعض المحاصيل لاختبار مدى
صلاحيتها للتأقلم بالمناطق الاستوائية . وأعلن ضم
هذه المنطقة رسميا الى الادارة المصرية ورفع العلم
المصرى عليها ، وأطلق على غندكرو اسم « الاسماعيلية »
تيمنا باسم الخديو اسماعيل واختارها عاصمة لمديرية
خط الاستواء التى امره الخديو بتولى ادارتها بعد فتح
الأقاليم الاستوائية . وقام من هناك باستكشاف شلالات
النيل الأبيض الواقعة جنوب « غندكرو » (الاسماعيلية)
وجاءت نتائج اكتشافاته لتؤكد صلاحية الملاحة فى بحر
الجبل ابتداء من غندكرو حتى منطقة « الرجاف »
حيث يكون جريان النهر بطيئا ، أما فيما بعد هذه المنطقة
فيكون النهر سريع الجريان قوى التيار شديدا الانحدار
لا تصلح الملاحة فيه بسبب سلسلة من الجنادل والشلالات
تعترض مجراه وتمتد لمسافة خمسة وسبعين ميلا تقريبا
تبدأ بجنادل « بدن Bedden » ثم جنادل « مكيدو

« Mexiddo » فجنادل « جوجى . Gouji » ثم جنادل
« يربورا Yerbora » وبعدها بمسافة قليلة تأتي شلالات
« فولا F'ola » التى تعد أكبر عقبة تعوق سير الملاحه فى
النهر حيث يبلغ ارتفاعها حوالى اثنى عشر مترا .

وفى ١١ يناير سنة ١٨٧٢ غادر « بيكر »
الاسماعيلية على رأس حملته الحشفيه عازما ان تسلك
الحملة الطرق البرية ابتداء من بلدة « بدن » التى
تصعب عندها الملاحه فى النهر كما توصل الى ذلك فى
استكشافاته الأخيرة . وبالفعل بعد وصوله الى بلدة
« بدن » أخذت الحملة تسلك انطريق البرية الموازيه
للنهر فوصلت الى بلدة « لا بوريه Lboré » ومنها وصلت
الحملة فى ٢ مارس سنة ١٨٧٢ الى سهل جبلى تكثر به
الأشجار المختلفة ويبعد عن « لا بوريه » بمسافة ستين
كيلومترا تقريبا ويعرف بـ سهل « افودو Affouddo » فأسس
به « بيكر » محطة عسكرية وغير اسمه الى « الابراهيمية »
نسبة الى ابراهيم باشا والد الخديو اسماعيل .
ولم يمكث بالابراهيمية وقتا طويلا اذ اتجه جنوبا
وعسكر بجنوده فى جبل شوا Shoua ثم دخل بلدة
« فاتيكو Fatiko » فى ٦ مارس سنة ١٨٧٢ حيث أقام
بها أيضا محطة عسكرية شيد بداخلها مخزنا من الأحجار
الشديدة الصلابه لحفظ الأسلحة والذخائر .

وقد حرص « بيكر » على استكشاف الطرف البرية
التي سلكتها الحملة ابتداء من بلدة « بدن » حتى
وصولها الى « فاتيكو » مبيّنا عدم صلاحية هذه الطرق
للسفر والمواصلات وذلك بسبب كثرة الارتفاعات
والانخفاضات بها فضلا عن وجود النباتات والأعشاب
الطويلة وكذلك الغابات ذات الأشجار الكثيفة والتي
تشابك فيما بينها مؤلفة حواجز طبيعية امكن لها في
بعض الأوقات من أن تسد طرق المواصلات كما سببت
الأمطار الغزيرة والتي تتساقط هناك لمدة تسعة أشهر،
تبدأ من ابريل حتى نهاية ديسمبر ، في تكوين احفر
العميقة والمستنقعات الواسعة مما أدى الى صعوبة السير
في هذه الطرق .

واصلت حملة « بيكر » الكشفية رحلتها بعد ذلك
فوصلت في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٢ الى بلدة « فويرا
Fowira » الواقعة عند نيل فيكتوريا على بعد مائة وأربعين
كيلومترا من « فاتيكو » . وكانت « فويرا » تابعة في
ادارتها لمملكة « أونورو Onyoro » الواقعة شرق بحيرة
ألبرت والتي كان يحكمها في ذلك الوقت الملك « كاباريجا
Kabarego » الذي قدم ولاءه التام للحكم المصري دون
تردد وأمد الحملة بالمؤن التي تحتاج اليها وكان في
تعاون الملك « كاباريجا » مع الحملة ما دفعها للوصول

الى عاصمته « ماسندى Masindi » فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٢ بعد أن مرت فى طريقها ببلدتى كيزونا Kisonna « و « كوكى Koki » وبوصول الحملة الى « ماسندى » قام « بيكر » بعملية استكشاف سريعة لها فوجدها تقع على خط عرض ٤٥ ° ١ شمالا وخط طول ٢٥ ° ٣١ شرقا وتبعد عن بحيرة البرت مسافة عشرين ميلا تقريبا وبينها وبين الاسماعيلية مسافة ٢٤٩ ميلا تقريبا بالطريق البرية ، كما تقع فى الاتجاه الغربى منها وعلى بعد ثمانين كيلومترا تقريبا سلسلة الجبال الغربية التى تمتد بجوار بحيرة البرت نيانزا ، كما وجدها تقع فى مكان مرتفع الى حد ما غير مستوى السطح وتكثر بها الأشجار والأعشاب الطويلة .

هذا وقد اعلن « بيكر » فى احتفال كبير اقامه فى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ دخول مملكة « أونورو » تحت الادارة المصرية ورفع العلم المصرى على أرضها واختار « كاباريجا » حاكما عليها باسم مصر ، الا أن كاباريجا ناصب حملة بيكر العداء بعد ذلك بسبب رفض « بيكر » مساعدته فى حروبه ضد عمه ومنافسه على العرش « ريونجا Rionga » . وقد انتصرت الحملة المصرية فى حروبها ضد « كاباريجا » وأهالى « ماسندى » كما أن « ريونجا » أعرب « لبيكر » عن ولائه التام للحكم

المصري ، فأرسل له « بيكر » قوة عسكرية ساعدت في دخول « أونورو » وخلق « كاباريجا » وتوليته حاكما عليها بدلا من « كاباريجا » باسم مصر .

وتجدر الإشارة الى أن وفدا من مملكة اوغندا المجاورة لبلاد اوينورو والواقعة في شمال وغرب بحيرة فيكتوريا - كان قد تقابل مع « صمويل بيكر » وأعلن له ترحيب بلاده بأقامة علاقات الود والصداقة مع الحملة المصرية التي هزمت « كاباريجا » العدو الذي يهدد مملكتهم دائما . وقد رحب « بيكر » بأقامة هذه العلاقات بيد أنه لم يسع لتحقيقها متعللا بقرب انتهاء عقده في أول ابريل سنة ١٨٧٣ . والحق أنه كان يرغب في عدم وصول النفوذ المصري الى أوغندا أهم وأغنى المناطق الاستوائية وتفضيل النفوذ الانجليزي عنه تمشيا مع سياسته الداعية للاستعمار الانجليزي في المناطق المهمة من القارة الأفريقية .

على أية حال تفرغت الحملة المصرية بعد حروبها مع أهالي أونورو بمحاربة رجال زربية « أبي السعود » تاجر الرقيق الذي كان ينوي القضاء على الحملة المرسله أصاحا لمناهضة تجارته المربحة وانتهى الأمر بهزيمة رجال الزربية واستسلام أهم قوادها ويدعى « ولد الملك » ودخوله في خدمة الحكومة المصرية وترحيل أبي السعود

الى الخرطوم في نوفمبر سنة ١٨٧٢ لاجراء التحقيق معه في الوقت الذي تمت فيه مصادرة كل ما بمخازنه من عاج .

بعد ذلك تفرغت الحملة المصرية للقيام بالأعمال العمرانية في البلدان التي فتحتها في منطقة أعالي النيل الأبيض وانتي جعلت منها وحدة ادارية واحدة سميت « مديرية خط الاستواء » فقد بذنت الجهود المصرية في سبيل تمدين هذه الجهات وادخال وسائل الحضارة الحديثة بها كالعمل على احلال الأسلحة النارية محل الأسلحة التقليدية المعروفة لديهم حينذاك والمثلة في الحراب والسهام والسيوف ، والعمل كذلك على تعبيد الطرق البرية بقدر المستطاع واقامة المواصلات المختلفة وانشاء المحطات التجارية واقامة الاستحكامات والتحصينات وتحديد التخوم السياسية بين البلدان التي مرت بها الحملة المصرية ، فضلا عن الاهتمام بأمور الزراعة والصناعة والتجارة ونشر الأمن والتعليم والنظافة بين الأهالي .

انهى « بيكر » مهمة حملته في أول ابريل سنة ١٨٧٣ حيث كان اليوم الذي تنتهى فيه مدة خدمته لدى الحكومة المصرية ولذا رحل من الاسماعيلية الى فاشودة

ثم الى الخرطوم فالقاهرة انتى وصلها فى ٢٢ اغسطس
سنة ١٨٧٣ وقد قابله الخديو وانعم عليه بالنيشان
العثمانى من الدرجة الثانية تقديرا لجهوده . كما انعم
على الضباط المصريين المرافقين للحملة بترقيتهم الى رتب
أعلى تكريما لهم على أداء مهمتهم وتقديرا لجهودهم .

وكان بيكر قد قدم للخديو تقريراً كاملاً عن
حملته المصرية موضعاً فيه نتائج التشافاته فى ابلدان
التي مرت بها الحملة . وكان مما ذكره أن بمرور الحملة
المصرية على ابلدان الكثيرة ابتداء من فاشودة حتى
ماسندى قد أتاح لها استكشاف أن كثير عن حياة الأهالى
المحليين سكان هذه المناطق خاصة فيما يتعلق باوصافهم
وعاداتهم وطرق معيشتهم وأهم الأعمال التى يقومون
بها كالرعى والزراعة والصيد والتجارة والصناعة .
فيؤكد « بيكر » نتيجة لاستكشافاته بأن هناك كثيرا من
الصفات والاعادات تتشابه بين سكان هذه المناطق مما
يدل على نشأتهم المتقاربة كما أن هناك أيضا اختلافات
واضحة بين منطقة وأخرى سواء فى طبيعة سكانها أو
فى أرضها . فمن الصفات المشتركة بين السكان حديثهم
فى الأعمال التى يقومون بها وميولهم الطبيعية الى الغدر
والشراسة فى الانتقام فضلا عن صعوبة التفاهم معهم .
أما عن عاداتهم فغالبا ما تكون فى اقامة حفلات الغناء

والرقص حيث يقيمها الرجال وأولادهم بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية وأحيانا ما تشترك فيها زوجاتهم وبناتهم .

أما أوجه الاختلاف الواضحة فتتعلق بالملابس التي يرتديها هؤلاء فبينما يكون رجال المناطق الممتدة من « فاشودة » حتى « فانيكو » عرايا دائما نجدهم ابتداء من « فاتيكو » حتى « فويرا » يرتدون معاطف جلدية تغطي أكتافهم وصدورهم فقط . أما النساء المتزوجات في المنطقتين فعادة ما يضعن حول وسطهن حزاما جلديا تثبت به قطعتان مثلثتان من الجلد احدهما أمامية والأخرى خلفية بينما تظهر الفتيات غير المتزوجات وقد تعريق تماما من ملابسهن وفي ذلك يكون الفرق بينهن وبين المتزوجات .

وأكد « بيكر » أن الأهالي في البلدان التي مرت بها الحملة المصرية يهتمون بالرعى أساسا . وهذا مرجعه الى حبهم الشديد لماشييتهم من الأبقار والأغنام حتى ان كثيرا من الحروب كانت تنشب بين القبائل بسبب اختطاف قبيلة ما قطعان ماشية القبيلة الأخرى . كما لاحظ « بيكر » أن الاشتغال بالزراعة يتنوع من منطقة لأخرى حسب درجة خصوبة الأرض ومدى اهتمام الأهالي بها .

ويذكر أن الأهالي هناك قد استفادوا من روث الأبقار والأغنام والأبل والخيول في تسميد الأرض ، كما استخدموا الآلات الحديدية في تجهيز الأرض للزراعة خاصة تلك التي أزالوا عنها الحشائش الطبيعية أو أحرقوا ما بها من أعشاب لتزداد مساحة الأراضي المنزرعة . كما يقوم الكثير من الأهالي بصيد الأسماك كما يفضل البعض منهم صيد التماسيح وأفراس النهر والفيلة وغيرها من الحيوانات وذلك إما لأكل لحومها أو للتجار بها خاصة الفيلة التي تدر عليهم ربحا وفيرا من تجارة سن الفيل (العاج) .

وعلى الرغم من الاكتشافات التي توصل اليها « صمويل بيكر » عن حياة سكان المناطق الأفريقية التي مرت عليها حملته المصرية فإنه فشل في تحقيق الأهداف الأساسية التي أرسلت من أجلها وهي إجراء الاستكشافات الجغرافية عن منابع النيل إذ أنها لم تتمكن من الوصول إلى بحيرة البرت نيانزا ، كما كان مقررا لها من قبل أو إلى بحيرة فيكتوريا نيانزا برغم وصولها إلى نيل فيكتوريا الذي يربط بين البحيرتين . وربما يعود سبب ذلك إلى حالة الحرب التي كانت عليها الحملة المصرية في بلاد « أونيو رو » الواقعة في شرق بحيرة البرت نيانزا ومناصبه الملك « كاباريجا » لها العداء .

كما فشلت الحملة في الضرب على ايدى تجار الرقيق ادخال التجارة المشروعة حيث أن مدة السنوات الأربع (١٨٧٠ - ١٨٧٣) انتى قضتها الحملة في هذه المناطق كانت لا تكفى للقضاء على تجارة الرقيق - التى ألفها الناس هناك لسنوات طويلة خلت، واصبحت تشكل ركنا مهما من حياتهم ومجتمعاتهم - واحلال التجارة المشروعة محلها •

ويمكن القول بأن مسئولية فشل الحملة في تحقيق أهدافها انما تقع فى مجملها على كاهل «بيكر» اذ اعتبر نفسه غازيا جاء الى هذه المناطق الأفريقية على رأس حملة عسكرية لغزوها واخضاعها لسلطان الحكومة المصرية • كما اعتقد بأنه يمكن مناهضة تجارة الرقيق دفعة واحدة دون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية للقضاء عليها ، وهو الأمر الذى يحتاج الى عنصر الزمن لتحقيقه • فعلى الرغم مما كانت لديه من خبرة كشفية سابقة بالمناطق الأفريقية وبطبيعة سكانها فانه كانت تنقصه اللباقة السياسية فى التقرب الى الاهالى المحليين وكسب ودهم وثقتهم بدلا من أن يتبع معهم سياسة العنف والشدة للحصول على مؤن الحملة أو استخدامهم كعمالين لنقل متاع الحملة •

وتجدر الإشارة أخيرا الى أن هذه الحملة كانت قد أثقلت كاهل الميزانية المصرية اذ بلغت جملة نفقاتها ما يقرب من مليون جنيه في الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر ضيقا ماليا شديدا ، فضلا عن جملة خسائرها في عدد الأفراد والتي تراوحت ما بين ستمائة وسبعمائة فرد بين قتيل ومريض وهارب ومفقود .

استكشافات « غوردن » في أعالي النيل الأبيض

أرادت مصر بعد فشل حملة « بيكر » أن ترسل حملة كشفية أخرى إلى منطقة النيل الأبيض لتحقيق الأهداف التي أخفق « بيكر » في تحقيقها وأن تعمل في الوقت نفسه على إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية تمتد بامتداد مجرى النيل حتى منابعه في منطقة البحيرات الاستوائية ويكون ذلك برضاء القبائل وشيوخها .

واختارت الحكومة المصرية وللمرة الثانية شخصية أجنبية أخرى دون أن تدري بأن شخصية « بيكر » الأجنبية كانت تعد سببا رئيسيا أدى إلى فشل حملته . اختارت الحكومة المصرية تشارلس جورج غوردن Charles George Gordon . وكان اختياره بإيعاز من الحكومة الانجليزية أيضا بل أن الحكومة الانجليزية

كانت قد اشترطت على الخديو - في حالة موافقتها
على تعيين غوردن في خدمة الحكومة المصرية - ضرورة
فصل مديرية خط الاستواء عن حكمدارية السودان
واعتبارها مديرية قائمة بذاتها وان يكون غوردن حاكما
مستقلا في عمله وثثونه وحساباته عن الحكمدارية ،
لأن بعد المسافة بينهما يؤدي الى التأخير في تصريف
أمورها مما كان سببا في فشل حملته « بيكر » . ولعل
اشتراط الحكومة الانجليزية وما تذرعت به من حجج
واهية ما يكشف عن نواياها الاستعمارية التي تبدو
واضحة في الرغبة في فصل المديرية الاستوائية عن
حكمدارية السودان وانفراد « غوردن » بحكمها . وذلك
لكي يتمكن بالتالي من تقوية النفوذ الانجليزي هناك .
وقد وافق الخديو على شرط الحكومة الانجليزية مادام
انه سيساهم في تحقيق أهداف مصر الكشفية في
المناطق الأفريقية .

وبالفعل وصل « غوردن » الى القاهرة في ٦ فبراير
سنة ١٨٧٤ وبعد عشرة أيام صدرت اليه تعليمات
الخديو إنخاصة بمهمته الأساسية في المديرية
الاستوائية والتي تتلخص في العمل على تنظيم الادارة
واقرار الأمن بها ومراقبة نشاط تجار الرقيق واحتكار
تجارة العاج باعتبارها التكاة التي كان يستند اليها

تجار الرقيق فى الانتقال بالرقيق من جهة الى اخرى
والعمل كذلك على نشر اجتازة المشروعة بين الأهالى
وتدريبهم على استخدام « النقد » فى معاملاتهم التجارية
بدلا من نظام المقايضة . وفيما يتعلق بالاجراءات
الكشفية فقد تعين على « غوردن » تتبع مجرى النيل
من الاسماعيلية (غندكرو) الى البحيرات الاستوائية
لاختبار مدى صلاحيتها للملاحة وارسال الضباط
والمهندسين فى بعثات استكشافية لهذه البحيرات التى
حولها مع رسم الخرائط التوضيحية لها .

وبعد ان وافق غوردن على تنفيذ هذه التعليمات
الخديوية مقابل راتب سنوى قدره الفان من الجنيهات
صدر اليه الأمر العالى بتعيينه مأمورا على مديرية خط
الاستواء . وتعاونت الأجهزة الادارية والحربية فى
مصر والسودان من أجل اعداد حملة غوردن الجديدة .
وقد اختار « غوردن » مجموعة من الضباط الأجانب
للقيام باجراء الاستكشافات المطلوبة فى منطقة البحيرات
الاستوائية منهم : شايى لونج Chaille Long و « ماسون
mason » وواطسون Watson وشيبندال Chippendel
ورمولو جيس Romolo Gessi وأرنست لينان دى بلفون
Ernist Linant De Bellefonds

على أية حال غادر غوردن القاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ في طريقه لمنطقة اعالي النيل الأبيض فوصل الخرطوم في ١٣ مارس ثم غادرها في ٢٢ مارس ليصل في ٢ أبريل الى منطقة مصب نهر السوبات في النيل الأبيض واقام عندها محطة عسكرية سميت بالسوبات هدف منها مراقبة طرق المواصلات النهرية ومصادرة مراكب الرقيق بها - ثم وصلت الحملة بعد ذلك الى بحيرة « نو » وعندها قام غوردن باجراء استكشاف سريع لها فوصفها بأنها بحيرة ضحلة واسعة تمتد الى الغرب لمسافة سبعة أميال تقريبا ويصب بها النهر الممتد من بلدة « مشرع الرق » والمسمى بحر الغزالى والذى يتصل عندها أيضا ببحر الجبل - وعلى الرغم مما يحيط بها من مستنقعات فان الاراضى الممتدة بجوارها تكثر بها الأشجار مما أفاد الحملة المصرية فى استخدام أخشابها للوقود بدلا من الفحم -

وفى ١١ ابريل سنة ١٨٧٤ وصلت حملة غوردن الى بلدة « بور » بعد أن مرت بغابة شانييه وأمسست بها محطة عسكرية وقد جعل غوردن من بلدة « بور » والاراضى المحيطة بها مديرية أسماها مديرية « بور » وذكر أن أراضى « بور » صالحة للزراعة حيث تنتشر زراعة الذرة والسمسم والتبغ بكميات كبيرة ، كما تمتاز بكثرة

الغابات الكثيفة بالأشجار وعلى الرغم من وجود الأعداد الكبيرة من الأبقار والأغنام والماعز فإن أهالي « بور » - وهم من قبائل الدنكا - لا يأكلون لحومها حسب عاداتهم وإنما يأكلون لحوم الحيوانات الأخرى كالفيلة والزراف وأفراس النهر .

واستأنف غوردن رحلته جنوبا فى بحر الجبل فوصل الى الاسماعيلية فى ١٧ أبريل سنة ١٨٧٤ وبعد أن مكث بها فترة من الوقت تأكد من عدم صلاحية الاسماعيلية لأن تكون عاصمة للمديرية الاستوائية حيث أن جوها غير صحى وأرضها رملية مجدبة غير صالحة للزراعة فضلا عن انه ابتداء من شهر ابريل حتى منتصف شهر سبتمبر تندفع مياه الأمطار من قمم الجبال المحيطة بها فتكون مستنقعات كثيرة ذات مياه راكدة ينتشر بها البعوض الذى يحمل معه مرض الحمى . وعندما يصبح ماء النيل تجاهها ضحلا لا تستطيع المراكب الشراعية التجارية الاقتراب من الشاطئ الا بصعوبة بالغة لضحالة المجرى المائى بحيث لا يصلح لرسوها معظم شهور العام ، بالإضافة الى ذلك فإن المراكب التجارية وكذلك عمليات طهو الطعام لا تجد حاجاتها من الأخشاب اللازمة لها كوقود بسبب بعد منطقة الغابات التى تستجلب منها الأخشاب عن الاسماعيلية مسيرة ساعتين

أو ثلاث ساعات • ولهذه الأسباب اتجهت نية غوردن
لاختيار بلدة « لارو » الواقعة على الضفة الغربية ببحر
الجبيل الى الشبان قليلا من المنطقة المواجهة للأسماعيلية
بنحو اثني عشر كيلومترا ، لتكون عاصمة للمديرية
الاستوائية ، نظرا لما عرفه عن خصوبة ارضها وصلاحية
تربتها للزراعة ولقربها من ملاحات « أونجاتي » التي
تسد حاجة السكان هناك وكذلك لقربها من الغابات
الكثيفة بالأشجار مما يمكن الاعتماد على خشابها
كوقود ، كما أن المجرى المائي المطلة عليه عميق وصالح
لرسو المراكب بنوعيتها في جميع مواسم السنة ، هذا
بالإضافة الى أن جوها صحي نسبيا ويكاد يكون خاليا
من الأمراض المتنوعة المنتشرة في الاسماعيلية •

وفي اليوم الأخير من عام ١٨٧٤ تم الانتقال الى
العاصمة الجديدة « لادو » واعتزم غوردن بعد ذلك
مواصلة استكشافاته فوصل في ١٣ مارس سنة ١٨٧٥
الى بلدة « الرجاف » جنوب الاسماعيلية وعندها أراد
غوردن استكشاف مجرى النيل جنوب الرجاف لاختبار
مدى صلاحيته للملاحة النهرية خاصة بعد أن أكد
« بيكر » من قبل صعوبة الملاحة في النهر جنوب الرجاف
بسبب كثرة اعتراض الجنادل والشلالات للمجرى المائي

وهو الأمر الذى دفع « بيكر » لأن يستكمل رحلته
الكشفية الى الجنوب سالكا الطرق البرية .

وقد بدا غوردن رحلته الكشفية فى ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٥ وتمكن من رسم خريطة للمجرى المائى جنوب
الرجاف وتسنى له المرور من جنادل « بدن » واقام على
الشاطئ الغربى المجاور لها محطة عسكرية عرفت
بمحطة « بدن » وتمكن من اجتياز جنادل « مكيدو » حيث
وصل الى بلدة « كرى » على بعد ثلاثين كيلومترا تقريبا
جنوب « بدن » وأسس بها أيضا محطة عسكرية ، كما
استطاع المرور من جنادل « جوجى » القريبة من بلدة
كرى ووصل فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٥ الى بلدة
« دوجى » التى تطل على جنادل « يربورا » فأنشأ بها
محطة عسكرية . كما أمكنه العبور من جنادل « يربورا »
ووصل الى بلدة « لابوريه » فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥
حيث استقبله أهل « لابوريه » من قبائل « الماوى »
بالترحيب وساعدوا فى اقامة المحطة العسكرية التى أمر
بتأسيسها هناك .

ويتضح من رحلات « غوردن » صلاحية المجرى
المائى للملاحة النهرية طوال المسافة من جنوب الرجاف
حتى « لابورية » بالرغم من وجود بعض الجنادل وهى

ذات المسافة التي أثبت « بيكر » في استكشافاته من قبل
عدم صلاحيتها للملاحة النهرية .

أراد غوردن بعد ذلك مواصلة رحلته الكشفية
الى البحيرات الاستوائية فغادر « لا بورية » في ٨ أكتوبر
سنة ١٨٧٥ في طريقه الى الجنوب وما ان تقدم في مياه
بحر الجبل أمتارا قليلة حتى سمع - على حد قونه -
صوتا كهزيم الرعد يتزايد كلما مضى في طريقه بالنهر
فتوقف بالحملة فوق ضفة صخرية تغطيها النباتات
وتهبط الى المجرى بانحدار شديد حيث لمح شلالات
« مكدي » الشهيرة باسم « فولا » والتي رأى عندها ماء
النيل يفور ويتلوى في دوامات شتى لمسافة ميلين على
الأقل وبصورة لا يقوى المرء على تأملها .

وعندئذ أدرك « غوردن » انه لا يمكنه اجتياز
شلالات « فولا » أو التغلب عليها ، كما أدرك انه لكي
يوصل رحلته الكشفية الى البحيرات الاستوائية يستلزم
عليه أن يسلك الطريق البرية قبيل هذه الشلالات حتى
بلدة « دوفيليه » . وبالفعل وصل الى بلدة « دوفيليه »
بالطريق البري وأمر بإقامة محطة عسكرية بها ثم سار
على رأس قوة صغيرة من الجند للتأكد من استقرار
الأحوال في المحطتين « فاتيكو » « وفويرا » اللتين

أقامهما « بيكر » ثم تقدم من فويرا في ٨ يناير سنة ١٨٧٦ لمسافة مائة وعشرين كيلومترا تقريبا وسط الغابات الكثيفة والوديان والسهول حتى وصل الى بلدة « مرولى » التابعة لمملكة أوغندا . وذكر غوردن ان أهم ما لفت نظره فى بلدة « مرولى » هو كثرة عدد سكانها وأرجع ذلك الى صلاحية أرضها للزراعة حيث تمتاز بالخصوبة الجيدة مما أدى الى استيطان عدد كبير من الأهالى هناك للاشتغال بالزراعة . وقد لاحظ اهتمامهم بزراعة الذرة والبطاطا والموز . كذلك كان لتوافر المراعى الغنية بالاعشاب والحشائش النباتية الفضل فى تزايد عدد السكان انذين كانوا يهتمون بتربية الأبقار والأغنام والماعز ، كما اهتم البعض منهم بصيد الأسماك وذلك باستخدام قوارب الصيد المصنوعة من جذوع الأشجار المجوفة . ومن ناحية أخرى فقد ذكر غوردن أن هؤلاء السكان كانوا يتصفون بالصلاية والجلد والحدة القاسية فى طبائعهم ، كما كانت تحدوهم رغبة شديدة فى شن الحروب فيما بينهم لأجل الحصول على النساء والماشية ولكنهم على الرغم من ذلك كانوا يميلون الى الفناء والرقص فيقضون فيه معظم أوقاتهم وهم يستعدون لذلك بطلاء أجسامهم بأنواع من الشحم ووجوههم بألوان مختلفة واستعمال حلقات حديدية

صفيرة كاقراط تتدلى من الأنف والأذن مع احاطة الذراعين والساقين بأساور عريضة من الخرز الملون .

هذا وقد أمر غوردن فى ابريل سنة ١٨٧٦ بارسال حملة مصرية قوامها مائة وستون جنديا تحت قيادة الضابط المصرى « نوراغا » وبمعاونة الضابط السودانى « محمد أفندى ابراهيم » الى مملكة أوغندا لمقابلة ملكها ويدعى « أم تيسا M'tesa » . والانه و معه وديا على انشاء محطة عسكرية فى كل من « أورندجاني » - الواقعة على الحدود الشمالية للمملكة - وفى كوستزا . المطلة على بحيرة فيكتوريا - حتى يتيسر للحملة الكشفية انقادة الى بحيرة فيكتوريا أداء مهمتها . ولما كان الملك الأوغندى حريصا على توطيد علاقاته الودية مع الحكومة المصرية فقد أبدى ترحيبا كبيرا بانشاء المحطتين العسكريتين ببلاده ، بل لقد طالب كذلك بانشاء محطة عسكرية أخرى بعاصمته « روباجا Rubaga أو دوباغا Dubago » . كما طلب من الضابط المصرى ابقاء الحامية العسكرية بالعاصمة بدلا من « أورندجاني » المقرر ابقاء الحامية بها .

وكان طبيعيا أن يبارك الخديو هذه الجهود فبعث الى غوردن مهنئا بنجاحه فى الاشراف على تحقيق أهداف

مصر فى الوصول الى مملكة اوغندا وبالتالى الى بحيرة
« فيكتوريا نيانزا » وتجدر الاشارة الى أن ابقاء الحامية
المصرية باوغندا لم يدم طويلا اذ سرعان ما أصدر
غوردن امره بانسحابها من هناك وعودتها الى « مرولى »
وكان فى لك مدفوعا بنزعته الاستعمارية كما سيتضح
فيما بعد .

على ذن اسنفل غوردن فرصة وجود القوات المصرية
ببلاد اوغندا قبل ان يصدر انيها أمر الانسحاب لى
يقوم بحملته الكشفية الى البحيرات الاستوائية فغادر
« دوفيليه » فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٦ مستقلا بالخرة
نيانزا فى طريقه الى الجنوب وبعد ثمانية أيام وصل الى
بلدة « ماجنغو Magungo » فى الشمال الشرقى من بحيرة
البرت فاكد صلاحية المجرى المائى للملاحة النهرية
طوال المسافة بين « دوفيليه » شمالا وماجنغو جنوبا
وأسند ذلك الى اتساع عرض المجرى المائى الذى يصل
الى ستة كيلومترات تقريبا ثم الى عدم سرعة جريان
النهر حيث يكون قليل الانحدار . ومن ناحية أخرى
فقد لاحظ انتشار نباتات البردى الكثيفة على ضفاف
النهر وامتداد مزارع الموز بامتداد الأراضى المجاورة له
لأنه - كما رأى غوردن - كان يعد غذاء رئيسيا لسكان
هذه المناطق خاصة فى منطقة « ماجنغو » المزدحمة

بالسكان . كما لاحظ ارتداء بعض السكان للملابس
الجلدية بينما كان غالبيتهم يتخذون من أوراق الأشجار
والقماش المصنوع من لحائها رداء لهم .

أبحر غوردن بعد ذلك شرقا متجها الى « فويرا »
متتبعا للمجرى المائى لنيل فيكتوريا ولكنه بعد أن مضى
به مسافة ثلاثة وثلاثين كيلومترا تقريبا كان قد اقترب
بعدها من « شلالات ميرشيزون Murchison Falls » .
للنزول الى الشاطئ المجاور ليستكمل رحلته سيرا على
الأقدام ، اذ أدرك صعوبة استئناف الرحلة بالطريق
المائى حيث أن المجرى عند الشلالات ضيق لا يزيد
اتساعه على ثمانية أمتار وهدير الماء الساقط من ارتفاع
أربعين مترا تقريبا يتكرر دون انقطاع ، هذا فضلا عن
أنه كان يعلم مسبقا بوجود شلالات أخرى تسمى «كاروما
Karuma » تقع فى الاتجاه الشرقى لشلالات ميرشيزون
وتبعد عن بلدة فويرا بمسافة قريبة . وعندما وصل
غوردن الى فويرا فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٦ كان التعب
قد حل به وبجنوده ، ورغم ذلك فقد استطاع أن يرسم
خريطة للمجرى المائى لنيل فيكتوريا ابتداء من
« ماجنجو حتى فويرا » . كما أنجز رسم خريطة للمجرى
المائى من فويرا الى فرولى . وبهذا يكون قد أتم رسم
خريطة لنيل فيكتوريا من ماجنجو الى « مرولى » .

والجدير بالذكر انه رغم النجاح الذى حققه
غوردن فى استكشافاته الجغرافية بمنطقة اعلى النيل
فان النزعة الاستعمارية كانت دائما تسيطر عليه فقد
اعلن فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن بريطانيا بحكمها لهذه
المناطق تستطيع افادة سكانها خضاريا على عكس الوجود
المصرى الذى لا يزال حكامه على قدر كبير من التأخر .
كما صرح فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ بأن مصر لم تعد قادرة
على حكم هذه المناطق الأفريقية بسبب تفاقم الأحوال
الداخلية خاصة المانية منها مما ينبىء بحدوث أزمة
عنيفة بها .

ويتضح من هذا أن ثمة رغبة ملحة كانت تدفعه
لأن تكون هذه المناطق الوسطى من أفريقيا بعيدة عن
النفوذ المصرى ، وبالتالى تتمكن بلاده من أن تمد إليها
نفوذها الاستعمارى الذى بدأ ينتشر حينذاك فى جنوب
أفريقيا ، واذا هذا كان طبيعيا أن يأمر بانسحاب القوات
المصرية من أوغندا كما أمر بسحب قوات مصرية أخرى
كانت ترابط فى مملكة « أونورو » . حدث هذا رغم
احتجاج الحكومة المصرية التى اعتبرت أمر الانسحاب
إساءة كبيرة لها فى أفريقيا خاصة انه جاء فى الوقت
الذى كانت قد أبلغت فيه قناصل الدول الأجنبية بمصر
عن امتلاكها لمنطقة البحيرات الاستوائية .

وهكذا بعد أن هيا غوردن لبلاده استعمار هذه المناطق فكر جديا فى العودة الى وطنه الاول فعاد الى « لارو » عاصمة المديرية الاستوائية تم الى الخرطوم فالقاهرة حيث وصلها فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ومنها عاد الى لندن . وهناك كشف النقاب عن نواياه الحقيقية اذ ذكر بأنه لا يود العودة مرة أخرى للعمل فى المديرية الاستوائية كحاكم لها فى ظل الحكومة المصرية مادام ان السودان لا يزال غير خاضع له وتحكمه ادارة منفصه عن المديرية الاستوائية مما يترتب عليه اضطراب فى شئون الحكم واهتزاز فى أجهزة الامن يؤدى الى رواج تجارة الرقيق فى الأملاك المصرية بأفريقيا . لذا فهو يفضل فى حالة العودة أن يتقلد وظيفة حاكم عام السودان بما فيه المديرية الاستوائية .

وبالفعل وافق الخديو على اسناد غوردن هذا المنصب الجديد أى منصب الحاكم العام للسودان بما فيه المديرية الاستوائية ، وعاد غوردن للعمل مرة أخرى فى خدمة الحكومة المصرية فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ . وظل يعمل طوال مدة توليه المنصب الجديد على التمكين لبلاده فى المناطق الشاسعة التى يحكمها فى أفريقيا نيابة عن الحكومة المصرية ، فمن ناحية أخذ يستعين بعدد كبير من الأجانب يعملون معه كموظفين بدلا من الموظفين

المصريين والسودانيين . ومن ناحية أخرى اهتم
بضرورة انسحاب القوات المصرية من مناطق كثيرة في
أعلى النيل الأبيض بحجة الابتعاد عن مواطن الاحتكاك
بالقبائل الأفريقية وتحاشيا لنفقات مواجهتها . ولاحق
ان الهدف من وراء ذلك هو استبعاد النفوذ المصري من
هذه المناطق تمهيدا لاستبداله بالنفوذ الانجليزي . وفي
سبيل تحقيق هذا الهدف كان غوردن يتولى نفسه - كما
ذكرنا سابقا - قيادة الحملات المصرية المرسلّة لاستكشاف
المناطق والمجاري المائية بأعلى النيل الأبيض وذلك لكي
يطلع حكومته الانجليزية على نتائج اكتشافاته في هذه
المناطق مما يفيدھا في الوقوف على أحوالها الجوية
وصلاحية الإقامة بها ومعرفة ثرواتها الطبيعية وطبائع
سكانها فضلا عن معرفتها بالمجاري المائية الصالحة للملاحة
النهرية . وهي أمور تخدم بطبيعة الحال المصالح
الاستعمارية في منطقة أعلى النيل . كما انه حرص
من ناحية أخرى على ارسال عدة بعثات أخرى كشفية
تحت اشرافه الى منطقة البحيرات الاستوائية وذلك بهدف
زيادة معرفته، وبالتالي معرفة بلاده بأحوال هذه المنطقة .
ولما كانت هذه البعثات متعددة الجوانب والأهداف فقد
فضلنا تخصيص الفصل التالي لدراستها حتى يتضح
لنا حجم الجهود التي بذلتها مصر في الحركة الكشفية

الأفريقية على الرغم من أوجه الاستفادة الأجنبية وخاصة
الانجليزية من هذه الجهود المصرية .

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن الحاق غوردن
للعمل بخدمة مصر بضغط من الحكومة الانجليزية كان
يعنى استكمال المخطط الانجليزى الذى بدأته بريطانيا
منذ أن سمعت لتعيين صمويل بيكر بخدمة مصر والذى
كان يهدف الى تحقيق أطماع بريطانيا التوسعية فى
افريقيا على حساب مصر لاستخدام خديو مصر كأداة
لتنفيذ هذا المخطط الانجليزى .

واذا كان « بيكر » قد عمل بقدر استطاعته على
التمكين لبلاده فى المناطق الأفريقية التى توصل اليها
بمساعدة مصر فبالمثل كانت سياسة غوردن طوال مدة
خدمته بمصر سواء وقت أن كان حاكما للمديرية
الاستوائية (١٨٧٤ - ١٨٧٦) أو حاكما عاما للسودان
بما فيه المديرية الاستوائية (١٨٧٧ - ١٨٧٩) .

بعثات أعالي النيل الأبيض تحت اشراف « غوردن »

١ - بعثة شاى لونج « Chaille Long »

حرص غوردن منذ أن كلف بمهام حكم المديرية الاستوائية فى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٤ على أن يصطحب معه عددا من الضباط المصريين والسودانيين والأجانب ليعتمد عليهم فى قيادة البعثات الكشفية التى كان يزمع ارسالها الى منطقة البحيرات الاستوائية طبقا لتعليمات الحكومة المصرية الصادرة اليه بخصوص اجراء بعض الاستكشافات فى منطقة البحيرات .

غير أننا نلاحظ أن معظم البعثات الكشفية التى أرسلها غوردن الى المنطقة ، اسند قيادتها الى ضباط أجانب دون المصريين والسودانيين على الرغم من أن هؤلاء كانوا لا يقلون كفاءة عن الضباط الأجانب ، بل كانوا يفضلونهم من حيث تحملهم لظروف الأحوال

الجوية القاسية بمناطق وسط أفريقيا وخبرتهم بطبائع سكانها واتجاهات قبائلها المتعددة . ولكن نظرة التعصب الأجنبية والنزعة الاستعمارية فرضتا على غوردن اسناد قيادة البعثات الكشفية المصرية الى ضباط من بنى جلدته ، وللأسف لم تعترض الحكومة المصرية على ذلك ، ولعل عدم اعتراضها يرجع الى حرصها على عدم اغضاب « غوردن » وبالتالي اغضاب حكومته الانجليزية ، كما يرجع الى تطلعها الى كسب صداقة الدول الأجنبية التي ينتمى اليها الضباط الذين استعان بهم « غوردن » .

على كل أعدت المديرية الاستوائية فى شهر ابريل سنة ١٨٧٤ اول بعثة كشفية الى مملكة اوغندا تولى قيادتها الضابط الأمريكى « شايى لونج Chaillé Long » وقد غادرت البعثة بلدة الاسماعيلية (غندكرو) فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٤ فى طريقها الى أوغندا بعد أن زودها غوردن بتعليمات تتعلق بالعمل على تقوية روابط الصداقة بين مصر وأوغندا والتفاوض مع « ام نيسا » بشأن اقامة العلاقات التجارية مع مصر وتصدير العاج الأوغندى اليها بدلا من زنجبار ، وكذلك استكشاف المجرى المائى لنهر النيل فيما بين الاسماعيلية وبحيرة فيكتوريا تمهيدا لارسال البواخر المصرية الى البحيرة مما يساهد

فى الوقت نفسه على مناهضة تجارة الرقيق فى هذه المنطقة .

وصلت بعثة « لونج » فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ الى بلدة « موجى » ومنها اتجه الى الجنوب فعبر نهر « أسوا Asua » دون صعوبة اذ لم يزد عمقه حينذاك على أربعة أمتار وعرضه على سبعين مترا تقريبا . وقد ذكر « لونج » أن عرض النهر يزداد اتساعا فى موسم الأمطار بدرجة يصعب معها عبوره بدون مراكب فى مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

مضت البعثة فى طريقها بعد عبورها نهر « أسوا » فوصلت فى ٦ مايو الى « فاتيكو » ثم الى « فويرا » فى ١٧ مايو ، وهناك كتب « لونج » تقريرا تضمن نتائج استكشافاته عن الطرق التى اتبعتها البعثة . فأكد صعوبة استخدام هذه الطرق للمواصلات حيث تكثر بها الارتفاعات والانخفاضات وتغمرها البرك والمستنقعات حتى أعالى التلال المرتفعة منها ، كما تؤدى كثرة الحفر الموجودة بها والتى تسببها أرجل الفيلة بعد سقوط الأمطار الى عدم امكانية السير بهذه الطرق ، ويزداد الأمر صعوبة كلما كان المسير فى الاتجاه الجنوبى حيث تنتشر الروائح الكريهة الناتجة من المياه الراكدة بالبرك

والمستنقعات ، الأمر الذى يسبب معه فساد الهواء
الجوى ، وبالتالي انتشار الأمراض وخاصة «المالاريا» .

وفى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٤ دخلت البعثة بلدة
« روبايا » عاصمة أوغندا وتقابل « لونج » مع
« أم نيسا » فى صباح ٢١ يونيو فأبلغه عن لسان غوردن
تحيات خديو مصر كما أعرب عن تقدير الحكومة
المصرية له وطلب منه أن يسمح له بارتياح بحيرة
فيكتوريا لأجراء بعض الاستكشافات الجغرافية بها
وكذلك استكشاف النهر الذى ينبع منها ويتجه شمالا .
فسمح له الملك بالقيام بجولته الكشفية فى ١٤ يونيو
وعندئذ سار لونج بمركبه فى البحيرة مدة ست وثلاثين
ساعة تمكن خلالها من الطواف فى جميع جهاتها . وقد
ذكر فى تقريره الكشفى أن ماء هذه البحيرة يتميز
بعذوبة المذاق وصفاء اللون وهدوء الجريان ، كما أن
البحيرة ليس بها مد ولا جزر ولا يزيد عرضها على
اثنى عشر أو خمسة عشر ميلا وتكثر بسواحلها التعاريج
والخلجان وان كانت قليلة بالساحل الغربى .

وقد أراد « لونج » استكشاف النهر الذى ينبع من
البحيرة ويتجه الى الشمال غير أن اعتقاد رجال الحرس
الأوغندى ، المصاحب له بوجود « أرواح من الجان »

تسكن البحيرة قد حال دون ذلك . فعاد « لونج » ثانية الى « روباجا » فى ١٦ يوليو ثم لم يلبث أن عقد معاهدة مع الملك « أم نيسا » فى ١٩ يوليو ١٨٧٤ أقر فيها الملك بوضع مملكته تحت حماية مصر . والواقع أن إبرام هذه المعاهدة مع « ام نيسا » يعتبر بمثابة نجاح فى تحقيق الأهداف السياسية التى أرسلت انبعثة من اجلها الى أوغندا فى الوقت الذى حققت فيه أيضا نجاحا كشافيا بدأ منذ رحيلها من الاسماعيلية فى طريقها الى أوغندا ثم استكملته بعد مغادرتها روباجا فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٤ متجهة الى « أورندوجانى » فحينما وصلتها فى أول أغسطس استقل « لونج » وأفراد بعثته ثلاثة قوارب سارت بهم فى نيل فيكتوريا فى اتجاه مرولى . وما كاد لونج يسير فى المجرى المائى بضعة كيلومترات حتى وجد نفسه داخل بحيرة متسعة تسمى كيوجا Kioga فأخذ يتجول بها مدة ثمان وأربعين ساعة اكتشف خلالها أنها قليلة العمق إذ لا يزيد عمقها على مترين أو ثلاثة وهى تقع عند خط عرض ٣٠ ° ١ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ ° ٣ شرق خط جرينتش كما يتفرع منها السنة مائية كثيرة فى شكل مستنقعات تتوغل لمسافة طويلة فى الأرض مما يبدو وكأن هناك بحيرات مستطيلة تتشعب منها وتزداد هذه المستنقعات انتشارا فى موسم سقوط الأمطار .

وتجدر الإشارة الى أن اكتشاف البعثة المصرية
لبحيرة « كيوجا » كان يعد بمثابة أول اكتشاف لهذه
البحيرة إذ كان لا يعرف عنها شيء قبل هذا الاكتشاف
المصرى ، ولهذا فقد حرص « لونج » على تغيير اسم
« كيوجا » باسم ابراهيم نسبة الى ابراهيم باشا والد
الخديو اسماعيل .

والجدير بالذكر أن الخديو اغتبط لهذا
الاكتشاف ولنجاح البعثة المصرية في أوغندا فأنعم على
« لونج » برتبة « ميرالاي » - أى عميد - كما منحه
النیشان المجيدى من الدرجة الثالثة تقديرا لجهوده في
خدمة الحكومة المصرية .

هذا وفد كلف « لونج » للمرة الثانية بتولى قيادة
حملة مصرية أخرى الى بلاد « مكراكا » Makraka
يكون الهدف منها استكشاف هذه البلاد وضمها الى
الادارة المصرية وتدعيم وسائل الأمن بها وكذلك
استغلال مواردها وخاصة « العاج » الذى يتوافر بكثرة
هناك . وبعد أن تم تجهيز كل مستلزمات الحملة الجديدة
من الأسلحة والذخائر والمؤن غادرت عاصمة المديرية
الاستوائية في ٣١ يناير سنة ١٨٧٥ متجهة الى الغرب
فاخترقت طريقها بصعوبة بالغة وسط أراض غير

مستوية السطح حيث توجد بها الارتفاعات والانخفاضات كما تكثر بها الغابات ذات الأشجار الكثيفة مما كان يساعد الحيوانات المفترسة والطيور البرية على استخدامها كماًوى لها ، بالإضافة الى ارتفاع درجته الحرارة وقلة مصادر المياه . الأمر الذى كان يضاعف من صعوبة السير بهذه الطرق . ولكن على الرغم من ذلك فقد تمكنت الحملة المصرية من الوصول الى موطن قبائل « ينبارى Yanbari » التى اشتهرت بعدائها لكل قادم أجنبى يحاول الاقتراب من مساكنها ، ولذلك استعد « لونج » لمقابلة أفراد هذه القبائل . غير انهم بمجرد رؤيتهم لقوات الحملة المصرية لاذوا بالفرار . وقد اكتشف « لونج » أن أهالى هذه القبائل يعتمدون فى حروبهم على الرماح والسهام ذات الأسنة المسممة اذ تنمو بهذه المناطق نباتات تشبه « الصبار » يكون لها أشواك قاطعة كالسكاكين ويستخرج من أوراقها سائل له تأثير السم ، فكان الأهالى يضعون فيه أسنة رماحهم وسهامهم عدة مرات حتى تتكون بها نتيجة لذلك مادة لزجة سامة تصرع على الفور أى شخص تصيبه هذه الحراب أو السهام اذ لم يكن هناك دواء مضاد لهذا السم .

وصلت الحملة بعد ذلك فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥
الى « خور اليه Khor El-Yeh » وهو نهر صغير تنساب مياهه
نحو الشمال حتى تلتقى بمياه بحر الجبل عند غابة
« شانبيه » وذكر « لونج » أن هذا النهر صالح للملاحة
فى موسم سقوط الأمطار فقط أى فى الفترة من ابريل
الى ديسمبر بينما يبقى دون هذه الفترة غير صالح
للملاحة . كما ذكر بأن سكان شواطئ هذا النهر
هم من قبائل « الازندى » ويعرفون باسم « نيام - نيام »
وهى تسمية أطلقت عليهم بسبب تعودهم على اكل اللحوم
الآدمية فتشير هذه التسمية الى صوت الطعام حين يلوكه
فهم النهم . وقد لاحظ « لونج » أن هؤلاء السكان أقوياء
البنية ومتوسطو الطول ذو رءوس مستديرة ولون
نحاسى داكن يميز بشرتهم عن غيرهم . كما لفت نظره
طبيعتهم المرحية وحبهم للغناء والرقص . فذكر أن
آلاتهم الموسيقية عادة ما تتألف من الطبول - المصنوعة
من أشجار الموز - والأبواق المصنوعة هى الأخرى من
أنياب الفيلة فتصدر تبعا لذلك أصواتا موسيقية مزعجة
لا تطرب لها الآذان الغربية عنهم .

استأنفت الحملة بعد ذلك طريقها فى الاتجاه
الشرقى فوصلت فى ٥ فبراير الى بلاد « مكراكا » وهناك
قضت ثلاثة أسابيع تمكن خلالها « لونج » من استكشاف

جانب كبير عن حياة الأهالي في هذه البلاد فذكر انهم من قبائل « الازندى » « نيام - نيام » ويتميزون بحبهم للنظام والطاعة واهتمامهم بنظافة مساكنهم ، كما انهم يحرصون على ارتداء الملابس ويعتنون بنظافتها ويحتقرون كل من يبدو عاريا من ملابس . كما أوضح « لونج » ان اهالي « مكراكا » يشتغلون بالزراعة التى تعد الحرفة الرئيسية الأولى بينما لا تلقى تربية الماشية اهتمامهم كما هو الحال فى معظم القبائل الافريقية الأخرى . وتحتل زراعة الموز القسط الأكبر من مزارعاتهم باعتباره الغذاء الأساسى لهم كما يزرعون الى جانبه الذرة ، قصب السكر ، البطاطا ، البن والذخان

ومن جهة أخرى أشار « لونج » الى أن قوة أجسام أهالي « مكراكا » ومرونة عضلاتهم قد أفادتهم فى أن أصبحت لديهم مهارة واضحة فى الصناعات اليدوية التى يعملون بها كصناعة الحراب والسهام والسيوف والاقراط الحديدية والنحاسية ، فضلا عن صناعة الفخار والأواني الفخارية وصناعة الأقمشة سواء المنسوجة من لحاء الأشجار وأوراقها أو المستخرجة من جلود الحيوانات . كما أشار الى كثرة تواجد حيوانات الفيلة بهذه البلاد واقبال الأهالي على اصطيادها للاستفادة من أكل لحومها وصنع الملابس من جلودها بالاضافة الى

الأرباح الطائلة التي يحصلون عليها من تجارة العاج المنتشرة بطبيعة الحال في هذه المناطق .

هذا وقد رأى « لونج » ضرورة ادخال مظاهر الحضارة الحديثة ببلاد « مكراكا » والمناطق المجاورة لها فأعلق ضمها للإدارة المصرية وأسس بها محطة عسكرية ترك لحمايتها عشرين جنديا نظاميا ومائتى جندي غير نظامي . ثم غادرها في ٩ مارس سنة ١٨٧٥ عائدا على رأس حملته المصرية الى « لارو » عاصمة المديرية الاستوائية .

وقد انضم الى صفوف الحملة المصرية العائدة ما يقرب من ستمائة وخمسين رجلا من اهالى مكراكا مفضلين العمل فى الجيش المصرى . وكان التحاقهم بقوات الحملة المصرية سببا رئيسيا فى انزال عدة هزائم متكررة بقبائل « ينبارى » التى كانت تتعشر بالحملات فى أثناء عودتها . اذ كان اهالى مكراكا على علم بالاماكن التى كان يختفى بها سكان ينبارى المعتدون ، مما أدى فى نهاية الأمر الى القضاء على شوكة هؤلاء وفتح طريق للمرور والتجارة الآمنة بين النيل الأبيض وبلاد « مكراكا » بعد أن كانت قبائل ينبارى تحول دون ذلك منذ زمن بعيد .

٢ - بعثة ارنست لينان دى بلفون

Ernest Linant de Bellefonds

اعتزمت مصر بعد عودة « لونج » من مملكة أوغندا فى أكتوبر سنة ١٨٧٤ ارسال بعثة أخرى اليها تعمل على توطيد العلاقات الودية وتوثق عرى الصداقة القائمة بين مصر وأوغندا . وقد حرص « غوردن » على أن تكون هذه البعثة بعثة استكشافية فى الوقت نفسه فاختار لها ثلاثين جندياً من ذوى الكفاءة كما أسند قيادتها الى الضابط الفرنسى « ارنست لينان دى بلفون » وأمر بتحرك البعثة المصرية من الاسماعيلية فى أواخر نوفمبر سنة ١٨٧٤ بعد أن زودها بالمؤن والمعدات اللازمة .

وقد وصلت البعثة فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٥ الى بلدة « فاتيكو » وهناك بعث « ارنست » بثلاثة تقارير الى غوردن تضمنت النتائج الكشفية التى أمكنه التوصل اليها حتى وصول البعثة الى « فاتيكو » وقد أوضح فى هذه التقارير صعوبة المشاق التى يعانى منها المسافر بالطريق البرية من « الرجاف » الى « فاتيكو » حيث أن الأرض على امتداد الطريق غير مستوية السطح فتكثر بها الارتفاعات والانخفاضات كما تكثر بها الأخوار المائية ذات التيار الضعيف والتى مرعان ما تتحول فى وقت الأمطار الى مجار مائية قوية التيار . كما أكد

ارنست فى تقاريره نجاح التجارب الزراعية التى قامت
باجرائها الادارة المصرية فى محطات : لاسورية ،
دوفيليه ، الابراهيمية ، فاشيلى وفاتيكو لاختبار مدى
صلاحية الاراضى هناك لزراعة الخضراوات المصرية
كالبنامية والملوخية والبصل والفجل والطماطم والفلفل
واللفت ، فضلا عن نجاح تجربة زراعة القمح فى
فى هذه المناطق . وقد أشاد أرنست فى تقاريره بما
أحدثته الادارة المصرية فى هذه المناطق من تغييرات
مهمة تمثلت فى تعود الأهالى على ارتداء الملابس بعد أن
كانوا لا يرتدونها طبقا لعاداتهم الموروثة ، كما تمثلت
فى انهاء محاولات الحروب القبلية التى غالبا ما كانت
تنشب بين القبائل خاصة قبائل « البارى » و « المادى »
و « الاكولى » « والشولى » بسبب التنافس فيما بينها
من أجل التوسع فى الأملاك والسيطرة على مناطق الكلا
والاستحواذ على أكبر عدد من الماشية ، كما كانت هذه
الحروب تنشب أحيانا بسبب الرغبة فى الحصول على
أسرى يمكن بيعهم كرقيق .

أرادت البعثة المصرية بعد ذلك استئناف سيرها الى
الجنوب فى طريقها الى أوغندا فرحلت عن فاتيكو فى
٢٧ فبراير سنة ١٨٧٥ بعد أن قضت بها ثلاثة أسابيع
تمكن خلالها « ارنست » من أن يستكشف جوانب أخرى

عن بلدة « فاتيكو » فأكد بأنها عبارة عن هضبة ترتفع قليلا عن سطح الأرض وتمتد من الشمال الى الجنوب بمسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا وتحيط بها من جهة الغرب بعض الجبال بينما تحيط بها من بقية الجهات الأخرى عدة قرى أشهرها قرية « فابو Fabbo » في الشمال « وقرية شاكا Chaka » في الجنوب وتعد « أراضي فاتيكو » صالحة للزراعة وان كان الأهالي هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بتربية الماشية وصيد الفيلة .

وقد واصل « ارنست » استكشافاته طوال الطريق البرية التي سلكها بعد مغادرته « فاتيكو » متجها الى فويرا فذكر أن بها هضبا كثيرة تمتد لمسافات طويلة وتكثر بها الحشائش والأعشاب مما يعد مرتعا خصبا للعديد من الطيور والأفيال والجاموس والغزلان ومن ثم فان هذه المناطق تعتبر من أهم مناطق صيد الطيور والحيوانات المختلفة في أفريقيا ، فضلا عن انها تعد أيضا من أغنى المناطق موردا للأخشاب بسبب كثرة ما يوجد بها من أشجار متنوعة . وعلى الرغم من ذلك فلم ير هناك أى أثر لجنس بشري مما يؤكد عدم صلاحية هذه المناطق للإقامة حيث انه توجد هناك أخوار مائية كثيرة منها خور « الزلط » وخور « التوز » وخور

« كابولى » وخور « كورفا » وجميعها تكاد تكون جافة بسبب قلة ما بها من ماء . كما اكد « ارنست » عدم صلاحية مائها للشرب حيث يكون دائما ملوثا بروب الحيوانات المنتشرة هناك . كذلك فان مجراها المائى ليس عميقا وغالبا ما تكون ضفتى هذه الأخوار وعرة وذات نتوءات صخرية بارزة .

والجدير بالذكر أن « ارنست » عند وصوله الى « فويرا » فى أوائل مارس سنة ١٨٧٥ استغل موقعها على الضفة اليسرى لنيل فيكتوريا (نهر السومرست) وأجرى استكشافا سريعا لمجرى نيل فيكتوريا وهو ينساب الى جهة الغرب فى اتجاه بحيرة « البرت نيانزا » . وجاءت استكشافاته تؤكد بأن المجرى المائى ابتداء من فويرا ولمسافة خمسين كيلومترا تقريبا أى حتى شلالات « كاروما Karuma » غير صالح للملاحة حيث يضيق المجرى ويشتد انحدار الماء وتكثر به الصخور الجرانيتية، فضلا عن وجود الشلالات المائية مثل شلالات « اساكا Assaka » وشلالات « كيتوتو Ketotu » كما ثبت لديه أيضا عدم صلاحية المجرى المائى للملاحة فيما بعد شلالات « كاروما » بمسافة تقدر بحوالى عشرين كيلومترا وذلك بسبب كثرة ما يوجد به من شلالات مائية تنتهى بشلالات « ميرشيزون Murchison » أما فيما يلى

هذه الشلالات فيمكن للمراكب أن تجتاز نيل فيكتوريا دون عوائق حتى تصل الى بحيرة البرت نيانزا .

على أية حال دخلت البعثة المصرية اراضى اوغندا فى اوائل ابريل سنة ١٨٧٥ وتقابل « أرنست » مع الملك الاوغندى « أم تيسا » فأبلغه تحيات الحكومة المصرية وأخبره أن زيارة البعثة لأوغندا إنما تهدف الى تدعيم علاقات الود والصداقة مع أهالى اوغندا . وكان الملك الأوغندى تواقا الى محادثة أرنست للاستفسار منه عن دول العالم المختلفة من حيث معرفة قواتها الحربية ونظمها الحكومية وعقائدها الدينية . وبطبيعة الحال كانت معظم الاستفسارات تدور حول مصر . هذا وقد تعددت اللقاءات بين « أرنست » و « أم تيسا » مما أتاح لقائد البعثة المصرية فرصة التعرف - عن قرب - على حياة وسلوك الملك الأوغندى ونظامه فى الحكم . فيذكر « أرنست » أن قصر الملك كان يتألف من عدة أكواخ متجاورة ذات اشكال مستديرة تتواجد فى وسط العاصمة « روباجا » وتبعد عن أكواخ الأهالى المبعثرة على سفوح تل العاصمة بمسافة قليلة . والبلاط الملكى يضم الى جانب الملك الملقب باسم « كاباكا Koboka » مجلسا استشاريا يعرف باسم « لوكيكو Lukiko » يتكون من عدد من المستشارين يضطلع كل منهم بواجب خاص .

فكان منهم أمين الخزانة والقائد العام للجيش وأمير أسطول قوارب الحرب وكبير منفذى الأحكام وديبر محضرى « البجة » وامين دق الطبول وعزف الموسيقى فضلا عن شيخ يمثل كل اقليم يتبع المملكة ويكون عمل هؤلاء وغيرهم تحت اشراف الوزير الأول الملقب باسم « كاتيكىرو Katikiro » وكان على أعضاء هذا المجلس الاستشارى ضرورة ملازمة الملك باستمرار فى مجلسه ومقابلاته اليومية . وان كانت هناك تقاليد سلوكية معنية يجب أن يتقيدوا بها فى البلاط الملكى فليس لأحدهم - مثلا - أن يجلس فى حضرة الملك أو أن يظهر أمامه فى غير الزى الواجب أو أن يتكلم بغير اذن، وعليهم الاستماع الى حديث الملك فى صمت خاشع واحترام تام فاذا انتهى من حديثه انبطحوا على الأرض مرددين فى صيحة واحدة ما يعنى الخضوع له والاستجابة لأوامره ، وهو اجراء أصبح مألوفا لديهم كلما ظهر الملك أمامهم أو خاطبهم ، كما أصبح مألوفا لدى أفراد حاشيته مع خدامه ووصفائه وزوجاته البالغ عددهن حوالى مائتين ، واللاتى غالبا ما كان آباؤهن يقدمونهن للملك تكفيرا عن بعض الذنوب .

وتجدر الإشارة الى أن « أم تيسا » كان قد استجاب للمطالب المصرية الخاصة بعدم بيع أو شراء الرقيق فى

مملكة أوغندا كما وافق على حرية الاتجار بالسلع
الأوغندية في المحطات المصرية . وربما كانت استجابة
الملك للمطالب المصرية هذه قد ارتبطت بحاجته إلى كسب
ثقة الحكومة المصرية للوقوف بجانبه في حروبه
— التقليدية — ضد « كاباريجا » ملك « أونورو »
منتهازا بذلك فرصة العداء الموجود — أصلا — بين مصر
« وكاباريجا » منذ أيام « صمويل بيكر » . وقد دلت
على ذلك محاولات الملك المستمرة في الإبقاء على البعثة
المصرية أطول مدة ممكنة بأوغندا حيث كان يحاول
إقناع قائدها وبقية أفرادها على معاونته في إخضاع
أعدائه . غير أن « غوردن » بعث في هذه الأثناء بما
يفيد ضرورة عودة البعثة المصرية إلى المديرية الاستوائية
مما أدى إلى فشل محاولات « أم تيسا » وبالفعل غادرت
البعثة المصرية أوغندا في ١٥ يونيو سنة ١٨٧٥ عائدة
إلى « لارو » عاصمة المديرية الاستوائية . بعد نجاحها
في تحقيق المهام التي كلفت بها ، وخاصة فيما يتعلق
بالمجال الكشفي فضلا عما ذكرناه آنفا عن الاستكشافات
التي أجراها « أرنست » طوال رحلة وصوله إلى المملكة
وكذلك ما أوضعه عن حياة الملك الأوغندي ، فقد
استكشف جوانب أخرى مهمة عن حياة السكان في
أوغندا ، كما أجرى استكشافا للشواطئ الشمالية
الغربية لبحيرة فيكتوريا نيانزا ، ف فيما يخص سكان

أوغندا أوضح أرنست أن غالبيتهم يعتنقون الاسلام
وأن كانت هناك بعض الجماعات لم تعتنقه بعد ، ومن
ثم فهي تمارس تقاليد بدائية مثل دفن الزوجات وهن
على قيد الحياة مع أزواجهن الموتى ، والاعتقاد بإمكانية
تحضير أرواح السلف عن طريق أعمال السحر والشعوذة
وأن هناك قوى أخرى خفية من الجان تسكن جوف
الأرض وأعماق بحيرة فيكتوريا نيازا مما يفرض عليهم
ضرورة التضحية بالأرواح الحية ارضاء لها . ويتميز
سكان أوغندا بالمحافظة على النظام والطاعة والجدية في
أعمالهم ، كما يتميزون بعدم ظهورهم عراة . وهم
يهتمون بتربية الماشية من الأبقار والأغنام والماعز
مستغلين وجود المراعى الكثيرة المنتشرة فى أنحاء
أوغندا . كما انهم يشغلون بالزراعة حيث تتميز
التربة هناك بالخصوبة الشديدة وان كانت طرق
الزراعة عندهم مازالت بدائية فلا يعرفون الآلات
الزراعية كالفأس والمحراث والساقية وغيرها
وانما يعتمدون على حفر وحرث الأرض بأنواع مختلفة
مع العصى وعن طريق الأخوار والعيون المائية المناسبة
وسط الأرض يمكنهم ريها . وفى الغالب يقبل الأهالى
على زراعة الموز والقطن والذرة وقصب السكر والبطاطا
وبعض الخضراوات كاللوبيا والقرع والقلقاس .
والظاهرة الواضحة هناك هى اهتمام المرأة بفلاحة

الأرض وجنى المحصول عن الرجل الذى يوجه جهوده
عادة الى الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو انصيد النهري
أو البرى حتى يحقق من وراء ذلك - وبواسطة نظام
التبادل التجارى المتبع حينذاك - عائدا مربعا .

وتعد صناعة الحراپ والسهام والاقواس والسيوف
والأواني الفخارية والمعدنية من أهم الصناعات التى
يمارسها أهالى أغندا ، كما تمثل تجارة العاج وكذا
تجارة الرقيق جانبا مهما من حياة السكان هناك بسبب
الاقبال المتزايد عليهما من قبل التجار الأجانب الذين
كانوا يجوبون الاسواق الأفريقية للحصول على العاج
والرقيق مقابل الأسلحة النارية والذخائر أو بعض
المنتجات الأجنبية كالخمور والسجائر والعطور والخزف
الصينى .. وغيرها .

أما عن الشواطىء الشمالية الغربية لبحيرة
فيكتوريا نيانزا فقد ذكر « أرنست » أن التعاريج
والخلجان تكثر بهذه الشواطىء وتحف بها من جميع
الجوانب رسال صفراء وتنمو عليها نباتات البردى
والأعشاب والحشائش الرقيقة ، ومياه البحيرة تتميز
بعذوبتها الشديدة وجزيانها الضعيف . وقد لوحظ
وجود بعض الجزر الصغيرة بالقرب من هذه الشواطىء ،

كانت تتوافد عليها مراكب الصيادين من أهالى أوغندا
لاصطياد الأسماك والتماسيح وأفراس النهر .

٣ - بعثة « واطسون Watson » وشيبندال Chippendal

أرادت مصر استكشاف الطريق النهرية الممتدة بين
« دوفيليه » وبحيرة « البرت نيانزا » حتى يمكن ادخال
المراكب التجارية بالبحيرة ، كما أرادت التأكد عما اذا
كانت بحيرة « البرت » هى آخر مستودع لنهر النيل أم
أنها تتبع مجموعة انهار الكنفو المائية وكذلك التأكد
من أن نيل فيكتوريا يربط بين بحيرتى فيكتوريا والبرت
نيانزا .

من أجل هذا كلفت الحكومة المصرية الضابطين
الانجليزيين « واطسون » و « شيبندال » بتحقيق هذه
المهام تحت اشراف غوردن . وبالفعل غادر الضابطان
بلدة « الرجاف » فى ٢٩ يناير سنة ١٨٧٥ على رأس
قوة من الجنود المصريين والسودانيين بلغ تعدادهم نحو
مائة وثمانين جنديا ومعهم ما يلزمهم من الأسلحة
والذخيرة والمؤن . وقد ساروا جميعا مسافة مائة وثلاثين
ميلا تقريبا وسط الطرق البرية الوعرة والأدغال
الموحشة حتى وصلوا الى « دوفيليه » وعندها استقلوا
المراكب البخارية للوصول الى بحيرة « البرت » غير أنهم

بعد أن بلغوا بلدة « وادلای Wadlai » التي تبعد عن بحيرة البرت بمسافة خمسين ميلا تقريبا لاحظوا انتشار مرض الجدرى بها وبالمناطق الممتدة جنوبها في أعالي النيل الأبيض مما جعلهم يتوقفون عن المضي بيعثتهم إلى الجنوب واضطروا إلى العودة شمالا ، ولم يتمكن الضابطان بعد ذلك من أن يستكملا الرحلة إلى بحيرة البرت بسبب مرضهما .

وإذا كان الضابطان الانجليزيان قد فشلا في تحقيق أهداف بعثتهما الكشفية هذه ، فقد سبق لهما خدمة الأغراض الكشفية المصرية حينما قاما برحلة كشفية نهريّة من الخرطوم بغرض استكشاف المجرى المائي للنيل الأبيض طوال المسافة الممتدة من الخرطوم إلى الإسماعيلية (غندكرو) وقد أثبتا في هذه الرحلة صلاحية الملاحة بالمجرى المائي طوال هذه المسافة - باستثناء منطقة السدود النباتية ببحر الجبل - حيث يتسع المجرى ويضعف التيار ويقل انحدار النهر فتبلغ درجة انحداره مترا واحدا كل ستين كيلومترا تقريبا . كما أمكنهما أن يحددوا خمسة مواقع على امتداد النيل الأبيض عن طريق الملاحظات الفلكية ، كما أتيح لهما في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٤ وأثناء وجودهما ببلدة « الرجاف » أن يرصدوا مرور كوكب الزهرة .

كان طبيعيا بعد أن مرض « واطسنون »
« وشيبندال » ولم يتمكنّا من استكمال رحلتهم الى
بحيرة البرت ، ان كلف « غوردن » أحد الضباط
الايطاليين فى الجيش المصرى ويدعى « رومولوجيسى »
للقيام بمهمة الضابطين المريضين . وبالفعل وصل
« جيسى » الى الاسماعيلية فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ قادمًا
من الخرطوم ثم لم يلبث أن شرع فى الاعداد للبعثة
الكشفية فاختار اثنين وعشرين فقط من الضباط
والجنود نيساحبوه فى مهمته كما ألحق معه « غوردن »
المستكشف الايطالى « كارلو بيادجيا » Carlo Badgia
يساحب « جيسى » حتى « ماجنجو » ثم يتجه منها ناحية
الشرق مستكشفا نيل فيكتوريا حتى يصل الى بحيرة
ابراهيم (كيوجا)

ويبدو أن « غوردن » قد أراد بارسال « بيادجيا »
مع « جيسى » التحرى بدقة عن صلة نيل فيكتوريا ببحيرة
البرت فبينما يقوم « بيادجيا » بتتبع نيل فيكتوريا حتى
خروجه من بحيرة ابراهيم يتفرغ بالتالى « جيسى »
لاستكشاف بحيرة البرت ويتأكد من اتصال نيل فيكتوريا
بها وخروج نهر النيل منها .

على كل أبهر « جيسى » و « بيادجيا » من دوفيليه
فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦ متتبعين المجرى المائى لنهر النيل
(بحر الجبل) حتى وصلا فى ٣٠ مارس الى بلدة
« ماجنجو » المطلّة على بحيرة « البرت » وقد ذكر « جيسى »
أن هذا المجرى المنساب جنوب (دوفيليه) يفضى مباشرة
الى بحيرة البرت ، كما انه يعد صالحا للملاحة و مرور
المراكب البخارية حيث لا تعترضه الشلالات أو السدود
النباتية ويتميز باتساعه وقلة انحداره وشدة عمقه .
وتجدر الإشارة الى أن « جيسى » و « بيادجيا » كانا قد
أرادا الابحار فى المجرى المائى لنيل فيكتوريا جهة الشرق
للتأكد من صلاحيته للملاحة النهرية غير انهما حينما
وصلا فى أول ابريل سنة ١٨٧٦ بالقرب من شلالات
« ميرشيزون » توقفوا عن الابحار اذ كان لا يمكن مواصلة
الرحلة بالطريق النهرية بسبب شلالات « ميرشيزون »
وشلالات « كاروما » التى تبعد عنها بمسافة قصيرة .
وعندئذ اضطر « بيادجيا » الى أن يواصل رحلته مع
جانب من أفراد البعثة المصرية بالطريق البرية حتى
فويرا ومنها بالطريق النهرية حتى بحيرة « ابراهيم »
بينما عاد « جيسى » مع الجانب الآخر من أفراد البعثة
الى « ماجنجو » فأكد أن المجرى المائى بعد شلالات
« ميرشيزون » وحتى ماجنجو صالح للملاحة النهرية .
والجدير بالذكر أن جيسى بعد وصوله الى « ماجنجو »

استطاع أن يرفع العلم للمصرى فوقها فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٦ وسط احتفال افراد البعثة المصرية وترحيب أهالى البلدة بذلك . ثم لم يلبث أن توجه مع أفراد بعثته الى بحيرة البرت نيانزا لاستكشافها . وبالفعل بدأ حوافه بالبحيرة فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٦ حيث استقل مركبه الحديدى وسار بمحاذاة الساحل الشرقى للبحيرة . وقد لاحظ « جيسى » تراكم كميات كبيرة من الرمال والصخور المتماسكة بطول الساحل . كما وجد نباتات البردى والأعشاب الطويلة تنمو بكثرة على امتداد السواحل الشرقية وأوضح أن هناك هضابا مرتفعة تشرف على بحيرة البرت من الجهات الشرقية يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ متر و ١٤٠٠ متر تقريبا ، كما يشرف عليها من الجهات الجنوبية الشرقية عدة جبال منها جبل « بيسو » و « نوبار » و « مدرج » وأكد بأن هناك مجموعة من الأخوار المائية تصب فى البحيرة من جهاتها الشرقية منها خور « هويوما Hoyoma » و « انبايبيا Wanbabia » و « نانزا Nanza » وذكر « جيسى » عن السواحل الغربية للبحيرة انها أكثر استقامة من السواحل الشرقية وانه يشرف عليها سلسلة جبلية يصل ارتفاعها نحو ٢٤٠٠ متر تقريبا ولاحظ أن سفوحها تنحدر فى مياه البحيرة . كما شاهد بالقرب منها مساحات شاسعة من المستنقعات ينمو

بها أشجار كثيفة . وفى نهاية جولته الكشفية بالبحيرة أوضح ان نيل فيكتوريا يصب بالفعل فى البحيرة فى طرفها الشمالى الشرقى وأن ثمة مجرى مائيا كبيرا يخرج من منطقة المصب هذه ويسير مسافة ثمانية كيلومترات تقريبا فى الاتجاه الشمالى ، ومن المؤكد أن هذا المجرى المائى هو نهر النيل . كما أوضح « جيسى » أن بحيرة ألبرت ليست بالمسافة المائية الشاسعة وانما هى تشغل مساحة تبلغ نحو ٥٤٠٠ كم^٢ ولا يزيد طولها على ٢٢٥ كم وعرضها على ٨٠ كم تقريبا ويبلغ كذلك متوسط عمقها نحو ١٢ مترا وهى تأخذ شكلا مستطيلا وتخلو من الجزر ومياها عذبة المذاق وان كانت فى السواحل تشوبها بعض الملوحة . ويكثر بجنوب البحيرة دائما حدوث الدوامات المائية كما يتعرض معظمها لهبوب العواصف الشديدة مما يتسبب - غالبا - فى اغراق بعض السفن والمراكب .

وهكذا أنهى « جيسى » رحلته الكشفية لبحيرة ألبرت نيانزا وعاد الى دوفيليه يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦ فأخبر « غوردن » بنتائج اكتشافاته وأكد له أن بحيرة ألبرت تعد المنبع الثانى لنهر النيل ، وهى ليست تابعة لمجموعة أنهار الكنفو المائية مثلما كان يعتقد قبل ذلك .

ومن ناحية أخرى فبعد وصول « جيسي » ببضعة أيام لحق به المستكشف الايطالى « بيادجيا » عائدا من رحلته الكشفية بنيل فيكتوريا وبحيرة ابراهيم . بعد أن أثبت بما لا يدع مجالا للشك اتصال نيل فيكتوريا ببخيرة ابراهيم بعد خروجه من بحيرة فيكتوريا ثم اتصاله بعد ذلك ببخيرة ألبرت رغم وجود شلالات كاروما وميرشيزون وغيرها مما تعوق حركة الملاحة به . وأضاف « بيادجيا » بعض الجوانب الكشفية عن بحيرة « ابراهيم » فأوضح بأن مساحتها لا تزيد على ٧٥٠٠ كم^٢ وأن طولها يبلغ حوالى ٨٠ كم وأن هناك جبالا وهضابا مرتفعة تحدها من الجهات الشرقية والغربية بينما تحدها من الجهات الشمالية والجنوبية أراض مستوية السطح خصبة التربة .

هـ - بعثة ماسون Mason

طلبت مصر من « غوردن » عقب توليه منصب الحاكم العام للسودان فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ ، أن يستأنف ارسال البعثات الكشفية الى منطقة البحيرات الاستوائية ، تحقيقا لرغبة مصر فى اجراء مزيد من الاستكشافات فى منطقة أعالي النيل الأبيض . وعلى الفور أعد « غوردن » بعثة كشفية أسند قيادتها الى الضابط الأمريكى ماسون . ثم لم يلبث أن تحركت هذه

البعثة فى أوائل يونيو سنة ١٨٧٧ من دوفيليه حيث
أبحر « ماسون » بالباخرة « نيانزا » ترافقه مجموعة
صغيرة من الجنود المصريين فى طريقهم الى بحيرة ألبرت
وعند وصولهم الى « ماجنجو » كان « ماسون » قد أنجز
رسم خريطة لنهر النيل ابتداء من دوفيليه حتى ماجنجو
ثم شرع بعد ذلك فى استكشاف بحيرة ألبرت فجاءت
استكشافاته مطابقة لما سبق أن أوضحه « جيسى » عن
البحيرة ، بيد أن ماسون كان قد أضاف بعض الجوانب
الكشفية الأخرى عن البحيرة والقرى المجاورة لها .
فأوضح أن البحيرة تقع فيما بين خطى عرض $9^{\circ} 1^{\circ}$ و
 $17^{\circ} 2^{\circ}$ شمالا وخطى طول $30^{\circ} 5^{\circ}$ و $30^{\circ} 30^{\circ}$ شرقا وان امتداد طول البحيرة يزيد عما ذكره « جيسى »
بمسافة عشرة كيلومترات تقريبا بينما يقل عرضها
بنحو ثلاثين كيلومترا عن العرض الذى حدده « جيسى »
من قبل . كما أن سطحها يرتفع عن مستوى سطح البحر
بمقدار ٦٢٠ مترا تقريبا وأن عمق البحيرة فى أقصى
الشمال والجنوب قليل جدا اذ يتراوح بين مترين وثلاثة
أمتار ، ولذا يكثر وجود الأسماك الطافية على سطح مياه
البحيرة فى أجزائها الشمالية والجنوبية وبالتالى تعد
هذه المناطق من أهم مناطق صيد الأسماك المتنوعة فى
أعلى النيل الأبيض . كذلك أوضح « ماسون » أن هناك

نوعاً من النبات يسمى « العنبج » يتكاثر وجوده في
الأجزاء الجنوبية للبحيرة وتنمو سيقانه الى نحو ثلاثة
أمتار .

أما فيما يتعلق بالقرى المجاورة لضفاف البحيرة
فقد لاحظ « ماسون » انها محاطة بالغابات الكثيفة
بالأشجار الضخمة مما يمكن اعتبارها مورداً مهماً
للأخشاب وهي تعد في الوقت نفسه مأوى للعديد من
الحيوانات المفترسة كما أشار « ماسون » الى أن هذه
القرى تزدهم بالسكان خاصة في قرى « كبيرو »
و « تيايونه » الواقعتين بالقرب من الضفاف الشرقية
وقرى « نورسوار » و « كفاليا » و « فاكوفيا » الواقعة
على مقربة من الشواطئ الغربية للبحيرة - وذكر أن
سكان هذه القرى كانوا يحرصون على ارتداء الملابس
سواء الجلدية أو المصنوعة من لحاء الأشجار وأوراقها
وهم يعتنون كذلك بمظهرهم فيتزينون بعد الانتهاء
من أعمالهم اليومية بوضع الأساور المعدنية حول
أيديهم وأرجلهم بينما تتبدل الأقراط النحاسية من
أنوفهم وآذانهم - وقد علم أنهم دائماً يشنون الحروب
فيما بينهم من أجل الحصول على الماشية والاستيلاء على
مناطق الكلا .

وأوضح من جهة أخرى أن أهالي قرية « فاكوفيا » كانوا يهتمون بالصيد ويعتمدون عليه في غذائهم الرئيسي . ومن أجل ذلك كانت لديهم عشرات القوارب الخشبية الصغيرة التي يستخدمونها في عمليات الصيد . كما كانوا يحتفظون بكميات كبيرة من أدوات الصيد كالحراب والخطاطيف الحديدية لاصطياد أفراس البحر والتماسيح . وأضاف أن أراضي « فاكوفيا » كانت تنتشر بها الملاحات الطبيعية نتيجة لتحلل النباتات المائية التي تلقى بها الأمواج المستمرة على أراضي « فاكوفيا » القريبة من شواطئ بحيرة البرت . حيث كانت تنبت بقاع البحيرة نباتات مائية كثيرة تحتوى على مقدار كبير من عنصر البوتاسيوم ، وعندما تقذف بها الأمواج على الشواطئ القريبة تجف هذه النباتات وتتحلل وتصبح ترابا مالحا ، يقوم الأهالي بجمعه وتنقيته مما يشوبه من مواد طينية . وعن طريق كميات الملح المتوافرة لديهم بهذا الشكل يمكنهم القيام بعمليات التبادل التجارى مع سكان القرى القريبة فيبادلونهم كميات من الملح مقابل الحصول على المحصولات الزراعية التي يفتقرون الى زراعتها لعدم صلاحية أراضيهم المالحة للزراعة . هذا وقد استطاع « ماسون » فى نهاية جولته الكشفية ببخيرة البرت أن يستكشف مصب النهر الذى

عرف فيما بعد باسم « سبليكي » والذي ينبع من بحيرة « ادوارد » الواقعة جنوب خط الاستواء ويسير في اتجاه الشمال ليتصل ببحيرة ألبرت من طرفها الجنوبي حيث يصب بها . وقد لاحظ ماسون أن مياه هذا النهر تميل الى الاحمرار وتنساب ببطء شديد مختربة الأعشاب الكثيفة التي توجد بجنوب البحيرة . ولاحظ كذلك ارتفاع شواطئ هذا النهر وتكاثر نمو الأشجار الكثيفة عليها . كما لاحظ عدم صلاحيته للملاحة النهرية بسبب ما يعترض مجراه المائي من الجنادل والكتل النباتية فضلا عن ضحالة مياهه وبطء جريانها كذلك أشار « ماسون » الى أن مياه هذا النهر تحمل كميات كبيرة من الحشائش والمواد الجافة وقطع الأخشاب تطفو على سطح مياه النهر حيث يلقي بها في مياه بحيرة ألبرت . وذكر أن عرض هذا النهر يبلغ حوالي ٤٠٠ متر وأنه قليل العمق بحيث لا يزيد عمقه على ثلاثة أمتار تقريبا . ويبدو أن عدم صلاحية هذا النهر للملاحة هو الذي حال دون أن يتتبع « ماسون » مجراه المائي الى منبعه حتى يزيد من اكتشافاته به . وقد عاد « ماسون » الى المديرية الاستوائية في ١٩ يونيو ١٨٧٧ بعد أن أدى مهمته الكشفية بنجاح . وكانت بعثته هذه تنمة للجهود التي بذلتها مصر في سبيل استكشاف منطقة أعالي النيل الأبيض في عهد الخديو اسماعيل .

الكشوف المصرية في غرب السودان

في إطار جهود مصر الكشفية الرامية الى خدمة الأغراض العلمية والجغرافية في مناطق أفريقيا المختلفة بادرت مصر بارسال عدة بعثات كشفية الى المنطقة الواقعة في غرب السودان خاصة بعد أن تم لمصر فتح اقليم دارفور في نوفمبر سنة ١٨٧٤ . فقد كلف الخديو اسماعيل « ستون باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى باعداد بعثتين كشفيتين ترسل احدهما الى كردفان والأخرى الى دارفور على أن تحدد لكل منها المهام الكشفية التى ستكلف بها : وعلى الفور أعد « ستون » البعثتين فاختار للبعثة الأولى المتجهة الى كردفان ضباطا من هيئة أركان حرب الجيش المصرى هم : الصاغقول أغاسى (رائد) أحمد حمدى «والملازمون الأوائىل « يوسف حلمى » و « عمر رشدى » و خليل فوزى و « محمد ماهر » والحق معهم الطبيب المصرى « محمد

فريد « والدكتور « بفوند Pfund » المتخصص في دراسة علم النباتات والتاريخ الطبيعى - والضابط الأمريكى قائم مقام (عقيد) « ريد Reed » فضلا عن اختياره اثنى عشر من صف ضباط هيئة الأركان وما يقرب من تسعين جنديا مصريا . وقد أسند رئاسة هذه البعثة الى الضابط الأمريكى أميرالاي (عميد) « كولستون Colston » .

أما البعثة الثانية المتجهة الى دارفور فقد اختار لها « ستون » الضباط : يوزباشى (نقيب) محمود صبرى والملازمين الأولين محمد سامى وسعيد نصر والملازمين الثانىين « أحمد رمزى » و « خليل حلمى » يرافقهم الطبيب محمد أمين والضابط الأمريكى قائم مقام ماسون بالاضافة الى اثنى عشر من صف ضباط هيئة الأركان ونحو ثلاثة وستين جنديا وقد عهد ستون كذلك الى الضابط الأمريكى أميرالاي « بوردى Purdy » برئاسة هذه البعثة .

وكان على البعثة الأولى المتجهة الى كردفان استكشاف المنطقة الممتدة من الدبة الى الأبيض ثم من الأبيض الى دارفور، وبالتالى يمكنها استكشاف أقصر الطرق الواصلة بين النيل ودارفور . أما البعثة الثانية المتجهة الى

دارفور فكان عليها أيضا استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الممتدة من دارة الى « حفرة النعاسى » .

على كل غادرت البعثتان معا القاهرة بطريق النيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤ وما ان وصلت الى وادى حلفا حتى شرعت كل منهما فى اتخاذ طريقها نحو الجنوب لتحقيق مهمتها الكشفية . ويكون مفيدا لو تتبعنا الجهود الكشفية المصرية فى كل من كردفان ودارفور .

أولا : الكشف المصرية فى كردفان

فضل « كولستون » قائد البعثة الكشفية المصرية المتجهة الى « كردفان » بعد وصوله الى وادى حلفا أن يتبع الطريق البرية فى وصوله الى بلدة « الدبة » بدلا من أتباع طريق النيل حيث رأى أن طريق النيل سيؤخر من وصوله الى الدبة . كما انه فضل أن تسير البعثة بجوار الشاطئ الأيسر للنيل ، لكيلا تضطر اذا ما سارت بجوار الشاطئ الأيمن الى عبور نهر النيل عند النقطة المقابلة لبلدة « الدبة » والتي تقع عند انحناء مجرى النيل فى الاتجاه الشمالى . وبالفعل سارت البعثة بجوار الشاطئ الأيسر حتى وصلت الى بلدة « الدبة » فى ٥ مارس سنة ١٨٧٥ . ويذكر « كولستون » انه لم

يشاهد طوال الطريق شيئا يلفت النظر سوى وجود ينبع للمياه المعدنية في بلدة « أوقما » التي تقع جنوب وادي حلفا بمسافة ٧٦ ميلا تقريبا يقبل عليه أهالي هذه البلدة والبلدان المجاورة لها للاستشفاء من أمراضهم حيث يفتسلون ويشربون من مياهه على الرغم من أن درجة حرارة هذه المياه تصل الى ٥٠ درجة مئوية وغير مستساغة الطعم وتفوح منها رائحة كبريتية خفيفة . والواقع أن النشاط الكشفي لهذه البعثة لم يبدأ الا في ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٥ أي عندما رحلت عن « الدية » في طريقها الى الأبيض عاصمة كردفان . على انه يجدر بنا القول ان هذا النشاط الكشفي انما وقع بأكمله على كاهل الضباط المصريين خاصة الصاغفول اغاسي « أحمد حمدي » اذ أن مرضا شديدا كان قد ألم بقائد البعثة الأميرالاي « كولستون » مما جعله يواصل الرحلة محمولا على محفة فوق أكتاف حرسه الخاص ، الأمر الذي أدى به الى أن يسند قيادة الحملة الفعلية الى الضابط المصري « أحمد حمدي » بعد أن تولاه لفترة قصيرة القائم مقام « ريد » الذي لم يلبث أن مرض هو الآخر وعاد الى القاهرة . ويبدو أن مرض « كولستون » كان من الأسباب التي حدت بهيئة أركان حرب الجيش المصري لأن ترسل بعثة أخرى عن طريق البحر الأحمر الى سواكن لتصل منها الى بربر فالخرطوم فالأبيض وتكون عندئذ

على مقربة من بعتة « كولستون » التي ربما تحتاج الى
معاونتها . ومما يذكر أن هذه البعثة كانت قد اسندت
قيادتها الى الضابط الأمريكى البكباشى (مقدم)
« بروت Prout » الذى كلف أيضا باستكشاف المنطقة
الممتدة من الخرطوم الى الأبيض كما سيأتى تفصيله
فيما بعد .

على اية حال تمكن « أحمد حمدى » وزملاؤه من
ضباط هيئة الأركان : محمد ماهر و خليل فوزى وعمر
رشدى ويوسف حلمى من استكشاف طريق جديدة
تربط بين الدبة والأبيض غير الطريق التى اعتاد عليها
الأهالى فى أسفارهم والذى كان يبدأ من الدبة الى بلدة
« أبوجرات » الى بلدة « العامرى » ومنها الى بلدة
« الصافى » قبلدة « باره » ثم الأبيض .

وكان أفراد البعثة قد علموا خلال اقامتهم « بالدبة »
صعوبة السير بهذه الطريق نظرا لقلّة آبارها المائية .
ومن ثم كان من الطبيعى على أفراد البعثة أن يجتازوا
طريقا أخرى تفى بحاجاتهم من المياه وبالفعل ساروا
بعد رحيلهم من الدبة فى طريق سمعوا عنها من الأهالى
كانت تقع الى الشرق من الطريق الأولى وتصل من الدبة
الى بلدة « برق عجيل » ومنها الى بلدة « البريجة » ثم

الى بلدة « أبو هشيم » فبلدة « الحسناوى » وتستمر
فى امتدادها حتى بلدة « عيلاي » فبلدة « الهاويجى »
ثم تصل الى بلدة « الصافى » التى تلتقى عندها بالطريق
الأصلية وتصبحان طريقا واحدا تصل الى بلدة « كجر »
ومنها الى « بارة » ثم تنتهى الى الأبيض .

وعلى الرغم من طول المسافة فى هذه الطريق
ووعورتها فانها تتميز من ناحية بتربتها الرخوة غير
الصخرية التى يمكن بقليل من الجهد تعبيدها
واصلاحها للمرور ، كما انها تتميز من ناحية أخرى
بوجود آبار مائية كثيرة تمتد بامتدادها وتتواجد فى
البلدان المذكورة آنفا وعلى ابعاد متقاربة بحيث لا تكون
هناك صعوبة أمام القوافل المسافرة فى الحصول على
المياه . ويذكر أفراد البعثة أن المياه الموجودة بهذه
الآبار تتميز بعذوبة مياهها وغزارتها وأن عمق هذه
الآبار يتراوح فيما بين أربعة أمتار وخمسة وعشرين
مترا . وتمكن رجال البعثة من استكشاف مجموعة أخرى
من الآبار كانت تقع فى عدد من الوديان المختلفة مثل
وادي « أبو سدير » و « أبواندراب » و « المسكمة » غير
انهم لاحظوا كثرة الآبار فى وادي « عيلاي » اذ كان
يوجد به نحو ثلاثة وعشرين بئرا تتوزع أماكنها
باتساع مساحة الوادي التى تصل الى ميلين تقريبا

فتوجد بالجهات الشرقية منه ثلاث عشرة بئرا أشهرها
آبار « الجير الشرقية » و « العويقط » و « العزة » بينما
توجد بوسط الوادى ست آبار وفى الجهات الغربية
منه توجد أربع آبار أخرى .

وقد نلاحظ أن أعماق هذه الآبار كانت لا تزيد
على أربعة أمتار ومياها قليلة باستثناء آبار الوسط
التي تتميز بغزارتها كما تتميز جميع آبار الوادى
بعذوبة وصفاء مياها . وليس من شك فى أن السكان
القاطنين بجوار وادى « عبالى » من قبائل « الهوادير »
و « الكبابيش » التابعين لكردفان كانوا يعتمدون على
مياه آبار هذا الوادى فى حياتهم اليومية شأنهم فى ذلك
شأن بقية السكان فى هذه المناطق حيث كانت الآبار تعد
بالنسبة لهم المورد الأساسى للحصول على المياه . هذا
فضلا عن وجود عدة أخوار مائية وبحيرتين كبيرتين الى
حد ما كانت تنساب مياها فى الصحراء المجاورة غير
أن مياه هذه الأخوار وكذلك مياه البحيرتين لم تكن صالحة
للشرب بسبب ما يتعلق بها من شوائب وروث الحيوانات
ومن هنا ظهرت أهمية مياه الآبار النقية الصالحة
للشرب . أما مياه الأخوار والبحيرتين فتستخدم فى رى
المزروعات وسقاية الحيوانات المختلفة .

هذا وقد حرص أفراد البعثة المصرية على استكشاف عدد كبير من هذه الأخوار المائية منها خور « الطريفة » و « أبو سدير » و « البريجة » و « أبو هشيم » و « شاهين » و « الحسناء » و « المزروب » و « الهاويجي » و « أبو عروق » فقد اتضح لهم أن معظم هذه الأخوار تتكون مياهها من سقوط الأمطار حتى إذا انتهى موسم سقوط الأمطار نضبت المياه منها . كما لوحظ أن بعضها ينبع من الجبال القريبة منها كجبال « انطريفة » و « الصنقور » و « الجلود » و « الأبرق » و « انويرى » الكبير وجبال « أمان رحمة » .

أما المجرى المائي لهذه الأخوار فكان يتراوح بين ثمانية أمتار وعشرين مترا . بينما كانت أعماقها لا تزيد على ثلاثة أمتار وغالبا كانت تتراكم في قاعاتها رمال تميل في لونها الى اللون الأحمر . وقد ثبت لدى أفراد البعثة أن كثيرا من هذه الأخوار تصب مياهها في الصحراء المجاورة بينما تصب بعضها كأخوار « وادي الزراق » و « المزروب » و « الهاويجي » و « أبو عروق » في بحيرة الصافي .

ومع ثم قام أفراد البعثة بإجراء بعض الاستكشافات مع هذه البحيرة فلاحظوا أن مياهها لا تتكون من مياه

الأخوار المنصبة فحسب ، وانما كان انخفاض أراضيها سببا في أن تنحدر اليها كذلك مياه الأمطار المنصبه في الوديان المجاورة لها كوادى « الشيلوب » « والجلينى » « والاربل » وبالتالي فقد كانت المياه بهذه البحيرة غزيرة جدا مما جعلها موزدا مائيا لما يزيد على عشرة آلاف دابة تفد اليها يوميا وبدون انقطاع للشرب . هذا وقد لوحظ أن عمق البحيرة لا يزيد على ثلاثة أمتار وتحف بشواطئها الحشائش الطويلة بينما تنمو بالقرب منها الأشجار الكثيفة المختلفة التى يستغل الأهالى هناك أخشابها فى الوقود وفى بناء أكواخهم . كذلك أكد أفراد البعثة المصرية أن هناك بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة « الصافى » بمسافة ٧٥ ميلا تقريبا وتقترب فى موقعها من بلدة « كجر » أطلق عليها الأهالى اسم « مصاريق » وهى أقل حجما من بحيرة الصافى كما أن عمقها لا يزيد على مترين وتتكون مياهها - أيضا - من الأمطار التى تتجمع فى الوديان القريبة منها وتنحدر الى البحيرة لتصب بها وتتميز هذه البحيرة بوجود ثمانى آبار بها يقوم الأهالى باستخراج المياه منها بعد الانتهاء من موسم سقوط الأمطار وبالتالي بعد أن تجف المياه بالبحيرة . وعلى الرغم من قلة المياه المستخرجة من هذه الآبار فانها شديدة العذوبة .

وأضاف أفراد البعثة المصرية فى التقرير الذى أعدوه عن رحلتهم الكشفية هذه • أن الأراضى الواقعة بين الدبة والآبيض كانت تعد مراعى طبيعية يكثر بها الحشائش والأعشاب الطويلة والقصيرة ومن ثم كان الاشتغال بالرعى من الحرف الأساسية لدى معظم سكان المنطقة من قبائل « الدناقلة » و « الهوادير » و « البقارة » و « الكبابيش » وان كانت تربية الأبقار والكباش (الضأن) عند أفراد القبيلتين الأخيرتين تأخذ اهتماما خاصا حتى عرفت قبيلتهما باسم « البقارة » و « الكبابيش » •

كذلك ورد بالتقرير أن الأراضى القريبة من الأخوار المائية والمجاورة لبحيرتى « الصافى » و « مصارين » كانت تتميز بالخصوبة حيث تغطي سطحها طبقة طينية سميقة تكثر بها التشققات مما يجعلها صالحة للزراعة • وقو لوحظ اقبال الأهالى على زراعة الدخن ونخيل البلح وأشجار الدوم والليمون والعنب والرمان والتين الشوكى ، فضلا عن زراعة البامية والبصل والحلبة والقليل من القطن ، كما لوحظ أن الساقية والشادوف يستعملان عادة هناك فى رى المزروعات • وإلى جانب الزراعة كان الأهالى يصنعون الحبال من لحاء الأشجار وقرب المياه من جلود الأغنام والحرايب والسهام والدروع

والسيوف من الحديد فضلا عن صناعة أدوات الزينة
كالأسلاك والأقراط والحلقات الدائرية من النحاس
والحديد . وغالبا ما كان يذهب الأهالي بمصنوعاتهم
هذه الى السوق الرئيسية التي كانت تعقد يوميا ببلدة
الأبيض حيث يقسمون هناك بعرض منتجاتهم
واستبدالها بسلع أخرى كالأقمشة بمختلف أنواعها
القطنية والصوفية والحريرية والجلدية وكذلك أنواع
الحبوب وبعض الخضراوات وغيرها .

كما أضحت البعثة أن غالبية الأهالي هناك كانوا
يقطنون في أكواخ دائرية الشكل تسمى « توكولات »
تبتنى من القش وفروع الأشجار بينما لجأ البعض منهم
الى بناء المنازل للاقامة بها وذلك باستعمال الطوب
والحجارة والطين على انه كان يراعى عند بناء المنازل أن
تكون متعددة الحجرات ذات أسقف عالية تحتوى على
بناء واسع لتربية الماشية ، فضلا عن ضرورة احاطتها
بحدائق تزرع فيها عادة أشجار الليمون والعنب والرمان
والتين الشوكى . وقد تميزت بلدة « بارة » عن بقية
البلدان الأخرى بتعدد منازلها وكثرة حدائقها مما كان
يهمج الكثير من التجار الأوربيين على الاقامة بها خاصة
انها كانت على مقربة من الأبيض حيث مقر السوق
الرئيسية لمنطقة كردفان .

هذا وقد تقابلت البعثة المصرية فى « بارة » بالبعثة المصرية الأخرى التى كان يقودها الضابط الأمريكى « بروت » المكلف من قبل مصر بمساعدة بعثة كولستون وباستكشاف المنطقة الممتدة من الخرطوم الى الأبيض . ولما كان المرض قد اشتد على كولستون وأصبح لا يقدر معه على قيادة البعثة المصرية الى الأبيض فقد تنازل عن القيادة الى زميله « بروت » الذى تولى قيادة البعثتين منذ رحيلهما معا من بارة فى ١٠ يونيو سنة ١٨٧٥ حتى وصولهما الى الأبيض بعد يومين أى فى ١٢ يونيو . ولكن قبل أن نتبع النشاط الكشفى للبعثتين بعد مغادرتهما « بارة » يجدر بنا أن نتعرف على النتائج الكشفية التى توصلت اليها بعثة « بروت » منذ رحيلها من الخرطوم فى طريقها الى الأبيض .

فى أوائل مايو سنة ١٨٧٥ وصل الى الخرطوم الضابط الأمريكى « بروت » على رأس بعثة كشفية مصرية ثم لم يلبث أن بدأ مهمته الكشفية من أم درمان فى ٢٠ مايو حيث سلك وأفراد بعثته طريقا برية فى الاتجاه الجنوبى بجوار الساحل الغربى لنهر النيل اذ فضلوا أن يقطعوا أكبر مسافة ممكنة من الطريق بالسير قرب النيل حتى يضمنوا الحصول على المياه اللازمة لهم ، ثم يتجهوا جهة الجنوب الغربى فى طريقهم

الى الأبيض . وقد تمكنت هذه البعثة من استكشاف المناطق الممتدة من أم درمان حتى بلدة « هورس » التي تبعد عن الأبيض بنحو ٦٠ كم فقد ورد في تقرير « بروت » انه تتراكم بهذه المناطق كميات كبيرة من الأتربة والأحجار وقطع الأشجار الصغيرة فى أماكن كثيرة من الأراضي هناك . كما توجد عدة آبار مائية منها آبار أبو جراد « والحلبة » « والدنايج » « وأبو شوكة » « وحلوان » « وفاروجاد » وقد لوحظ أن أعماق هذه الآبار تتراوح بين ٣٠ - ٥٠ مترا كما أن المياه المستخرجة منها وان كانت عذبة الا انها قليلة ولا تكفى حاجات الأهالى هناك . ولم يشاهد أفراد البعثة سوى بحيرة صغيرة تعرف باسم « الطيرة الخضراء » تبعد عن الخرطوم بمسافة قريبة فى الاتجاه الغربى لنهر النيل

وقد تميزت هذه البحيرة على الرغم من قلة عمقها بغزارة المياه بها طوال أيام السنة غير أن هذه كانت غير صالحة للشرب وذلك لعدم نظافتها ولاجتماعها على كثير من الطفيليات التى تسبب الاصابة بالأمراض المختلفة . هذا وكانت هناك بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة « الطيرة الخضراء » بنحو ستة كيلومترات ذكر تقرير البعثة المصرية أن طولها كان يبلغ حوالى ٢ كم وعرضها نحو

كيلومتر وهي تشبه بحيرة الطيرة الخضراء في قلة عمقها ووفرة المياه بها على مدار السنة وفي عدم صلاحية مياهها للشرب ولكنها تتميز عنها بوجود عدة جزر صغيرة في وسطها وكذلك باحاطتها بالاشجار الضخمة . ويرجع « بروث » ان تكون هذه البحيرة قد تكونت أساسا من تسرب مياه النيل الى مكانها في وقت الفيضان ونظرا لتلوث مياه البحيرتين وعدم نظافتها فقد حرص الأهالي على عدم سقاية دوابهم منها . ومن ثم فكانت ترى هذه الدواب بصفة دائمة حول الآبار المائية المتعددة . أما مياه البحيرتين فكان يعتمد عليها في ري المزروعات خاصة ان مقدار مياه الأمطار السنوية التي تتساقط على هذه المناطق كان قليلا .

وجاء بتقرير البعثة كذلك أن هناك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي ٨٠٠ ك ٢م^٢ يمتد أغلبها بجوار نهر النيل حيث ترسب بها سنويا وفي موسم الفيضان ، كمات كبيرة من طمي النيل ، ولكن على الرغم من ذلك فان المساحة المنزرعة من هذه الأراضي لا تتعدى بضعة كيلو مترات مربعة ، وبالتالي فان المحصولات الزراعية المنتجة منها قليلة جدا ولا تكفي حاجة الأهالي هناك . وربما يعود ذلك الى عدم اهتمام معظم الأهالي بالزراعة وانصرافهم

الى الرعى وتربية الماشية على الرغم من قلة المراعى الطبيعية فى هذه المناطق وعدم وفرة المياه بها .

وذكر « بروت » كذلك أن اهم ما يميز هذه المناطق هو كثرة ما يوجد بها من الغابات الكثيفة بالأشجار المختلفة وان كان أغلبها أشجار « الميموزاس » الغالية من الأوراق وأشجار السنط الغنية بمادة الصمغ . كما أوضح أن هناك مساحات كبيرة من الأراضى تتميز بلونها الأسود يكمن بباطنها معدن الحديد الخام الذى يتواجد على هيئة قطع غير منتظمة الشكل وعلى أعماق بسيطة من سطح الأرض تتراوح فيما بين مترين وثلاثة أمتار مما يسهل استخراجة لتصنيعه . هذا وقد شوهدت مناجم عديدة للحديد الخام بالقرب من بلدة « هورس » على بعد ٤٠ كم تقريبا فى الاتجاه الشرقى منها .

والجدير بالذكر انه حين وصول بروت وأفراد بعثته الى بلدة « هورس » فى أول يونيو سنة ١٨٧٥ كان قد تلقى خطابا من « كولستون » يطلعه فيه على حالته الصحية وعلى عدم مقدرته على تولى قيادة البعثة الى الأبيض وطلب منه اللحاق به فى بلدة « بارة » ليتولى أمر القيادة . وبالفعل وصل بروت ومعه أفراد بعثته الى « بارة » فى يونيو حيث تقابل مع كولستون وأفراد

بعثته ثم لم يلبث أن غادر الجميع بارة كما سبق ان
أوضحنا في ١٠ يونيو سنة ١٨٧٥ تحت قيادة بروت في
طريقهم الى الأبيض .

ولقد أشار أفراد البعثة الى ان الطريق بعد بارة
تتفرع الى فرعين يصل كل منهما الى الأبيض فكان يتجه
احدهما الى العرب ويسمى « بدرب المدفع » بينما كان
يتجه الفرع الآخر الى الجنوب الغربى ويعرف باسم
« غرب عينون » وقد سار أفراد البعثة المصرية فى هذى
الطريق حيث كانت تتميز عن الطريق الأولى بسهولة
مواصلاتها وبكثرة آبارها المائية التى اشتهر منها آبار
« فينوني » و « أم سوط » « وأم حلجة » « وأم جامع »
وقد لوحظ أن عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ٢٢
مترا و ٢٥ مترا وان مياهها غزيرة وعذبة . وأضاف
أفراد البعثة انهم شاهدوا مزارع الذرة فى مساحات
كبيرة تمتد على جانبي الطريق مما يؤكد صلاحية
الأراضى هناك للزراعة ، فضلا عن وجود المراعى
الطبيعية فى بعض المناطق التى يكثر بها نمو الحشائش
الطويلة والقصيرة وكذلك العديد من الأشجار الضخمة
المجوفة من الداخل والتى تعرف هناك باسم « الحمراء »
على أية حال بعد مسيرة يومين من « بارة » وصل أفراد
البعثة المصرية الى الأبيض فى ١٢ يونيو سنة ١٨٧٥

وهناك قاموا باستكشاف سريع لها فثبت لديهم انها تقع
فى وسط سهل منبسط تتميز أراضيه بالخصوبة
الشديدة وتحيط به المرتفعات وان كانت تبرز بشكل
واضح فى الشمال الغربى حيث جبال « أبو حراز »
« وكاجا » « وكاتول » وفى الجنوب جبل « كردفان » .

ولاحظوا بها بعض المنشآت التى قامت الادارة
المصرية ببنائها منذ أيام محمد على كالمستشفى والجامع
ومبنى المديرية . كما لاحظوا ازدهارها بالسكان الذين
كانوا فى معظمهم من قبائل « البقارة » « والكبابيش »
فضلا عن ذلك فقد لاحظ أفراد البعثة المصرية انه كان
يتوافد عليها طوال أوقات النهار جموع كبيرة من سكان
القرى المجاورة وكذلك التجار من بلاد العرب والشام
وبعض التجار الأوربيين حيث كان يعقد بوسط البلدة
يومية وعلى مساحة واسعة من أراضيه سوق كبيرة تبدأ
بمطلع النهار وتنتهى بانتهائه وكانت تعرض فيها عادة
المنتجات المحلية من العاج والمصنوعات الجلدية والأواني
الفخارية ومعدات الحرب كالرماح والسهام والسيوف
والدروع وأدوات الزينة كالخرز والأسلاك الملونة
والأطواق الحديدية والنحاسية بالإضافة الى عرض
مختلف أنواع الأسماك واللحوم والخضراوات والفواكه
والعديد من قطمان الأبقار والجاموس والأغنام والماعز

والجمال والخيول . كذلك كانت تعرض فيها المنتجات
التي يأتى بها التجار الأجانب كالخمر والسجائر
والأسلحة النارية والدخائر والأقمشة القطنية والحريرية
والصوفية وجوز الهند ومختلف أنواع التوابل . وكانت
عمليات البيع والشراء تتم باتباع نظام المقايضة أو
المبادلة التجارية .

هذا وقد تمكن ثلاثة من الضباط المصريين هم :
عمر رشدى و خليل فوزى و يوسف حلمى من رسم خريطة
لبلدة الأبيض ، تحت اشراف بروت ، أوضحوا فيها
الشوارع الرئيسية ومبنى المديرية وموقع الجامع
والمستشفى ومعسكر الجنود المصريين ومنازل الاهالى
وأماكن مقابرهم . كما قام « بروت » بمساعدة « أحمد
حمدى » برسم خريطة أخرى لمديرية كردفان واستكمل
كذلك بمساعدة الضابط « محمد ماهر » رسم الخريطة
التي حدد فيها خط سير بعثته من الخرطوم الى الأبيض ،
فضلا عن ذلك فقد أنهى « أحمد حمدى » رسم الخريطة
التي حدد فيها هو الآخر خط سير البعثة المصرية التي
كان يتولى قيادتها كولستون من الدبة الى الأبيض . كما
قام الدكتور « بفوند » بجمع بعض النباتات والأعشاب
الموجودة بكثرة فى جبال « أبو حراز » « وكاجا »
« وكاتول » لتحليلها حيث لاحظ غرابتها وندرتها كما

قام بتحليل بعض طبقات هذه الجبال جيولوجيا وبتعيين
عدة مواقع فلكية بهذه المناطق .

كذلك قام بروت باستكشاف بعض المناطق الواقعة
فى غرب وشمال غرب الأبيض فثبت لديه ارتفاع معظم
المناطق هناك بنحو ٧٥٠ قدما عن سطح الأرض بينما
كان أقل ارتفاع لها يصل الى نحو ١٥٠ قدما والأراضى
هناك رملية ويندر وجود المياه بها وبالتالى فان الحشائش
المتوافرة هناك تعتمد على مياه الأمطار ويرجح بروت
وجود معدن الحديد الخام بباطن هذه الأراضى الرملية .

والجدير بالذكر انه بعد وصول البعثة المصرية الى
الأبيض فى يونيو سنة ١٨٧٥ لم تغادرها الا فى ابريل
سنة ١٨٧٦ بعد أن شفى « بروت » ومعظم أفراد البعثة
من « الحمى » التى كانوا قد أصيبوا بها ولازمتهم فترة
ليست قصيرة . وقد اعتزم « بروت » أن يواصل رحلته
الكشفية ماضيا فى طريقه الى الناشر عاصمة دارفور .
وبالفعل مضت البعثة فى طريقها الى الناشر حيث
وصلتها فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٦ وقد ذكر بروت أن
الطريق الواصلة من الأبيض والناشر يصعب المرور فيها
بسبب تراكم كميات كبيرة من الأحجار الصخرية فى
أماكن كثيرة منها فضلا عن عدم توافر مياه الآبار أو

البحيرات بها . وأوضح بأن هناك مراعى طبيعية تمتد فى مساحات واسعة على جانبي الطريق تقيم عندها جموع كبيرة من العربان ينتمون الى قبائل « حمر المساكرة » « حمر الدقاقيم » والهبانية والزبادية وبنى جرار، وقد اشتهرت هذه القبائل بعنايتها الفائقة بتربية الأبقار والأغنام والماعز وكذلك اهتمامها بالابل والخيول والحمير . وكان « بروت » قد أنجز رسم خريطة توضح خط سيره من الأبيض الى الناشر وقد ساعده فى رسمها الضابطان : محمد ماهر و خليل فوزى وبذلك يكون بروت قد رسم المناطق الممتدة من نهر النيل حتى الناشر حيث سبق له أن رسم خريطة من الخرطوم الى الأبيض .

ثانيا : الكشف المصرية فى دارفور

كلف « بوردى » باستكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذا المنطقة الممتدة من دارة الى حفرة النحاس وجاء هذا التكليف من قبل الحكومة المصرية حيث أرادت استكمال عمليات المسح الكشفى لمنطقة دارفور بعد أن سبق لها ارسال بعثة كشفية أخرى الى دارفور كانت مهمتها استكشاف بلدة الناشر . ويكون مفيدا اذا اشرنا الى هذه البعثة الكشفية قبل أن نتعرف

على النتائج الكشفية التي توصل اليها « بوردى » فى
منطقة دارفور .

ففى سنة ١٨٧٦ أمر الخديو بارسال بعثة كشفية
الى الناشر عاصمة دارفور وقد تحركت هذه البعثة
برئاسة القائمقام « محمد نادى » معاون حكمدارية
السودان فى ٢٥ مارس سنة ١٨٦٧ من بلدة « أبو حراز »
التابعة لمديرية كردفان حيث وصلت الى الناشر فى ١٤
أبريل سنة ١٨٦٧ ومكثت بها عشرين يوما اذ غادرتها
فى ٤ مايو عائدة الى مقر الحكمدارية فى الخرطوم
وهناك رفع « محمد نادى » تقريراً كاملاً عن مهمته الى
الخديو فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٦٧ أوضح فيه أن المنطقة
الممتدة من « أبو حراز » الى الناشر تتميز بوجود عدة
قرى صغيرة بها تبعد عن بعضها بمسافات قريبة وكانت
بعض هذه القرى خالية من الآبار المائية مثل قرى :
« لبانة » « والدودية » « والخوى » « وشالوتة »
« والعمور » « وأم دباكر » « وجبله » « وحرر النيران »
« وأم داؤد » « وحلة الأسرة » وازاء هذا كان أهالى هذه
القرى يلجأون فى وقت الخريف الى أشجار « العنقلوز »
الضخمة المشهورة لديهم باسم « التبلىدى » ليحفروا
وسطها ولتصبح معدة لتخزين مياه الأمطار بها ، وذلك

حتى يمكن استعمالها فيما بعد لمتطلبات الحياة اليومية .
بينما كانت مياه الأمطار تروى مزارعهم كذلك .

كما أشار « محمد نادى » الى أن هناك قرى اخرى عديدة تكثر بها آبار المياه منها قرى : « الحويصى » و « الطويشة » و « أم شنقة » و « جبل حله » و « فوجى » و « الطليح » و « بروش » و « أم عويشات » و « أم زوييدة » و « وحلة عبد الفتاح » و « وحلة أرقد » . وكانت هذه الآبار تتميز بغزارة وعذوبة مياهها باستثناء بعض الآبار بقرية « أم شنقة » والتي بها نحو ستين بئرا فكانت المياه بها مالحة وتشوبها مرارة معينة .

وقد ورد بالتقرير كذلك انه يوجد بهذه المناطق أشجار مختلفة كأشجار « السنط » و « هشاب » و « وكتر » و « وسدر » و « عرويب » فضلا عن أشجار العنقلوز ، كما توجد بها مراعى طبيعية كثيرة ومن ثم فقد شوهدت هناك أعداد كبيرة من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز وكذلك من الابل والخيول وهى ترعى الكلأ .

أما بلدة الناشر فقد ورد عنها فى تقرير « محمد نادى » انها تقع على تلال متوسطة الارتفاع يتميز مناخها بالاعتدال مما كان مشجعا لبعض الأوربيين على الإقامة بها . كما أن معظم أراضيها رملية وان كانت

الأراضي الطينية تشغل حيزاً صغيراً بها . وتتميز هذه
الأراضي الطينية والرملية بصلاحياتها للزراعة . بيد أن
المساحات المستغلة للزراعة من هذه الأراضي كانت قليلة
وقد تركت بقية الأراضي الأخرى دون استغلال وذلك
بسبب تراكم الأشجار بها وعدم إقبال الأهالي على قطعها
والاستفادة من مكانها في زراعة المحصولات المختلفة .
هذا وقد شوهدت في الأراضي القليلة المنزرعة محاصيل:
الذرة والبطيخ والبصل والثوم والشطة والكزبرة
والشمر والحلبة والبدخان . أما الرعي وتربية الماشية
فكانت الحرفة الرئيسية لدى معظم السكان هناك ومن ثم
كان يتوافر بهذه المناطق أنواع الماشية المختلفة فضلاً
عن الأبل والخيول .

ومن ناحية أخرى فقد أشار « محمد نادى » فى
تقريره الى الصناعات المحلية التى كانت تشتهر بها
بلدة الناشر كصناعة أدوات الزينة من الأطواق الحديدية
والنحاسية والخرز والأسلاك الملونة وأيضاً صناعة
« المربة » من الذرة وصناعة النشوق وديغ الجلود
والملابس الجلدية والأواني الفخارية والسيوف والرماح
والسكاكين . وعادة كانت هذه الصناعات تعرض فى
الأسواق التجارية التى كانت تقام أسبوعياً فى الفاشر
يفد إليها تجار من بلاد العرب والشام وزنجبار وبعض

التجار الأوربيين حيث يقومون باستبدال سلعهم من الأقمشة والأسلحة النارية والدخائر والتوابل والخمور . وغيرها ببعض السلع والمنتجات المحلية . هذا وقد لوحظ انتشار تجارة الرقيق في هذه الأسواق واقبال التجار عليها مما كان يكسب أسواق الفاشر شهرة كبيرة في أفريقيا .

وهكذا كانت نتائج البعثة الكشفية التي أرسلتها مصر الى الفاشر عاصمة دارفور سنة ١٨٦٧ برئاسة القائم مقام « محمد نادى » . أما البعثة الكشفية التي أرسلتها سنة ١٨٧٤ برئاسة الضابط الأمريكي « بوردى » فقد حددت لها استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الممتدة من دارة الى حفرة النماس . وقد سبق أن ذكرنا أن « بوردى » غادر القاهرة مع أفراد بعثته في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤ تصاحبه بعثة « كولستون » المكلفة بأداء مهام كشفية في منطقة كردفان ، وذكرنا أن البعثتين وصلتا معا حتى وادى حلفا ومن هناك شرعت كل منهما في اتخاذ طريقها نحو الجنوب لتحقيق مهمتها الكشفية ، وقد تتبعنا أنفا النتائج الكشفية التي توصلت اليها بعثة « كولستون » في اقليم كردفان . ويجدر بنا الآن تتبع النتائج الكشفية التي توصلت اليها بعثة « بوردى » في منطقة دارفور .

ففى أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٤ تحررت بعثة
« يوردى » من وادى حلفا حتى وصلت الى بلدة « دنقلة
العجوز » الواقعة على الضفة اليسرى لنهر النيل ومنها
واصل « يوردى » طريقه حتى بلدة الفاشر . وهناك
أعد تقريرا رفعه الى ستون باشا - رئيس هيئة أركان
حرب الجيش المصرى - فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ أوضح
فيه أن بعثته لم تجد صعوبة خلال سيرها فى الطريق
الممتدة بين دنقلة والناشر حيث كان سطحها مستويا
لا تعترضه ارتفاعات أو انخفاضات أرضية .

وقد تميزت الطريق بوجود الأشجار الضخمة
الوارفة الظلال فى عدة أماكن بها ، فضلا عن توافر
المياه الصالحة للشرب بالجهات المجاورة لها إذ كانت
توجد آبار مائية عديدة فى وادى « فهل » وفى القرى
الممتدة بطول الطريق كقرى « الحمارية » « وعين حامد »
« وأم بدر » « وكرناك » « وأبى طاب » « وعبيات »
وأرجوت . وكان عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ستة
أمتار وخمسة عشر مترا وكانت مياهها عذبة نقية
تدفق بغزارة حتى أن أهالى بعض هذه القرى خاصة فى
قرى « عبيات » « وأرجوت » كانوا يعتمدون على مياه
الآبار فى ري مزارعهم .

ولوحظ أن أراضى هذه القرى رملية مختلطة بإطيين وتتميز بخصوبتها وصلاحيتها للزراعة ولكن على الرغم من ذلك فلم يقبل على زراعتها سوى بعض الأهالى بحيث انصرف معظمهم لتربية الماشية والاشتغال بالصيد . وكانت أهم المزروعات لديهم الذرة وقصب السكر والدخان والخضراوات . ويؤكد « بوردى » أن غالبية سكان هذه القرى كانوا من قبائل انبقارة « والكبابيش » والزريقات والبخاريين « وقبائل أخرى تسمى « حاماي » عرف عن أفرادها عدم اشتغالهم بالزراعة واهتمامهم بصيد مختلف أنواع الحيوانات والطيور ، وذلك لأكل لحومها والاتجار بجلودها والتزين بريشها . كما عرف عنهم أنهم يميلون الى السرقة وقطع الطريق مستغلين الجبال القريبة منهم كجبال « عين » « وترناح » فى عمليات الاختفاء والتمويه .

هذا وكان « بوردى » قد أنهى بمساعدة « ماسون » رسم الخريطة التى أوضح فيها خط السير الذى اتبعه من دنقلة العجوز الى الفاشر . كما كلف الضابط المصرى محمد سامى باعداد خريطة عن بلدة الفاشر وأخرى عن المنطقة الممتدة من جهاتها الشرقية حتى بلدة « الطويشة » كذلك طلب من « ماسون » التوجه الى جبل « ميدوب » الواقع شمال الفاشر لرسم خريطة توضيحية له .

هذا وقد كلف « بوردي » الضابط المصرى « محمود صبرى » بالتوجه على رأس بعثة كشفية الى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور لاستكشافها ورسم خريطة توضيحية لها . وبالفعل تحرك محمود صبرى من الفاشر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ على رأس بعثة صغيرة ضمت ستة من الجنود المصريين مزودين بأسلحتهم وذخائرهم ومؤنهم . وقد استغرقت هذه البعثة فى اداء مهمتها قرابة خمسين يوما اذ عادت الى الفاشر فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ . وعندئذ قدم محمود صبرى الى بوردي تقريرا كاملا عن الاستكشافات التى توصل اليها فى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور ، كما قدم له خريطة تفصيلية توضح المناطق التى مر بها أثناء جولته الكشفية هذه . فقد ورد بالتقرير أن عددا من الحلل أو القرى الصغيرة كانت توجد بهذه المنطقة منها قرى : التمرة وتومباش والملاقة والبنداقة وبوه والحواميد وليوط وتركمان وبلدن وحرسم وعدا النبق . وكان يقطن بهذه القرى عدد قليل من السكان اذ كان يتراوح عدد سكان القرية الواحدة فيما بين مائة ومائة وخمسين نسمة ، بينما تميزت قرى أخرى مثل « كوبيه » وكلكل وكبكبيه باتساع مساحتها وبزيادة عدد سكانها وذلك بسبب ما كانت تشتهر به هذه القرى من اقامة الأسواق التجارية بها خاصة أسواق تجارة الرقيق . وأوضح

التقرير كذلك أن هذه القرى لم تجد صموداً في الحصول على المياه إذ كانت تجاورها وديان مختلفة تفتشر بها عدة آبار مائية مثل آبار « وادى المجدوب » وآبار « وادى كتم » وغيرها من الآبار الموجودة في وديان « كوبيه » « وأبو سكات » « وأبو عرديب » « وأبو سنط » « وعديد خير » « ويرقو » « وأبو جلدة » « وسبعان » « والعينة » . وقد لوحظ كثرة الآبار بصفة خاصة في « وادى كوبيه » الواقع في غرب الفاشر بنحو خمسة أميال حيث كان يتميز عن بقية الوديان الأخرى باتساعه فقد بلغ عرضه حوالى ثلاثمائة متر وعمقه كان يتراوح فيما بين متر وثلاثة أمتار ، كما أن مجرى هذا الوادى كان يتجه من الشمال الى الجنوب حيث كان ينبع من جبال « سى » الواقعة على بعد خمسة عشر ميلاً شمال شرق بلدة « كيكبيه » ويتوقف جريانه عند بلدة « دار الزريقات » جنوباً مكوناً البرك والمستنقعات وذلك عندما تكون مياه الأمطار قليلة . أما في السنوات التى تتساقط فيها الأمطار بغزارة فإنه يستمر في جريانه الى الجنوب حتى يصب في بحر « الزريقات » الواقع جنوب دارفور والذي يسير مجراه من الغرب الى الشرق حيث يصب في بحر الغزال .

على كل ثبت لدى أفراد البعثة المصرية أن أعماق هذه الآبار كانت لا تقل عن خمسة أمتار ولا تزيد على عشرين مترا وان مياهها صالحة للشرب حيث تميزت بعدوبة مذاقها وخلوها من الشوائب ، فضلا عن أن كمية المياه المستخرجة منها كانت غزيرة مما جعل سكان هذه المناطق يستغلونها في رى مزارعهم بجانب مياه الأمطار . كذلك أوضحت الاستكشافات المصرية وجود مناجم عديدة لمعدن الرصاص في أنحاء مختلفة بهذه الجهات وان كانت تكثر بصفة خاصة في بلدة «البنداقه» الواقعة شمال شرق بلدة « الملاقاة » في الاتجاه الغربى للفاشر . فضلا عن ذلك كان يتوافر بهذه الجهات معادن أخرى كالذهب والفضة والحديد والنحاس .

وذكر « محمود سنبرى » أيضا أن أهالى هذه المناطق ينتمون الى قبائل مختلفة من العربان أشهرها قبيلة : « الحونيه » « وبنوحسين » « والزبادية » « والبديان » « والعريقات » « والمحاميد » « والماهرية » « والفران » . وقد لوحظ أن أفراد هذه القبائل كانوا يتكلمون اللغة العربية على الرغم من تعدد بعض اللغات المحلية كاللغة « الفورية » واللغة « الزغاوية » . كما لوحظ أن غالبية أفراد هذه القبائل تدين بالاسلام غير

أن إيمانهم كان ضعيفاً وذلك بسبب عدم معرفتهم
بشرائعه وفرائضه معرفة كاملة .

هذا وقد تمثلت الظاهرة الواضحة لدى هذه
القبائل في اهتمامها بتربية الابل حتى عرفت باسم
« القبائل الآبانه » ومن ثم شوهدت أعداد كبيرة من الابل
ترعى الحشائش والأعشاب الممتدة في مساحات واسعة
هناك . كما شوهدت بجانب الابل قطعان أخرى كثيرة
من الجاموس والأغنام والماعز بالإضافة الى الأبقار التي
حظيت باهتمام معظم أفراد قبيلتي « الحسوتية »
« وبنوحسين » . والجدير بالذكر انه بينما كان معظم
رجال هذه القبائل يرعون الابل والماشية، كانت نساؤهم
تقمن بأعمال فلاحية الأرض وزراعة المحصولات .

ويوضح التقرير أن الأراضي هناك صالحة للزراعة
خاصة الرملية التي تفوقت في مساحتها عن الأراضي
الطينية . وكانت تقسم الأراضي المزروعة الى أحواض
صغيرة يتم حرثها بآلات يدوية تشبه الفأس ، ثم تروى
بعد وضع البذور اما بالاعتماد على مياه الأمطار واما
على مياه الآبار القريبة من الأراضي وذلك باستخدام
الشواذيف حيث ترفع المياه من الآبار وتصب في قنوات
متصلة بالأراضي المزروعة . وقد تمثلت أشهر
المحصولات الزراعية هناك في الذرة والسمسم والقطن

والقمح والدخان والبطيخ بالاضضافة الى بعض
المحصولات الأخرى كالبصل والثوم والشسطة والكزبرة
والشمر والحلبة واللوبيا والبامية والملوخية والقرع ،
كما كان يكثر بهذه الجهات زراعة نخيل البلح وأشجار
العنب والدوم .

وأشار محمود صبرى فى تقريره كذلك الى الأسواق
التجارية التى كانت تقام فى بعض البلدان هناك ف أوضح
بأنها كانت تقام يوميا فى بلدتى « كلكل وككبىة »
وبينما لوحظ اقامتها فى بلدة « كوبية » وقرى
« دارزغاوة طوار » يومى الاثنين والخميس من كل
أسبوع . وكانت تعرض فى هذه الأسواق المنتجات
المحلية سواء كانت زراعية أو صناعية ، كما كانت
تعرض فيها أنواع الدواب المختلفة من الابل والخيول
والماشية وكذلك المنتجات الحيوانية كاللحوم والجلود
والألبان والدهون . وقد بلغت هذه الأسواق شهرة كبيرة
فى تجارة العاج ، كما انها اعتبرت من أهم مراكز
تجارة الرقيق فى القارة الأفريقية ، حيث كانت تعرض
بها عشرات المئات من الرقيق : رجالا ونساء وأطفالا من
كافة الأعمار . وبالتالى كان يقد الى هذه الأسواق جموع
كبيرة من التجار العرب والأوربيين ممن يتاجرون
بالرقيق وكانوا يجلبون معهم بعض المنتجات الأخرى

كالأقمشة المتنوعة والأسلحة النارية وأنواع الخمسور
والسجائر وغيرها .

وهكذا يمكن القول بأن تقرير « محمود صبرى »
يعتبر من أهم المصادر التى تناولت بالتفصيل معالم
جهات دارفور الشمالية الغربية . وقد قوبلت جهوده
الكشفية هذه بترحيب كبير لدى قائد البعثة المصرية
« بوردى » الذى أرسل الى « ستون » باشا رئيس هيئة
أركان حرب الجيش المصرى بما يفيد ضرورة ترقية
وذلك تكريما لجهوده الكشفية .

وعقب عودة بعثة محمود صبرى الى الفاشر فى
٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ اعتزم « بوردى » القيام برحلة
كشفية أخرى الى الجهات الواقعة جنوب دارفور خاصة
المنطقة الممتدة من دارة الى « حفرة النعاس » طبقا
لرغبة هيئة الأركان المصرية فأعد على الفور بعثة كشفية
تولى هو رئاستها وضمت « ماسون » « وىروت » والدكتور
« بفوند » وتسعة من الضباط المصريين وعددا آخر من
الجنود بلغ حوالى عشرين جنديا . وبدأت البعثة مهمتها
من الفاشر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦ حيث سارت الى
الجنوب فى طريقها الى بلدة « دارة » . وتجدد الإشارة
الى أن بروت تمكن أثناء سيره من رسم خريطة « لجبل

خربة ، الواقع في الاتجاه الجنوبي الغربي من الفاشر ،
كما تمكن « ماسون » من رسم خريطة أخرى للطريق
الواصل بين الفاشر وجبل مرة . وعند وصول البعثة
الى « دارة » شرع أعضاؤها في تحديد موقعها جغرافيا
فثبت لديهم انها تقع على خط عرض ٢٥° - ١٠° ١٢°
شمالا وعلى خط طول ٦° - ٢١° - ٢٥° شرقا وانها ترتفع
عن مستوى سطح البحر بمقدار ١٦٢٢ قدما وهي
تشغل مساحة صغيرة من الأراضي يقطنها عدد قليل من
الأهالي يهتمون بالزراعة وتربية الماشية . ثم لم يلبث
« بوردي » بعد ذلك أن مضى ببعثته غربا في طريقه الى
حفرة النحاس . وقد أوضح بأن الطريق المؤدية الى
حفرة النحاس هذه تتميز بكثرة آبارها المائية منها آبار
كيركيرى Kir kery .

وآبار سل - بل - جنايا sul-Bel--Ganya وآبار الأقدار
El Akdhar . وآبار الهامير El-Hamir

وكانت مياه هذه الآبار عذبة وخالية من الشوائب .
الأمر الذى ساعد معظم القبائل هناك على الإقامة
بجوارها ، من هذه القبائل قبائل : برجاويس Bergawis
وبنى حالب Beni Halba والقاجارا El-Faggara
والبرجيت El-Bergit والتونجور El-Tongur والجارجار
El-Gargar . كذلك أشار « بوردي » الى انه توجد

بهذه المنطقة بحيرة كبيرة تسمى كوندى Koundie ، كان يبلغ عرضها حوالي ٢٠٠ متر ويكثر بها عادة الأسماك المختلفة الأنواع والتماسيح وإفراس النهر ، كما كان يوجد بالقرب منها بحيرة أخرى صغيرة تعرف باسم « بيقي rne » كانت تعد المورد المائي الاساسى لمعظم حيوانات المنطقة . كما أوضح « بوردى » أن هناك العديد من البرك المائية والمستنقعات كانت تنتشر فى المنطقة بيد انها كانت تعد مكن خطورة على حياة المسافرين خلال الطريق الممتدة من دارة الى حفرة النحاس ، وذلك بسبب انتشار الحشرات الضارة بها خاصة الذبابة المعروفة فى هذه المناطق باسم اموبوجانو Omo-Bogano ، والتي تسبب لدغتها قتل الماشية والابل ، كما انها تصيب الانسان بمرض النوم مثلما تفعله ذبابة تسي - تسي les-tes المنتشرة فى وسط القارة الأفريقية .

وأكد « بوردى » من جهة أخرى انه على الرغم من وفرة المياه بهذه المناطق وخصوبة الأراضى بها ، فإن اقبال الأهالى على الزراعة هناك كان محدودا اذ لا يتعدى زراعة مساحات صغيرة من الأراضى بالذرة وبعض الخضراوات . كما لوحظ أن جميع الأراضى الممتدة من دارة الى حفرة النحاس كانت لا تغلو من الأشجار

الضخمة وبالتالي كثرة تواجد الغابات بهذه المناطق . ولعل من أكثر الأشجار التي تكونت منها هذه الغابات أشجار الكثر واللحوط والسيال والهشاب والحراز والسنتط . وبطبيعة الحال كانت تكثر بهذه الغابات الحيوانات المفترسة مما كان يحول دون الاقتراب منها للاستفادة من أخشابها . فضلا عن ذلك فقد لوحظ وجود الحشائش والأعشاب والنباتات الطبيعية تغطي مساحات شاسعة من الأراضي فتمكن الدكتور « بفوند » من جمع عينات مختلفة منها لتحليلها وارسالها الى القاهرة للتأكد من نتائج تحليلاته .

على كل وصلت البعثة المصرية الى حفرة النحاس الواقعة في أقصى حدود دارفور الجنوبية الغربية وهناك أنهى « بوردي » رسم خريطة للطريق التي اتبعها وأفراد بعثته من دارة الى حفرة النحاس وقد أوضح في التقريرين الذي أعده عن اكتشافاته في المنطقة . أن منطقة حفرة النحاس عبارة عن عدة مناجم تزخر بمعدن النحاس وتمتد في قطاع طولى من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . وكل منجم لا يخرج عن كونه حفرة كبيرة يبلغ طولها حوالى خمسمائة قدم وعرضها نحو خمسين قدما ولا يقل عمقها عن عشرة أقدام ويستخرج النحاس منها بكميات كبيرة ، والجدير بالذكر أن هذه الحفر كانت قد

عملت بواسطة أهالى هذه المنطقة الذين كانوا يعملون
جميعا بالبحث والتنقيب عن معدن النحاس .

وقد توقفت البعثة المصرية فى جولتها الكشفية عند
منطقة حفرة النحاس . ثم عادت بعدها الى الفاشر
ليختتم « بوردى » بذلك أعماله الكشفية فى منطقة
دارفور ويكون قد حقق نجاحا ملحوظا فى اكتشافاته
سواء تلك التى تمت بواسطة أو التى تمت بمعرفة
الضباط المرافقين له . ويكفى أن بعثته الكشفية كانت
قد استكشفت من الطرق ما طولها ٦٥٠٠ كم تقريبا
وحققت ٢٢ موقعا فلكيا . فضلا عن اهتمامها برسم
الخرائط التوضيحية للمناطق التى جانبها .

وهكذا يمكن القول أن البعثات الكشفية المصرية
المرسلة الى منطقتى كردفان ودارفور ، قد حققت
أهدافها المرجوة فى استكشاف الجهات الواقعة بغرب
السودان ، وهى تبين فى الوقت نفسه مدى حرص مصر
على توسيع دائرة نشاطها الكشفى فى الجهات الأفريقية
المختلفة ، وهو الأمر الذى يؤكد صدق اهتمامها بحركة
استكشاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية .

الكشوف المصرية فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن

كان ادخال مينائى سواكن ومصوع فى حوزة مصر سنة ١٨٦٥ وبالمثل ميناء زيلع سنة ١٨٧٥ ، سببا فى امتداد الوجود المصرى الى جهات عديدة تقع بالساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن كجهات : زولا وبيلول ورهيطة وتاجورة وبلهار وبربرة وكذلك الى جهات ساحل الصومال المطل على المحيط الهندى مثل جهات : رأس جردفون و « رأس حافون » « وبراوة » « وقسيمايو » « ولامو » « وفرموزة » ، بالاضافة الى بلاد أخرى تقع بشرق أفريقيا كبلاد « العيسى » « والنولى » « وأوسة » وهرر « والجاد بيورس » *

ولقد عمل الوجود المصرى فى هذه الجهات على مناهضة تجارة الرقيق بقدر المستطاع وادخال التجارة

المشروعة بها ، فضلا عن الاهتمام بتعميرها والنهوض بمستوى أهلها . بيد أن مصر تمكنت من اجراء استكشافات مهمة بهذه الجهات مساهمة منها في حركة استكشاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية . وسوف نعرض في صفحات هذا الفصل جهود مصر الكشفية في المناطق الممتدة بطول الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن . ونستكمل في الفصل اللاحق بقية الجهود الماثلة في جهات الساحل الصومالي وشرق أفريقيا .

والواقع أن نشاط مصر الكشفى في جهات الساحل الأفريقى المطل على البحر الأحمر وخليج عدن كان قد بدأ فى بلدة سواكن حيث ارتبط النشاط الكشفى بها بجهود الضابط المصرى « أحمد ممتاز باشا » وقت ان كان محافظا لها . وكذلك فى الوقت الذى كان يتولى فيه منصب مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر .

ففى أثناء توليه منصبه الأول كان قد أجرى بها استكشافات ، أعد على ضوءها تقريرا بعث به الى الخديو وقد أوضح فى هذا التقرير أن محافظة سواكن كانت تضم الى جانب بندر سواكن بلدان سنكات وطوكر

وعقيق ، فضلا عن قرى أخرى صغيرة كانت تتبع
المحافظة منها قرى هيدوب وترنكيتات والشيخ برغوت ،
كما أوضح بأنه كان يوجد على بعد مسافة ليست قصيرة
من سواكن خوران للمياه العذبة يسمى أحدهما
« التمانيب » « والافر شوكية » بيد أن بعد المسافة
بينهما وبين سواكن قد حال دون أن يستفيد الأهالي هناك
من مياههما وأصبحوا يعتمدون على مياه الآبار المنتشرة
بكثرة في الجهة الغربية للبندر حيث مجرى وادي
« الشاطة » والملاحظ أن مياه هذه الآبار كانت تشويها
المراة باستمرار ومع ذلك فالأهالي يعتمدون عليها في
شربهم ومتطلبات حياتهم اليومية مما أدى إلى إصابة
الكثيرين منهم وكذلك إصابة معظم الجنود المصريين
والسودانيين المقيمين هناك بمرض « الاسكربوط »
خاصة أنهم كانوا لا يتناولون أنواع الخضراوات
المختلفة في طعامهم لعدم امكانية زراعتها هناك بسبب
المراة الشديدة اللازمة لمياه الآبار . وأضاف ممتاز
باشا أن أراضي سواكن صالحة للزراعة غير أنها لم
تستغل بعد في زراعة المحصولات المختلفة لعدم توافر
المياه اللازمة لها . وقد أمكن التغلب على هذه المشكلة
في ظل الإدارة المصرية وذلك حينما استطاع ممتاز باشا
بناء خزان تتجمع فيه مياه خور التمانيب المناسبة في
البحر الأحمر دون الانتفاع بها وكانت سعة هذا الخزان

تقدر بنحو ٢٥٠٠٠ ر٠ متر مكعب من المياه ثم أمكنه
عمل توصيلات من المواسير الفخارية لتزويد البلدة
باحتياجاتها من المياه العذبة كذلك اهتم بحفر ترعة
كبيرة بلغ طولها حوالي ستة آلاف متر كانت تصل فيما
بين الخزان وخور شوكية وتممر بانقرب من سواكن .
غير أن هناك تقريراً وافياً أعده ممتاز باشا في ٢٦
مارس سنة ١٨٧١ وقت أن كان مديراً لعموم شرقي
السودان ومحافظة لسواحل البحر الأحمر ، تضمن
نتائج رحلته الكشفية للبلدان الأفريقية الممتدة بطول
ساحل البحر الأحمر وخليج عدن والواقعة تحت
إشرافه . ففيما يتعلق ببلدة سواكن أوضح ممتاز باشا
أنها تقع على خط عرض ١٩° شمال خط الاستواء وهي
تعد ميناء مهماً على البحر الأحمر يتميز بالاتساع رغم
قلة عمقه وأوضح كذلك أن عدد القاطنين بها وبالمناطق
المجاورة لها كان يقدر بحوالي مائة ألف نسمة وإن كانت
منهم جموع كبيرة من الأروام والهنود واليهود
والفرنسيين الذين كانوا يفدون إلى هذه المناطق إما
للاشتغال بتجارة العاج وريش النعام والجلود والسمن
والصمغ وغيرها وإما للمقيام بأعمال صيد اللؤلؤ المتواجد
بكثرة في سواحل المنطقة . وقد لوحظ أن أهالي سواكن
يتكلمون لغة محلية عرفت باللغة « البجاوية » بينما

خصصت اللغة انعربية هناك في المعاملات اليومية واللغة التركية في الأعمال الحكومية . كما لوحظ من ناحية أخرى ان منازل الأهالي كانت تبني من الاحجار المستخرجة من شعاب البحر وباستعمال الطمي الراسب بالمناطق المجاورة لها وقت « المد » الذي ينتهي في شهر ديسمبر وينكشف وقت « الجذر » الذي يبدأ في شهر مايو ويستمر حتى شهر يوليو . كذلك شوهدت بسواحل عدة محلات صغيرة يقوم الأهالي بالتجار فيها ، فضلا عن وجود الأسواق الكبيرة المسماة لديهم باسم « الوكالة » والأسواق الصغيرة الأخرى المسماة أيضا « بالقيسارية » والتي كان يتفرع منها جملة سويقات أخرى تضم عددا من المحلات والمتاجر الصغيرة والخاصة بتجارة الأقمشة والعطارة وغيرها .

أيضا أشار ممتاز باشا في تقريره الى صلاحية أراضى سواكن والأراضى الأخرى المجاورة لها للزراعات المتنوعة كالقطن والذرة والبطيخ والخضراوات المختلفة ، بيد أن هذه المزروعات كانت تهاجمها من ناحية أسراب الجراد المنتشرة بكثرة هناك ، ومن ناحية أخرى كانت تتعرض لخطر السيول المائية القادمة من العبشة عن طريق « خور بركة » وقد دمرت تلك السيول مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة هناك .

واليجدير بالذكر أن الزراعة في سواكن كانت قد
خضعت باهتمام الأهالي هناك خاصة بعد التسهيلات
الكثيرة التي وفرتها لهم الإدارة المصرية كجلب البذور
المزاد زراعتها واحضار الآلات اللازمة لحراث الأرض
والآلات الخاصة باستجلاب المياه وغيرها من التسهيلات
المختلفة التي أدت في نهاية الأمر إلى شهرة هذه المناطق
بالزراعات المتنوعة وعلى وجه الخصوص زراعة
القطن .

وأوضح ممتاز باشا كذلك أن سواكن كانت
تشتهر بتجارة الملح نظرا لوجود ملاحتين بشمالها
أحدهما تسمى « درج » والأخرى تسمى « دوابة »
وكان الملح يستخرج من هاتين الملاحتين بكميات كبيرة
ويرسل معظمه إلى جدة والهند .

وقد اقترح ممتاز باشا على الخديو ضرورة مد
خطوط حديدية تربط الملاحتين بساحل البحر الأحمر
حيث قدرت المسافة بينهما بنحو ١٥٠٠ متر ، مما كان
يستلزم نفقات كثيرة تنفق على عمليات نقله بواسطة
الدواب إلى مراكب التصدير ، وبالتالي كان يستنفد
ذلك أغلب ثمن الملح المستخرج . وقد وافق الخديو على
هذا الاقتراح وبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة التي
تكفل اقامة الخط الحديدي المطلوب .

أما بلدة « مصوع » فقد أجريت بها عدة استكشافات قام بها الضابط حسن أفندي رفعت ثم أحمد ممتاز باشا فبعد أن تسلم حسن أفندي رفعت إدارة مصوع في ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٦ بوصفه المحافظ المقيم لها من قبل الحكومة المصرية ، فضل القيام بعدة جولات داخل المحافظة بغرض الوقوف على أحوالها ، وقد تمكن بالفعل من معرفة بعض الحقائق المهمة عن « مصوع » أوضحها في تقرير بعث به إلى الخديو في ٢١ مايو سنة ١٨٦٦ تضمن حالة المباني العامة الموجودة بمصوع كمبنى الديوان والجمرك والجامع الشافعي والكنيسة الفرنسية فذكر حسن رفعت أن أجزاء كبيرة من هذه المباني كانت آيلة للسقوط بينما تهدمت منها الأجزاء الأخرى الباقية وأصبحت أكواما من التراب . أما فيما عدا هذه المباني الحجرية فكانت هناك منازل الأهالي التي أغلبها عبارة عن توكولات (أكواخ) مخروطية الشكل ، أقيمت من القش وفروع الأشجار وأوراقها وبأستعمال الطين . كما لوحظ وجود بعض المنازل المبنية من الأحجار المستخرجة من البحر والقائمة كذلك بغير تنظيم هندسي وعدم مراعاة لتخطيط الشوارع والحارات المقامة بها . وأضاف حسن رفعت في تقريره أنه كان يوجد بضواحي مصوع عدد من القرى الصغيرة

مثل قرية « كوم بللى » « وعيطة » « وحتفلى » « وحرقيقو »
« وخطوملى » و « أم كلو » وقد تميزت هذه القرى باعتدال
مناخها ووفرة مياه الآبار بها حتى ان كثيرا من الاوربيين
كانوا يلجأون اليها للاقامة بها . كذلك تشهدت بعض
الملاحات القريبة من مصوع كملاحات « بردولة » « ورقبة
عصا على » « وعتبوري » « وحصمت » كان يستخرج منها
كميات كبيرة من الملح يقبل على شرائها تجار كثيرون من
العبشة . غير أن العائد المتحصل من هذه الملاحات كان
بسيطا وذلك لعدم وجود رقابة كافية على الإيرادات التى
كان يستأثر بمعظمها مشايخ العربان المقيمون
بجوار هذه الملاحات كمشايخ عربان : « فستان »
« وحرقوا » « وبنى سرا » و « ولدردر » . وقد تعهد
حسن بك رفعت فى نهاية تقريره بضبط إيرادات الملح
وفرض الرقابة الكافية عليها ، كما تعهد ببذل أقصى
مساعدته لاصلاح أحوال مصوع من حيث اعادة بناء
المباني المتهدمة أو الآيلة للسقوط وكذلك علاج المرضى
والعناية بهم وتوفير المياه العذبة للأهالى هناك والعمل
على نشر الأمن واستتبابه فى مختلف أنحاء محافظة .

وكان قد أقام على وجه السرعة طاحونة لطحن
الغلال ومخبزا لصنع الخبز ، كما شيد كوخا كبيرا لعلاج
المرضى ، زوده بالأدوية والغذاء والملابس والمفروشات

اللازمة ، فكان هذا الكوخ بمثابة مستشفى مؤقت تم اعداده لعلاج الحالات الطارئة من المصابين وذلك حتى يتم انشاء المستشفى الدائم بالمحافظة .

أما الاستكشافات التي أجراها أحمد ممتاز باشا في مصوع فقد وردت في تقرير له أعده بعد زيارته للمحافظة في مارس سنة ١٨٧١ حيث أوضح ان غالبية سكان مصوع من عرب قبائل « النجباب » و « بني عامر » والمعروف عن افراد هذه القبائل انهم كانوا يهتمون بتربية الأبقار والأغنام والماعز ، ومن ثم كانوا يرتحلون الى الساحل في فصل الشتاء حتى ترعى ماشيتهم الحشائش والأعشاب التي تنمو بشاطئ البحر اذ كان يلاحظ افتقار المراعى داخل مصوع لعدم سقوط الأمطار في هذا الفصل . بينما كانوا يعودون الى الداخل في فصل الصيف حيث تتساقط الأمطار بغزارة فتتصو الحشائش والأعشاب وبالتالي يتوافر وجود المراعى هناك .

وقد لوحظ عدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة كما لوحظ اهمالهم للتجارة مما شجع التجار العرب والهنود والأوربيين على الرحيل دائما الى هذه المناطق لتصريف بضائعهم ومنتجاتهم من الأقمشة الحريرية والقطنية

وكذلك الأسلحة النارية والديخاثر وأنواع السوايل
والعطور وغيرها من السلع المختلفة .

وذكر ممتاز باشا أيضًا أن مصنع تعد جزيرة تمتد
من الشرق إلى الغرب وتقع على خط عرض ١٥° شمال
خط الاستواء بموازاة الخرطوم وإنها ترتفع عن سطح
البحر بنحو أربعة أو خمسة أمتار وكان يصل المد والجدر
بأطرافها إلى المتر تقريبًا . كذلك أشار إلى أن درجة
الحرارة بها في فصل الصيف كانت تصل إلى ثمانية
وثلاثين درجة ، وتبقى بهذا المعدل طوال الليل والنهار
مما كان يسبب ضيقًا للأهالي فيرحل معظمهم إلى انقري
القريبة كخطو ملي « وحرقيقو » « وأم كلو » حيث
المناخ المعتدل . وقد أكد ممتاز باشا في تقريره أن
الإدارة المصرية استطاعت في فترة وجيزة إعادة بناء
ديوان المحافظة ومبنى الجمرك وقامت بترميم الجامع
الشافعي والكنيسة الموجودة بمصوع . كما أمرت الأهالي
هناك بهدم منازلهم التي هي عبارة عن أكواخ كانت
تقام من القش وفروع الأشجار مما يسبب بها حرائق
دائمًا ، وأوعزت اليهم بإعادة بناء منازلهم من الأحجار
وباستغلال الجير المتوافر هناك في تبييضها . هذا وكانت
توجد بجوار منازلهم مقابر دفن الموتى وذلك حسب
العادات التي اعتاد عليها أهالي مصوع منذ زمن بعيد ،

غير أن الإدارة المصرية رأت ضرورة إبطال هذه العادة
التي يتسبب عنها ضرر بالصحة العامة . فأعدت للأهالي
مقابر خاصة في جزيرة « الشيخ سعيد » الواقعة جنوب
مصبوع بمسافة خمسمائة متر تقريبا . حيث كانت
هذه الجزيرة خالية من السكان تماما .

هذا وقد حرص ممتاز باشا على استكشاف ميناء
« زولا » الواقع جنوب مصوع والتابع لها إداريا ، فذكر
أن الميناء يمتاز بالاتساع وبوجود الاستحكامات الطبيعية
القائمة أمامه والتي تكفل له الأمن والحماية ، كما أن
البلدة تمتاز هي الأخرى باتساع مساحتها وأن بها
ما يزيد على ٢٠٠٠ فدان من الأراضي الخصبة الصالحة
للزراعة غير أن أهالي البلدة البالغ عددهم نحو ٣٠٠
خسمة كانوا لا يهتمون بزراعتها لعدم المامهم بأمور
الزراعة وإنما كانوا يوجهون اهتمامهم بصفة خاصة إلى
الرعى وتربية الماشية ، وكذلك إلى الاتجار بالملح الذي
كان يستخرج بكلميات كبيرة من ملاحه « أرافلة »
الموجودة بجنوب زولا . والواقع أن الإدارة المصرية
بمصوع استطاعت في فترة قصيرة أن تستحث أهالي زولا
على الاهتمام بالزراعة وترغبهم فيها وذلك بعد أن
وفرت لهم الامكانيات اللازمة لها كالألات المستخدمة في
حرث الأرض والمعدات الخاصة بالرعى ، فضلا عن إحصار

كميات كبيرة من بذور المحصولات المراد زراعتها . كمية
إنها اهتمت ببناء سد بالبلدة لحجز مياه أنسيول المارة
بزولا صيفا وشتاء والقادمة اليها من جبال العبيشة وذلك
حتى يمكن الانتفاع بها في ري الأراضي بدلا من أن
تنساب في البحر هباء . ومن ثم فقد أقبل الأهالي هناك
على الزراعة بشكل ملحوظ وأخذوا يزرعون مساحات
كبيرة من الأراضي بالمحصولات المختلفة وان كانت أهمها
القطن والذرة وبعض الخضراوات .

وعلى العكس من أراضي زولا الصالحة للزراعة
فان هناك مساحات هائلة من الأراضي غير صالحة
للزراعة تمثلت في أراضي بلدة « بيلول » الواقعة في
الاتجاه الجنوبي من « زولا » فقد ذكر عنها ممتاز باشا
انها مكشوفة للهواء من كل جانب مما يسبب للمزروعات
أضرارا بائغة حيث تتراكم فوقها بطبيعة الحال كميات
كبيرة من الأتربة والرمال التي يحملها الهواء ويلقى
بها على المزروعات ، ومن ثم فقد لوحظ قلة سكان هذه
البلدة اذ لا يتجاوزون مائة نسمة وكانوا يقطنون في
حوالي عشرين كوخا هي بالتقريب مجموع الأكواخ
الموجودة بالبلدة ، وكان غالبية هؤلاء السكان يعملون
بالتجارة خاصة تجارة الجلود والحصير المصنوع من

خصوص اشجار الدوم بينما اهتم بعضهم بتربية الماشية والابل .

وعن بلدة « رهيطه » أوضح ممتاز باشا انها صغيرة المساحة وأن اراضيها صالحة للزراعة غير ان سكانها لا يهتمون بالزراعة وانما يوجهون اهتمامهم الى التجارة وتربية الماشية وقد ارتبطوا بعلاقات تجارية مع بلاد اليمن وعدن فكانوا يصدرون الى أهالي اليمن وعدن : الماشية والحصير وريش النعام بينما كانوا يستوردون منهم الأرز والذرة والخضراوات المختلفة وكذلك الأقمشة القطنية والحريرية .

والى الجنوب من « رهيطه » كانت توجد بلدة تاجورة (أو تجرة) وهى تقع حسب تقرير ممتاز باشا، خارج باب المندب وفى وسط الخليج المعروف باسمها والذى يبلغ طوله نحو ٢٧ ميلا . وأوضح أن أراضيها صالحة للزراعة غير أن المساحة المنزرعة منها قليلة . وكان سكانها يهتمون بزراعة القطن والذرة ونخيل البلح .

وأوضح كذلك ممتاز باشا أن غالبية أهالي تاجورة كانوا يرتحلون دائما الى بلاد الحبشة وعدن والحديدة حيث يمارسون الأعمال التجارية فيحضرون منتجات هذه

البليدان من الأقمشة والسلع الغذائية وأدوات الزينة وغيرها وذلك للتجار بها في بلادهم .

كذلك ذكر مهندس المعادن الأمريكي « ميتشل Mitchell » الذى توجه الى تاجورة على رأس بعثته جيولوجية مصرية فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ وبمصاحبة الضابط المصرى عبد الفتاح فتحى أن الأراضى المجاورة لتاجورة تعد من الأراضى الحجرية الصلبة لأنها تتكون من الحصى والرمل والأحجار الجيرية وكذلك الصخور البازلتية ، فضلا عن انه يوجد بها بعض انتلال المرتفعة عن سطح الأرض بمقدار يتراوح فيما بين ٣٠ و ٦٠ مترا . هذا وقد قام ميتشل بجمع عينات لبعض الصخور حتى يتمكن من تحليلها فى القاهرة .

وتواصل مصر جهودها الكشفية فى منطقة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن فيكلف انخديو اسماعيل « منز نجر بك » محافظ شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر باجراء استكشافات فى منطقة زيلع وذلك بعد ادخالها فى حوزة مصر فى أول يوليئو سنة ١٨٧٥ - وبالفعل أجرى منز نجر استكشافاته بالبلدة فنيين أن زيلع مدينة صغيرة فى مساحتها تقع على الشاطئ الغربى لخليج عدن وهى تعد

ميناء غير صالح للملاحة حيث تكثر بشاطئها
 الشعب المرجانية التي تحول دون اقتراب السفن منها
 فكانت تبقى على بعد ميل تقريبا من الشاطئ
 والجدير بالملاحظة أن الإدارة المصرية اهتمت فيما بعد
 ببناء جسر حجري يوصل فيما بين مرسى السفن
 والشاطئ بلغ طوله حوالي ٣٥٠ مترا وعرضه نحو ٧
 أمتار وذلك حتى يسهل أعمال شحن وتفريغ البضائع
 سواء الصادرة من زيلع أو الواردة اليها .

كذلك أشار منزجر الى الطرق الموضودة بزيلع
 فأوضح بأنها كانت ضيقة للغاية ومتربة وغير منتظمة
 الشكل وذلك لعدم مراعاة التخطيط الهندسى فى بناء
 العشش والمنازل الحجرية القليلة المقامة عليها .

هذا وحينما تقلد رؤوف باشا ادارة زيلع فى ١٦
 يوليو سنة ١٨٧٥ كلف اثنين من ضباط هيئة أركان
 حرب الجيش المصرى المرافقين له هما البكباشى (مقدم)
 محمد أفندى مختار والصاغقول أغاس (رائد) عبد الله
 أفندى فوزى باستكشاف منطقة زيلع ورسم الخرائط
 التفصيلية لها . وقد ذكر الضابطان أن مدينة زيلع

تقع على خط عرض ٢٠° ٩' شمالا وخط طول
 ٣٤° ٤٣' شرقا وقد قدرت مساحتها بنحو ٣٣

فباننا وأن طولها كان يبلغ حوالى ٤٢٠ مترا وعرضها نحو ٢٢٠ مترا . وأن أهالى زيلع يجدون صعوبة بالغة فى حصولهم على المياه العذبة الصالحة للشرب إذ أن المياه المستخرجة من الآبار القليلة الموجودة بزيلع غير نقية وذات ملوحة شديدة مما كان يسبب للشاربين منها أمراضا مختلفة ومن ثم كانوا يحصلون على المياه العذبة من الآبار الموجودة داخل غابة غير كثيفة الأشجار - تقع شمال غرب زيلع فى منطقة تسمى « نخشة » وكانت تبعد عن زيلع بمسافة ستة كيلومترات تقريبا . وقد لوحظ بزيلع مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة غير أنها لم تستثمر بعد فى زراعة المحصولات المختلفة لعدم وفرة المياه اللازمة لرى الأراضى المزروعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة - كذلك شوهدت بشمال غرب زيلع مساحات واسعة من الأراضى المالحة ، كان يقبل عليها الأهالى لاستخراج الملح منها ، وكانت هذه العملية تتم بصورة مبسطة إذ لا تحتاج سوى الحفر فى أعماق الأرض الى مسافة صغيرة لا تزيد على ٨٠ سنتيمترا ثم تترك بعد ذلك لمدة تتراوح فيما بين يوم وثلاثة أيام حيث تكون قد تكونت على سطح الأرض طبقات كبيرة من الملح الذى يتميز بجودة مذاقه وشفافية لونه فضلا عن أنه يكون عديم المرارة قليل الجروشة .

كذلك ذكر الضابطان أن أهالي زيلع يتمسكون بالدين الاسلامي ويحرصون على أداء الصلاة في أوقاتها وعلى الرغم من ذلك فكانت تؤخذ على الأهالي هناك بعض التصرفات التي تتنافى مع تعاليم الاسلام كعدم الاهتمام بالعمل والنجوء الى الراحة والكسل لفترة طويلة من الوقت قد تصل الى عدة شهور ، فضلا عن الميول الى احداث المنازعات والمشاجرات والخصومات فيما بينهم وهو الأمر الذي كان يستلزم أن يكونوا دائما مسلحين حتى وهم في داخل المسجد وكانت أسلحتهم تلك لا تتعدى الرماح والسيوف والخناجر والعصى ذات الرؤوس الغليظة وكان أولادهم الذين لا يتجاوزون الثمانية أعوام يتسلحون بذات الأسلحة .

هذا وقد تمكن الضابطان في النهاية من رسم خريطة توضيحية للمدينة .

وفي أكتوبر سنة ١٨٧٥ أوفدت الحكومة المصرية مهندس المعادن الأمريكي « ميتشل » الى زيلع للتأكد من وجود الفحم بها حيث سبق لأحد المهندسين الانجليز استكشافه هناك . غير ان « ميتشل » ثبت لديه ونتيجة لاستكشافاته عدم وجود الفحم بكميات كبيرة اذ كانت تتواجد منه قطع صغيرة جدا في جهات متفرقة بغرب وجنوب زيلع ، وقد تمكن ميتشل من جمع عينات من هذا

الفحم وأرسلها الى البحرية لاختبار مدى صلاحيتها فى وقود البواخر ، ويبدو أن نتائج الاختبار لم تكن ايجابية اذ صرف النظر عن استغلال قطع الفحم القليلة الموجودة هناك .

ومن جهة أخرى فقد ذكر عبد القادر باشا أمور ضبطية مصر عندما كان فى زيارة لمدينة زيلع فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ أن المدينة تمتاز بهوائها المتجدد وبأنها تكاد تكون خالية من الأمراض وأشار الى كثرة الأشجار الموجودة بها مما يمكن استغلال أخشابها فى مختلف النواحي المعمارية فضلا عن وجود أعداد كبيرة من الثيران وقلّة ما يوجد بها من الماشية والابل والخيول .

وفى مارس سنة ١٨٧٧ بعث أبو بكر شحيم محافظ زيلع خطابا الى الخديو أشار فيه الى الانتهاء من بناء المخزن الكبير الذى رأى ضرورة بنائه بزيلع لتخزين الملح الذى كان يطلق عليه هناك اسم « المصلح » والذى كان يستخرج بكميات هائلة من ملاحات « الهلو » « وزورى » « وينادولى » « وفروين » كما أشار الى أن عملية استخراج الملح من هذه الملاحات كانت تتم بطريقة منتظمة وتحت رقابة واشراف الادارة المصرية ، مما

كان يكفل ضبط العمل بهذه الملاحات والحيلولة دون تهريبه وبيعه بأسعار مرتفعة .

وفي الاتجاه الجنوبي الشرقي من زيلع كانت توجد بلدة « بلهار » وقد اجريت بها استكشافات مصرية بواسطة ممتاز باشا ثم منزجر بك . فوضح ممتاز باشا انها تعد ميناء صغيرا غير صالح للملاحة البحرية لأنه ضحل ومعرض لهبوب الرياح انشمالية التي يتسبب عنها حدوث أمواج عنيفة تستمر طوال النهار مما كان يصعب عندئذ على المراكب والسفن المحملة بالبضائع دخول الميناء لتفريغ حمولتها وانما كان يفضل القيام بهذه الأعمال ليلا حيث تهدأ الرياح وبالتالي الأمواج .

وذكر أيضا أن سكان بلهار كانوا يقيمون في فصل الشتاء حسب عاداتهم في داخل البلدة بينما يرحلون الى الجبال القريبة في فصل الصيف حيث يشتد سقوط الأمطار ويصعب معه الإقامة بالداخل لسوء الأحوال المناخية . وقد لوحظ أن غالبية أهالي بلهار يعملون بالتجارة ، فكان يرد اليهم من بلاد اليمن وعدن ومسقط وحضرموت منتجات هذه البلاد كالأرز والتمر والأقمشة والدخان والحديد الخام والنحاس وأنواع الخرز والقصدير لاستخدامه في صنع السيوف والخناجر ومقايض السكاكين ، فضلا عن ذلك فكانت ترد اليهم

أيضا منتجات هرر والحبشة كالبُن والعاج والجلود
وريش النعام والمسلَى واللبن وكذلك الأبقار والأغنام
والخيول والحمير .

أما منزجر بك فقد أشار الى ان أراضى بلهار
تتميز بالخصوبة مما يجعلها صالحة للزراعة خاصة
زراعة أشجار الصمغ واللبن كما تتوافر بها المياه
اللازمة لرى الأراضى وان كانت غابيتها مياه أبار
متوسطة العذوبة . كذلك أوضح « منزجر » ان أهالى
بلهار كانوا يرتبطون أشد الارتباط بأهالى « بربرة » التى
تقع الى الشرق من بلهار بمسافة ٤٠ ميلا تقريبا ومن
ثم فان هناك علاقات تجارية وطيدة بين أهالى البلدين
وقد نادى منزجر بضرورة تأمين الطريق الواصلة
بينهما حيث دأبت إحدى القبائل القاطنة بجوار الطريق
وهى قبائل « عيسى موسى » على قطع الطريق الممتدة
بينهما والاستيلاء على كل ما تحمله قوافل التجارة
المارة به . وقد اهتمت الحكومة المصرية بهذا الأمر
فأرسلت الى جمالى باشا الذى أسندت اليه ادارة شئون
بربرة وقتئذ تطالبه ببذل الجهود فى سبيل تأمين الطريق
المذكورة وبضرورة العمل على قطع دابر الحوادث
المعتادة فيها كالقتل والسلب والاستيلاء على قوافل
التجارة . كما أصدرت نفس التعليمات بعد ذلك الى

رضوان باشا محافظ بربرة • وبطبيعة الحال قامت
الادارة المصرية فى بلهار وبربرة بالضرب على ايدى
الخارجين عن الأمن من قبائل « عيسى موسى » وأجبرتهم
على الخضوع الى النظام والطاعة فلم يتعرضوا بعد ذلك
لقوافل التجارة مما كفل للطريق الأمان والهدوء
وبالتالى عادت التجارة بين البلدين الى رواجها
وازدهارها •

والجدير بالذكر أن بربرة شهدت هى الأخرى
نشاطا كشفيا مصريا قام به أحمد ممتاز باشا مدير
عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر
حيث وفد اليها فى فبراير سنة ١٨٧١ وقام بجولة
استطلاعية كشفية بها تأكد له خلالها أن ميناء البلدة
يبلغ طوله حوالى ميل كما يقدر عرضه بنحو ميلين وأن
المسافة بينها وبين عدن الموجودة بالجهة المقابلة لها تبلغ
حوالى ١٥٠ ميلا فى خط عمودى ، كما أن عدد السكان
القاطنين بها يصل الى نحو ٤٠٠٠ نسمة وان كان هذا
العدد يتضاعف مرتين خلال موسم التجارة حيث كان يفد
اليها تجار كثيرون من بلاد الهند واليمن وعدن
وحضرموت ومسقط وزنجبار وهرر والحبشة وغيرها
وكان طبيعيا أن تتوافر بالبلدة منتجات هذه البلاد
كالأرز الهندى والأقمشة المتنوعة والخرز الملون فى

الوقت الذى كان يقوم فيه تجار بربرة بتصدير منتجاتهم من الجلود والصبغ والعاج وريش النعام والعسل والبن بالإضافة الى الأغنام والأبقار .

وفى يوليو سنة ١٨٧٣ وصل الى بربرة « رضوان بك » موفدا من قبل الحكومة المصرية للوقوف على أحوالها وقد حرص على اجراء استكشافات بالبلدة عرف من خلالها أن بربرة تقع على خط عرض ٣٤° ١٠' شمالا وعلى خط طول ٣٦° ٤٥' شرقا وأن مناخها معتدل يدفع على الإقامة بها ويوجد أمام ميناء بربرة لسان من الأرض يمتد فى الماء لمسافة طويلة مما يجعله فى مأمن من الرياح . وذكر ان مساكن الأهالى هناك معظمها عبارة عن توكولات مقامة بغير انتظام من القش وفروع الأشجار وباستعمال الطين ، شأن التوكولات الموجودة فى معظم البلدان الأفريقية الأخرى . وأوضح انه كان يوجد بالقرب من بربرة غابات واسعة كثيفة الأشجار خاصة أشجار « السنط » وكانت تعد هذه الغابات بمثابة مأوى لكثير من الحيوانات المفترسة . وقد لوحظ اتساع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى بربرة بيد أن الأهالى هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بالتجارة وتربية الماشية .

وفى زيارة كشفية أخرى لبربرة قام بها منزجر
أوضح أن سكان بربرة ضعاف البنية ويتسلحون عادة
بالأسلحة المألوفة هناك كالمزاريق والنشاب والسيوف
والخنجر ، وأوضح أن المياه الموجودة بها كانت تشوبها
المرارة مما جعل الأهالى يمتنعون عنها ويفضلون لسد
حاجاتهم من المياه التوجه الى المنطقة الجبلية القريبة من
بربرة حيث توجد آبار «دوبار» التى تتميز بوفرة ما بها
من المياه العذبة النقية وكانت تبعد هذه المنطقة عن بربرة
مسافة ثمانية أميال كما انها ترتفع عن مستوى سطح
البحر بمقدار ٣٠٠ قدم ومن ثم كان الأهالى يجدون
صعوبة بالغة فى حصولهم على المياه منها . ولهذا فقد
أشار منزجر الى ضرورة امداد مواسير بين هذه المنطقة
وبربرة حتى يمكن استغلال المياه دون أدنى مشقة
خاصة أن الأراضى الممتدة بينها كانت مسطحة . ولقد
استطاعت الحكومة المصرية فيما بعد أن تحقق ما أشار
به « منزجر بك » حيث تم امداد المواسير اللازمة بين
بربرة وآبار دوبار فى أغسطس سنة ١٨٧٦ . وهكذا
كانت الحركة الكشفية فى بربرة وراء تحقيق هذا
المشروع مما يوضح مواكبة الجهود الكشفية المصرية
للنواحي العمرانية فى جهات أفريقيا المختلفة .

الكشوف المصرية فى ساحل الصومال وشرق أفريقيا

ارتبطت الحركة الكشفية المصرية فى ساحل الصومال وشرق أفريقيا بأهداف مصر الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق وباحكام سيطرتها على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية . فلما كانت الموانئ الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن قد أصبحت بفد خضوعها للنفوذ المصرى غير صالحة لنشاط تجار الرقيق الذين كانوا يستعملونها فيما سبق لتهريب الرقيق عن طريقها الى خارج أفريقيا ، فقد لجأ هؤلاء الى موانئ هذا الساحل الصومالى لتصرف تجارتهم ، الأمر الذى شجع على انتشار هذه التجارة فى شرق أفريقيا . ومن ثم كان ضروريا بسط النفوذ المصرى على هذا الساحل

وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك رغبة قوية من جانب الخديو تقضى بفتح طريق تصل فيما بين هذا

الساحل وهضبة البحيرات الاستوائية تساعد من ناحية على اتصال أملاك مصر الواقعة في شرق أفريقيا بما لها من ممتلكات في جهات خط الاستواء .

وبدأت مصر في ارسال اولى الحملات الكشفية الى منطقة الساحل الصومالى وشرق أفريقيا في سبتمبر سنة ١٨٧٥ حيث كلف الخديو الضابط الانجليزى ماكيلوب باشا McKillop مدير مصلحة الموانى والمنارات المصرية بقيادة حملة عسكرية كشفية تذهب الى هذا الساحل . وبالفعل وصلت هذه الحملة في ٤ أكتوبر ١٨٧٥ الى رأس جردفون (أوجردفوى) ورفع فوقها العلم المصرى اعلانا بوضع تلك الجهة تحت سلطة الحكومة المصرية . ثم وصلت الحملة بعد ذلك الى رأس حافون « وهناك أيضا رفع العلم المصرى بناء على طلب حاكم البلدة وكذلك شيوخ وأهالى البلدة الذين سرعان ما قدموا فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية . ثم توجهت الحملة الى بلدة « براوه » التابعة لسلطنة زنجبار وقد استقبل أمير البلدة رجال الحملة المصرية بحفاوة بالغة وقدم لهم كل مساعدة ممكنة ، كما قدم مشايخ البلدة وأهلها كتابا الى ماكيلوب باشا « يعلنون فيه ولائهم للحكومة المصرية ويطلبون جعل بلادهم ضمن ملحقاتها حيث كانوا يتضررون من حكومة

السلطان « يرغش » سلطان زنجيسار الذى استولى على بلادهم عنوة منذ خمسة عشر عاما وكان هدفه الوحيد جباية العشور منهم دون ان يهتم بحمايتهم من أعدائهم المغيرين عليهم . وقد رفع ماكيلوب باشا الاعلام المصريه فى هذه البلدة كما ترك بها حامية عسكرية من افراد حملته . ثم لم يلبث أن غادرها متوجها الى مصب نهر جوبا فوصل اليه فى ٢٨ أكتوبر ١٨٧٥ وقد وجد ماكيلوب انه يتعذر انزال الجنود الى البر بسبب الرياح والأمواج الشديدة التى تتعرض لها منطقة المصب دائما ، فضلا عن عدم صلاحية المرسى هناك لرسو البواخر المصرية . ولكنه اضطر لانزال الجنود عند منطقة المصب ريشما تهدأ الأمواج قليلا ثم يستأنف ابصاره جنوبا بحثا عن مكان مناسب . وبطبيعة الحال شهد أفراد الحملة صعوبة بالغة أثناء نزولهم الى البر ، وقد أقاموا ممسكرا يبعد عن شاطئ نهر جوبا بنحو ثمانية أميال تقريبا مكثوا به يومين فقط تمكن خلالها رضوان باشا وعبد الرازق بك من أفراد الحملة من اجراء بعض الاستكشافات فى منطقة نهر جوبا .

فقد أوضح رضوان باشا أن نهر جوبا يشبه الى حد ما نهر النيل فى الاتساع وانه يصب مياهه فى المحيط الهندى بقوة مما يتسبب عنه حدوث أمواج شديدة عند

المصب وأشار الى أن الأراضي التي على يمين النهر ويساره تتميز بالخصوبة الجيدة وبالتالي تكون صالحة للزراعة وأوضح كذلك ان حوض نهر جوبا يتميز بكثرة ما يوجد به من غابات كثيفة الأشجار الضخمة مما كان يساعد على وفرة الأخشاب هناك . اما عبد الرازق بك فقد ذكر انه يقطن هذه المنطقة قليل من السكان يعمل معظمهم بالزراعة حيث يزرعون الموز والذرة وقصب السكر والملوخية بالاضافة الى الخضراوات المختلفة بينما لجأ بعضهم لاصطياد الأسماك من نهر جوبا والمحيط الهندي بهدف أكل لحومها واستخراج الزيوت من بطونها حيث ثبتت صلاحية استعمال هذه الزيوت في اشعال المصابيح ، فضلا عن ذلك فقد أوضح أن كثيرا من حيوانات الجاموس البرى والعمار الوحشى والفيلة والأسود والنمور والنعام والقروود وغيرها من الحيوانات الأخرى . كانت تجوب دائما هذه المنطقة وتتخذ من غاباتها مأوى لها .

على أية حال لم يمكث أفراد الحملة بمنطقة مصب نهر جوبا وقتا طويلا اذ استأنفوا ابحارهم جهة الجنوب في ٣٠ اكتوبر فوصلوا في اليوم نفسه الى بلدة قسمايو الواقعة على بعد خمسة عشر ميلا تقريبا جنوب مصب نهر جوبا . وقد رفع عليها ماكيلوب العلم

المصرى وأسماءها « بورت اسماعيل » وطلب من رضوان باشا وعبد الرازق بك مواصلة استكشافاتهما بالبلدة بينما اعتزم هو اكتشاف مدى صلاحية نهر جوبا للملاحة النهرية . وبالفعل عاد الى منطقة المصب حيث أبحر منها ببعض المراكب الصغيرة يرافقه « شايى لونج » وحسن أفندى واصف وبعد ان قطعت المراكب مسافة مائه وخمسين ميلا تقريبا توقفت تماما عن الابعار وذلك لعدم صلاحية النهر للملاحة فيما بعد هذه المسافة حيث تشتد الرياح وتكثر الأمواج ويضيق المجرى وتزداد سرعة جريان الماء وعندئذ اضطر ماكيلوب ومرافقاه للعودة دون أن يواصلوا ابحارهم فى النهر . والجدير بالملاحظة أن حسن أفندى واصف كان قد رسم خريطة لمجرى هذا النهر طوال المسافة التى قطعها مع «ماكيلوب باشا وشايى لونج » .

أما الاستكشافات التى توصل اليها رضوان باشا وعبد الرازق بك فى بلدة « بورت اسماعيل » فقد وردت تفاصيلها فى التقارير والمراسلات التى بعثا بها الى الخديو . وفى التقرير الذى أرسله رضوان باشا الى الخديو فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يتضح أن بلدة بورت اسماعيل تعتبر من الموانئ الجيدة الصالحة لرسو السفن بها حتى فى أوقات اشتداد الرياح وتتميز

البلدة بكثرة مساكنها المقامة من الأخشاب وأوراقه
جوز الهند الذى كان يجلبه الأهالى من بلدة « لامو »
الواقعة جنوب بورت اسماعيل . والبلدة تعد مركزا
تجاريا مهما فى شرق إفريقيا ففضلا عن كونها سوقا
رئيسية لتجارة الرقيق فانها تعد أيضا سوقا عامرة
بمختلف البضائع الواردة اليها من جهات متعددة اذ كان
يقد اليها تجار عديدون من بلاد الهند ومسقط واليمن
وزنجبار ، ويحضرون معهم بضائعهم من الأرز والبصل
وقصب السكر والتمر والذرة ، كما كان يرد اليها من
داخل القارة العاج والصمغ وريش النعام والسمن
والأغنام . هذا وقد شوهدت الأبقار والحمير وهى تحمل
بضائع التجار حيث كان الأهالى يستخدمونها فى تنقلاتهم
وأسفارهم للمناطق المجاورة وذلك لعدم معرفتهم بالابل
وقتئذ . وأشار رضوان باشا فى تقريره الى عدم توافر
المياه العذبة ببورت اسماعيل مما جعل التجار والأهالى
يعانون المتاعب ويتعرضون للأمراض المختلفة بسبب
اعتمادهم على المياه المالحة المستخرجة من الآبار القريبة
للبلدة .

ومن جهة أخرى فقد أوضح عبد الرازق بك فى
مراسلاته للخديو أن البلدة صغيرة نسبيا فى مساحتها
ومع ذلك فان جزءا كبيرا من هذه المساحة تشغله غابات.

بالأشجار الضخمة • وقد قدر تعداد سكانها بنحو ألف وخمسمائة نسمة • وأضاف ان معظم اراضى البلدة رملية وتكاد تخلو منها الزراعة حيث لاحظ أن الاهالى هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بامور التجارة التى كانت الحرفة الرئيسية لدى الكثيرين منهم • وأشار الى أن المعاملات التجارية هناك كانت تتم عن طريق المبادلة او المقايضة كما هو حال المعاملات التجارية الأخرى المعهودة فى كثير من بلدان أفريقيا فى ذلك الوقت حيث كانت العملات النقدية غير متوافرة بعد • كذلك أوضح عبد الرازق بك أن كثيرا من أهالى بورت اسماعيل يعملون فى استخراج اللؤلؤ الموجود بكثرة على أعماق بسيطة بالقرب من شواطئ البلدة •

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعث عبد الرازق بك الى الخديو تقريرا يتضمن النتائج الكشفية التى توصل اليها ماكيلوب فى رحلته الكشفية لجهات «لامو» «فرموزه» والمناطق المجاورة لهما ، ولعل أهم ما أوضحه عبد الرازق بك فى تقريره أن أهالى هذه المناطق كانوا يطلبون الدخول فى طاعة الحكومة المصرية حيث انهم يرغبون فى انهاء تبعيتهم الاسمية لسلطان زنجبار الذى لم يهتم بحمايتهم من اعتداء القبائل عليهم ، وكان هدفه جباية العشور فقط • وورد بالتقرير أن شيوخ وأمراء

المناطق القريبة من لامو وفرموزه - كمنطقة جبال ماركة
وجزيرة هنزوان وجزيرة جوهنة وجزيرة « فومور »
« وجزيرة مهلة » ويندر ميناص - كانوا قد حضروا
لمقابلة مانيكوب وعرضوا عليه رغبتهم الأكيدة في
الخضوع للحكومة المصرية - وقد أشار عبد الرازق بك
في خطاب لاحق بعث به الى الخديو في ١٦ ديسمبر سنة
١٨٧٥ ، الى الموقع الجغرافي لبعض هذه الجزر فأوضح
أن جزيرة « جوهنة » تقع على خط عرض $8^{\circ} 44'$
جنوب خط الاستواء وعلى خط طول $22^{\circ} - 44'$ شرق
خط جرينتش وجزيرة مهلة تقع على خط عرض
 $20^{\circ} 12'$ جنوبا وعلى خط طول $42^{\circ} 43'$ شرقا بينما
تقع جزيرة قومور الكبرى على خط عرض $50^{\circ} 11'$
جنوبا وعلى خط طول $30^{\circ} 43'$ شرقا - وأوضح كذلك
أن بندر ميناص كان يعد مرسى جيدا صالحا لرسو
السفن به .

ومن ناحية أخرى فقد أضاف عبد الرازق بك في
تقريره أن معظم أراضي « لامو وفرموزه » وكذلك
أراضي الجزر القريبة منها كانت - حسب استكشافات
ماكيلوب باشا صالحة للزراعة حيث أن تربتها جيدة
وتتوافر بها مياه الري - ولوحظ اقبال الأهالي على
زراعة الموز والذرة وقصب السكر وجوز الهند وبعض

البحر اويات ، كما لوحظ اهتمام الكثيرين منهم بالتجارة
وبصيد الأسماك والحيوانات . وثمة ظاهرة واضحة
كان يشترك فيها اهالى هذه المناطق رجالا ونساء وتتمثل
في تجردهم من الملابس الكاملة اذ كانوا لا يرتدون
سوى الملابس التى تغطي الاجزاء السفلى من اجسامهم
بينما تبقى صدورهم وبطونهم عارية تماما ، ولهذا فان
الكثيرين منهم كانوا يصابون بامراض مختلفة خاصة
مرض الصدر . وقد اوضح عبد الرازق بك في نهاية
تقريره ان بلدة « قمبسة » كانت تقع على بعد ثلاثين
ميلا تقريبا جنوب فرموزة وقد سمع من الاهالى عن
وجود عدة مناجم للنفج الحبرى والنحاس فى غرب
البلدة ، كذلك كانت اراضيها تتميز بالخصوبة مما
يجعلها صالحة للزراعة كما ان مياه الرى بها متوافرة
وقد اراد « ماكيلوب » الوصول اليها واجراء استكشافات
بها بيد انه تلقى تعليمات من الخديو ترفض ذلك بل
تلقى « ماكيلوب » ما هو أكثر خطورة حيث امره الخديو
بضرورة انسحاب الحملة المصرية من جميع الجهات التى
وصلت اليها على الساحل الصومالى عدا جهة رأس حاقون
وكان السبب فى هذا يعود بالطبع الى موقف الحكومة
الانجليزية المعادى للتوسع المضرى فى جهات ساحل
الصومال الجنوبى والمتشى فى اطار سياستها
الاستعمارية الرامية الى تدعيم نفوذها فى جهات شرق

أفريقيا للتوغل منها الى المناطق الواقعة بداخل القارة
فتستعمرها وتسيطر على موارد ثرواتها الطبيعية...
وبالتالى ففى لم تنظر بعين الارتياح الى تقدم الحملة
المصرية على الساحل الصومالى ورفع الاعلام المصرية فى
جهات هذا الساحل .

على أية حال عادت حملة ماكيلوب الى القاهرة فى
أوائل فبراير سنة ١٨٧٦ دون أن تحقق مشروعها
الحيوى الخاص بإيصال ساحل الصومال بهضبة البحيرات
الاستوائية وعلى الرغم من هذا فان هذه الحملة قد نجحت
فى المجال الكشفى حيث لمسنا الجوانب الكشفية التى
توصل اليها بعض رجالها أمثال : رضوان باشا
وعبد الرازق بك وماكيلوب باشا فى الجهات التى
وصلوا اليها .

واذا كان نشاط مصر الكشفى قد امتد الى جهات
ساحل الصومال فان جهات أخرى تقع بشرق أفريقيا
كانت قد شهدت نشاطا مماثلا كالبلاد الواقعة بمنطقة
السودان الشرقى وكذلك بلاد العيسى والنولى وهرر
وأوسه والجاديپورس . ففىما يتعلق ببلدان منطقة
السودان الشرقى فان الفضل فى استكشافها يرجع الى
منزنجير باشا الذى عينته الحكومة المصرية فى ابريل

سنة ١٨٧٢ كمنحافظ عام لمحافظة سواكن ومصوع فقد رأى « منزجر » ضرورة افتتاح اقليم « بوقوص » المعروف فى اللغة الحبشية باسم « ستهيت » والذي يقع بين التاكة ومصوع حيث ثبت لديه أن هذا الاقليم كان يعد من الأسواق الرئيسية الخاصة بتجارة الرقيق فى السودان الشرقى . ومن ثم طلب « منزجر » من الخديو أن يسمح له باخضاع هذا الاقليم للنفوذ المصرى فحينما وافق الخديو على هذا توجه « منزجر » على الفور من مصوع فى يونيو سنة ١٨٧٢ على رأس قوة عسكرية بلغ قوامها حوالى ١٥٠٠ جندى وعند وصوله الى بلدة كيرن Keren عاصمة الاقليم تمكن من احتلالها دون مقاومة ، ثم لم يلبث أن استولى على البلدان الأخرى المجاورة لها كأميديب وبركة ودوكة وراشد ، كما استطاع أن يضم الى أملاك مصر اقليم ايليت Ailet الواقع بين مصوع ومنطقة الحماسين . غير أن احتلال مصر لهذه المناطق كان قد أدخلها فى صراع طويل مع مملكة الحبشة التى كانت تعتبر هذه المناطق ضمن أملاكها . على كل أجرى « منزجر » بعض الاستكشافات بهذه المناطق فثبت له أنه يوجد بها مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة ، كما يتوافر بها مياه الرى ، وعلى الرغم من هذا فإن مساحات صغيرة جدا من هذه الأراضى هى التى تزرع بالمحصولات المختلفة

كالذرة والسمسم وأنواع الخضراوات بينما تبقى بقية
الأراضي دون زراعه وذلك لأن الأهالي هناك لا يهتمون
بالزراعة بقدر اهتمامهم بالرعي وتربيته الماشية والأبل
فكان يكثر وجود المراعي الطبيعية بهذه الجهات حيث
تنمو الأعشاب والأعشاب ، كما كان يكثر بها وجود
الحيوانات ذات الأشكال المختلفة . ذلك أوضح منزجر
أن أهالي هذه الجهات سواء الرجال أو النساء كانوا
يعتنون دائماً بمظهرهم ويهتمون بتنظافه ملابسهم
البسيطة التي هي عبارة عن قطعة من القماش أو الجلد
كانوا يلتصقونها حول أجسادهم . كما لوحظ أنهم يميلون
إلى التزين خاصة بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية فعادة
ماكانوا يزينون أعناقهم وأعلى أذرعهم بالخرز والأسلاك
الملونة كما كانوا يعلقون بأذانهم وأنوفهم الأقراط
الكبيرة المصنوعة من النحاس والحديد فضلا عن ذلك
فكانوا يدهنون شعورهم بالدهون المستخرجة من الأبل
والماشية ويزينونها بأوراق الأشجار وريش الطيور
والنعام ، كما كانوا يطلقون شعورهم حتى تبلغ الطول
النهائي دون أن يقوموا بقصها لاعتقادهم بأن قص
الشعر يسبب إصابة العيون بالأمراض كما يضعف من
قوة الابصار . وأضاف منزجر أن أهالي هذه الجهات
يتميزون بقوة وصلابة أجسامهم على الرغم من نحالتها
وأن المرأة هناك تعد من أجمل نساء أفريقيا حيث القوام

الممشوق والملاح الجذابة . ولعل هذا ما دفع «منزجر»
الى أن يتزوج بأحدى السيدات من أهالى اقليم بوغوص .

أما الاستكشافات المصرية التى تمت فى بلاد العيس
والنولى وهرر وأوسه والجاديبورس فالواقع انها
ارتبطت بالفتح المصرى لسلطنة هرر سنة ١٨٧٥ . ففى
سبتمبر سنة ١٨٧٥ كلف الخديو محمد رؤوف باشا
مأمور زيلع بالتوجه على رأس حملة عسكرية لفتح هرر
استجابة لمطالب أهلها وأهالى المناطق المحيطة بها الذين
كانوا يتضررون من نفوذ الحكام والأمراء ومن عدم
الاستقرار بسبب اعتداء القبائل المجاورة عليهم أو
بسبب هجوم الأحباش المتكرر عليهم لأسباب مختلفة
أهمها الاختلاف الدينى حيث كانت سلطنة هرر تدين
بالدين الاسلامى .

واستجاب حمد رؤوف لأمر الخديو وخرج على
رأس حملة عسكرية مؤلفة من خمس فرق مشاه ونحو
٢٣٦ جنديا باشيوزق (غير نظامى) مزودين بالأسلحة
والمؤن والذخيرة الكافية ورافق الحملة عدد من ضباط
هيئة أركان حرب الجيش المصرى منهم محمد أفندى
مختار وعبد الله أفندى فوزى وحسن أفندى حلمى وعلى
أفندى منصور وسليم أفندى صليب ورجب أفندى سرى

ومحمد فندي عاكف . . وغيرهم . وقد سلكت الحملة طريقا وصقها رءوف باشا بأنها قصيرة المسافة قليلة التعاريج ، يوجد على جانبيها عدة قرى صغيرة المساحة تتميز بكثرة ما بها من آبار مائية عذبة وهي تعد بمثابة محطات يمكن للقوافل المسافرين خلال الطريق أن يمتكث بها بعض الوقت طلبا للراحة وللحصول على المياه والمؤن اللازمة . وكانت هذه القرى أو المحطات تقع بعد ١٢ ميلا تقريبا من زيلع وهي محطات نخشا وأوجاجرد وولع ولع وداوداب ودرب عسا وهنسا أبو بكر على وعلان برر وميركوهلي وجججعا وعرمالي مجن وكوته وبوصة وجلديسة .

والواقع أن هذه القرى أو المحطات ابتداء من محطة نخشا وحتى محطة جلديسة هي ما يطلق عليها اسم أراضي العيسى نسبة الى قبيلة أولاد عيسى الصومالية التي تسكن هذه الأراضي منذ زمن بعيد . والجدير بالذكر أن شيخ مشايخ عربان عيسى كان قد تقابل مع رءوف باشا في قرية هنسا وعرض عليه دخول أراضيه تحت السيادة المصرية فرحب رءوف باشا بذلك ومن ثم رفعت الإعلام المصرية في أنحاء مختلفة من هذه القرى . وقد قدر رءوف باشا عدد سكان هذه القرى بنحو ٢٠٠٠ ر ١٣ نسمة وأشار الى أن القوافل المسافرين يمكن لها أن تسلك

مسافة ١١٥ ميلا تقريبا بعد مفادرة زيلع وحتى قرية «أبو بكر علي» دون عنام حيث ان الارض سهله والطريق متسعة وتنتشر على جانبها اشجار السنط والصبار اما فيما بعد هذه القرية وحتى قرية جلديسه فان القوافل تجد صعوبة يانغ في المرور لان الارض هناك جبلية والطريق وعرة ضيقة الممرات والمسالك وكانت اراضي هذه القرى بما فيها الاراضي الجبلية صالحة للزراعة بيد ان رؤوف باشا لاحظ عدم اهتمام الاهالي هناك بالزراعة ، مما أدى الى ترك مساحات شاسعة من هذه الأراضي بورا . أما المساحات الصغيرة المنزرعة فغالبا ما كانت تزرع بالذرة والشعير .

ومن جهة أخرى فقد اوضح محمد مختار باشا وعبدالله أفندي فوزي أن أهالي العيسى يتميزون بكثرة الكلام والجدل والمناقشة وعلى الرغم من تمسكهم بالدين الاسلامي فانهم يتهجون في حياتهم أسلوبا يتنافى مع تعاليم الاسلام كميلهم للكذب والطمع والجشع ورغبتهم الدائمة في السرقة والقيام بأعمال السلب والنهب وقطع الطريق ، فضلا عن حبهم الشديد للكسل وعدم العمل . وذكر الضابطان أن أهالي العيسى يقيمون في أكواخ صغيرة المساحة مقامة من النقش وفروع الأشجار بينما أكواخ كبار الشيوخ كانت عادة متسعة ومبنية من الطوب أو الحجارة ، بيد أنه كان يخصص دائما سواء في أكواخ

الأهالى أو الشيوخ مكان مناسب لتربية الابل والماشية
التي كانت تحظى باهتمام جميع أهالى العيسى . والمزاة
من أهالى العيسى كانت لها مكانة مهمة فى المجتمع فكان
الرجل يعتمد عليها فى زراعة بعض المحاصيل وفى صنع
الخبز وفى رعى الماشية والقيام بحطبها وكذلك احضار
الماء وجمع الوقود بالإضافة الى اعمالها المنزلية المعتادة
كاعداد الطعام ونظافة المنزل وتربية الاولاد . أما
الرجل فكان يتكاسل عن القيام بمثل هذه الأعباء وغالباً
ما يقضى وقته فى مضغ التونباك والصمغ والجلوس فى
المساء بجوار نار الموقد للمسامرة وشرب الجعة المصنوعة
من الذرة .

هذا وقد تركت الحملة المصرية بلدة جلديسة -
التي كانت تعد آخر حدود بلاد العيسى - فى ٥ أكتوبر
سنة ١٨٧٥ لتواصل سيرها الى هرر بيد انها مرت قبل
أن تصل الى هرر ببلاد النولى وعندها استأنف رؤوف
باشا وكل من مختار باشا وعبد الله فوزى نشاطهم
الكشفى بهذه الجهات . فقد أوضح رؤوف باشا أن بلاد
النولى تنسب الى قبيلة النولى احدى قبائل الجالا المحيطة
بمدينة هرر وهى تتكون من سبع قرى صغيرة هى
جرجرة والشيخ شاربى وبالارا واقتوح وايجو وسينو

فوسكورجه - وديتر رؤوف باشا ان الحملة المصرية وجدت
ترحيبا كبيرا من اهالى هذه القرى باستثناء اهالى فريتن
فافتوح وايجو - الدين حاربوا الحملة المصرية فى بادئ
الأمر ثم لم يلبثوا بعد هزيمتهم أمام الحملة ان قدموا
فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية ومن ثم فقد
زفقت للأعلام المصرية فى هذه القرى ايدانا بانضوائها
تحت السيادة المصرية - وأشار رؤوف باشا الى ان اهالى
هذه القرى من قبيلة النولى يتميزون بقوة بنيانهم
وصحة اجسامهم وبالتالى فهم قوم أشداء يميلون دائما
الى الحروب والقتال كما انهم شانهم فى ذلك شأن بقية
أفراد قبائل الجالا الأخرى يكونون عصابات للسرقة
والسطو وقطع الطريق وغالبا ما كانت توجه هذه
العصابات نشاطها الى قوافل التجارة سواء القادمة الى
هرر أو الخارجة منها -

أما مختار باشا وعبد الله فوزى فقد أشارا الى أن
أراضى النولى جبلية تتميز بصلاحياتها للزراعة اذ
شوهدت بها مساحات مزروعة بالذرة والحنطة والشعير
والقطن والبصل والثوم ويرجع السبب فى صلاحية
الأراضى للزراعة الى غزارة سقوط الأمطار هناك فضلا
عن أن تربة هذه الأراضى كانت تتكون فى معظمها من
طبقات رملية وأخرى طينية تناسب الزراعة - وإلى

جانب هذه المساحات المنزرعة بالمحاصيل المختلفة دانت
توجد هناك المراعى الطبيعية التى تنمو بها الحشائش
والأعشاب مما ساعد افراد النولى على الاهتمام بتربية
الماشية . وأوضح الضابطان أن ملابس افراد النولى
كانت لا تتعدى قطعة من القماش الخشن يلفها ارجل
حول جسمه على أن يكون بها حزام من الجلد يعلق به
بعض الاحذية والسكاكين وهم دائما عراة الرؤوس
حفاة الأقدام . أما نساؤهم فكن لا يغطين من أجسامهن
سوى النصف الأسفل وذلك بقطعة من الجلد أما النصف
الأعلى فيبقى عاريا وكانت تعرف المرأة المتزوجة هناك
بتغطية رأسها بقطعة من انقماش الأسود بينما المرأة غير
المتزوجة تكون عارية الرأس .

على أية حال فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ دخلت
الحملة المصرية مدينة هرر فى صحبة أمير هرر محمد بن
heid الشكور ووسط ترحيب الأهالى الكبير بدخولهم فى
طاعة مصر ، وقد أجرى بها الضابطان محمد مختار باشا
وعبد الله أفندى فوزى بعض الاستكشافات فثبت لهما أن
مدينة هرر تقع على خط عرض ٤٨° ٢٢' ٩" شمالا
وعلى خط طول ١٥° ٢٠' ٤٢" شرقا وانها ترتفع عن
مستوى سطح البحر بنحو ٥٦ قدما وان مساحتها تقدر
بحوالى ٨١٢ ر ٤٨١ مترا مربعا تقريبا وهى محاطة من

جميع جهاتها يسور يتراوح ارتفاعه فيما بين ثلاثة وأربعة أمتار وبه أربعة وعشرون برجاً وقد بنى هذا السور من الأحجار الصخرية المستخرجة من الجبال القريبة المجاورة لهرر . وأضاف أيضاً بطلان أن المدينة بوجه عام غير منتظمة الشكل فشوارعها ضيقة ومتعرجة ومليئة بأكوام التراب والحجارة وحاراتها غير مستوية بسبب ارتفاع بعض الأماكن بها عن الأخرى بنحو ٢٥ متراً . وذكر أن أهالي هرر البالغ عددهم نحو ٣٥٠٠٠ نسمة كانوا يتكلمون اللغة العربية ويتمسكون بالدين الإسلامي طبقاً للمذهب الشافعى . وعرف عنهم بأنهم لا يميلون إلى الأشغال اليدوية ويفضلون عليها أعمال التجارة والزراعة ، فكانت التجارة عندهم من أهم موارد الرزق وذلك لما اشتهرت به هرر كسوق تجارية مهمة في شرق أفريقيا . وكانت تجارة الرقيق أهم تجارة تشتهر بها هرر ، ونعل الشهرة التي اكتسبتها من تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة المصرية لأن ترسل حملة عسكرية تخضع هذه الجهة تحت سيطرتها وتعمل بقدر الامكان على مناهضة تجارة الرقيق بها .

أما فيما يتعلق بالزراعة فقد أوضح مختار باشا وعبد الله فوزى أن أراضي هرر كانت تتميز بأنها طينية

بحمراء تشبه الغرين الذي يحملة نهر النيل مع فيضانه الى مصر، وبالتالى فهي خصبة صالحة للزراعة بيد انه يلاحظ أن أكثر من نصف اراضى المدينة كان متروكا بغير زراعة ويرجع هذا الى ان اهالى هرر كانوا قد اهتموا امير الزراعة بسبب احتكار الأمراء زراعة بعض المحاصيل المهمة الميذرة للربح كالبين وتحريمهم على الاهالى زراعتها . فضلا عن عدم توافر المياه اللازمة لبرى الأراضى ولكن على الرغم من ذلك فقد شوهت بالمدينة مساحات واسعة من الأراضى مزروعة بالحنطة واندرة العويجة والعدس والفول واللوييا والبطاطس وقصب السكر والبصل والثوم والجلبة والقطن والسمسم والشعير والقرع والخشخاش ، كما شوهت مساحات أخرى مزروعة بالفواكه منها الموز والليمون والتارنج والسفرجل والخوخ والرممان والعنب ، فضلا عن ذلك كان الأهالى يقبلون على زراعة نبات مخدر يسمى لديهم باسم « القات » وكانوا يستخدمونه بسبب اعتقادهم لتقوية الهنية وتسهيل الهضم وكعلاج للعديد من الأمراض المختلفة .

على كل يمكننا القول بأن الادارة المصرية فى هرر كانت قد أخذت على عاتقها مهمة ترغيب الأهالى فى الزراعة وعدم ترك الأراضى الصالحة للزراعة بورا

وأعلنت من جانبها باب مباح لجميع الأهالي زراعة البن
وكافة المحاصيل التي كانت محرمة عليهم زراعتها من
قبل دون أية معارضة أو ممانعة . وطالبت الأهالي
بالإقبال على زراعة البن لجودة زراعته هناك . حيث
ثبت أن البن الهرري يفوق في جودته البن اليمني .

ومن جهة أخرى فقد أوضح الضابطان أن الصناعة
في هرر كانت قليلة الانتشار فلم يقبل الأهالي عليها
لأنصرافهم إلى الاشتغال بالتجارة والزراعة وكانت أهم
الصناعات الموجودة هناك صناعة الأواني الفخارية
وقرب المياه والحصر والملاعق الخشبية بالإضافة إلى
صناعة الأقمشة النقطنية التي كانت تنسج بالأيدي .

أما ملابس أهل هرر فكانت بسيطة حيث كان
الرجاء يرتدون زيا عبارة عن جلباب من النسيج الهرري
يلفونه حول أجسامهم بينما كان أثرياءهم وأبناء الأمراء
يرتدون ثوبا من القماش الأبيض على شكل قميص، وكلما
كان القميص كبيرا كان صاحبه ذا منزلة ومكانة رفيعة
بين قومه تماما مثلما كانوا يفعلونه عند جلوسهم في أي
مكان إذ كانوا يغطون أفواههم بأطراف أثوابهم كعلامة
منهم على أنهم من كبار رجال المدينة . أما النسبَاء
الهرريات فكان عادة يرتدين زيا عبارة عن قميص أسود

اللون به حزام من البفتة البيضاء وكن حافيات الاقدام
مأهلا نساء الامير اللاقي هن يلبسن الثعال عند خروجهن
من البيت فقط . وكانت المرأة المتزوجة تغطي رأسها
بقطعة رفيعة من القماش الاسود فارقة شعرها من الخلف
على هيئة ضفيرتين تكوم كل منهما خلف الأذن على شكل
كرة . أما الفتاة غير المتزوجة فكانت دائما عارية
الرأس . وقد لوحظ أن المرأة هناك سواء المتزوجة أو
غير المتزوجة كانت من عاداتها أن تدهن رأسها وجسمها
بالسمن والشحم كوسيلة للتزين وكانت لا تتخلي عن هذه
العادة مدة سبعة شهور بعدها تمكث في بيتها مدة سبعة
أيام أخرى ثم تواصل بعد انقضائها دهن شعرها
وجسمها بالسمن والشحم . وكانت للمرأة الهررية
الكلمة المسموعة على زوجها فاذا أمرته بشيء كان عليه
أن ينفذه في الحال .

وتجدر الاشارة الى أن الضابطين محمد مختار
وعبد الله فوزى كانا قد تمكنا من رسم خريطة لمدينة
هرر أوضعا فيها موقف المدينة وقبائل الجالا المحيطة بها
كقبائل « برسوب » « وبرترى » « وبايلى » « وجارسي »
« وأتيو جرجر » . وغيرها كما أظهرنا فيها أراخى
قبائل العيسى والنولى .

على أية حال لم تبق من مناطق شرق إفريقيا التي
أجزيت بها استكشافات مصرية خلال عهد الخديو
إسماعيل سوى منطقتي « اوسة » وبلاد « إيجاديبورسي »

أما منطقة « اوسة » فقد ارتبطت الاستكشافات
المصرية بها بحملة منزجر باشا مدير عموم شرقي
السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر التي جردتها
الحكومة المصرية للهجوم على جنوب الحبشة في
سنة ١٨٧٥ نتيجة لأسباب سياسية سوف نوضحها في
الفصل اللاحق . فقد قامت هذه الحملة باستكشافات
خلال الطريق البرية التي سلكتها للوصول إلى الحبشة
من تاجورة إلى أوسة . فقد ذكر محمد أفندي عزت أحد
ضباط الحملة أن الطريق الواصلة بين تاجورة وأوسة
تمتد لمسافة أربعين ميلا تقريبا في الاتجاه الغربي وهي
طريق وعرة ضيقة المسالك يتعذر على الجمال أن تسير
فيها لكثرة ما يوجد بها من أشجار وأحجار تتراكم فوق
بعضها مما يحول دون سهولة المرور فيها ، كما يوجد
على امتداد الطريق عدد من الأودية كوادي « برسان »
و « جلتستان » و « وعلول » و « مترس » ، بالإضافة
إلى عدة أخوار وعيون مائية كانت تتجمع فيها مياه
الأمطار التي تتساقط في هذه الجهات بغزارة شديدة
وكانت تنمو الحشائش والأعشاب ، الطويلة بجوار

هذه الأودية والأخوار والعيون المائية مما جعل هذه المناطق تعد بمثابة مراعى طبيعية كان يستغلها حثيث من أهالى أوسة فى تربية الماشية والابل . أما بلدة أوسة فكانت صغيرة المساحة يقطنها حوالى خمسة آلاف نسمة يدينون بالاسلام يتولى زعامتهم أمير يكون عادة من اكبر مشايخ البلدة جاها . وأهالى أوشه يعيشون حياة بدوية فيهتمون بتربية الماشية والابل ولا يزرعون سوى الذرة والتمر ، وكان يشرف على البلدة جبل كبير يسمى جبل « أوسة » بلغ ارتفاعه حوالى ستمائة متر تقريبا كما كان يوجد بالقرب منها بحيرة تعرف أيضا ببخيرة « أوسة » كان يصب فيها نهر صغير يسمى « حواش » . وكان أهالى أوسة يعتمدون على هذه البحيرة فى الحصول على حاجاتهم من مياه الشرب لعدوية مياهها .

أما الاستكشافات المصرية فى بلاد الجاديبورسى فقد ارتبطت بجهود الضابط المصرى محمد مختار باشا حيث كلفه الخديو بالذهاب على رأس حملة عسكرية الى بلاد الجاديبورسى لاختضاعها للسيادة المصرية بناء على رغبة شيخها المدعو نور بن دويلى ، وكذلك رغبة الأهالى هناك ، وقد غادر محمد مختار باشا « زيلع » على رأس حملته فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٧ يرافقه الشيخ « نورين دويلى » لكى يرشد الحملة لاتباع أقصر الطرق

الصحرارية الموصلة إلى بلاده . وقد سلكت الجملة طريقا تمتد في الاتجاه الجنوبي الشرقي من زيلع وتتصف بكثرة تعرجاتها وعدم استواء سطحها وضيق مسالكها وممراتها لارتفاع بعض أماكنها عن الأخرى وتراكم كميات كبيرة بها من الصخور الحجرية ذات الألوان والأشكال المختلفة ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة المرور خلالها وهو ما كان يعاني منه أفراد الحملة المصرية ، كما كان يوجد على جانبي الطريق سلاسل من الجبال يتراوح ارتفاعها فيما بين ستمائة قدم وثلاثة آلاف قدم ، كما شوهدت بجوارها عدة غابات كثيفة بأشجار السنط والنيق والأشجار التي يستخرج منها المطاط .

وكانت هذه الغابات بمثابة مأوى للعديد من حيوانات الفيلة والأسود والنمور والنعام وغيرها من الحيوانات المختلفة . وأضاف مختار باشا أنه شاهد بالقرب من الطريق عدة أخوار مائية تتجمع فيها مياه الأمطار ، وكان يحدث عند سقوط الأمطار بغزارة أن تتحول هذه الأخوار إلى أنهار مائية صغيرة كانت تغترق بمجراها المائي الصحراء المجاورة حيث تصب مياهها بها أو أن توصل مجراها إلى أن تصب في المحيط الهندي . وكانت من أشهر هذه الأنهار نهر « وارا بود

warabod ونهر جرزا Ghirza « والى جانب هذه
الأخوار وجدت كذلك عيون مائية كثيرة بالقرب من بلاد
الجاديورسى . وقد لعبت هذه العيون المائية دورا مهما
فى تزويد أهالى هذه البلاد بما يحتاجون اليه من مياه
الشرب . أثناء موسم الجفاف . وقد شوهدت ايضا بجوار
هذه الأخوار والعيون المائية حيث تنمو الحشائش
والأعشاب الطويلة - أكواخ من القش وفروع
الأشجار ، كان يقيم بها بعض الأفراد من عشائر قبيلة
« الجاديورسى » الذى كانوا يهتمون بتربية الماشية
والايل ويفضلون من أجل ذلك الترحال من مكان لآخر
بحثا عن مناطق يرعون فيها ماشيتهم وابلهم .

على أية حال وصلت الحملة المصرية الى بلاد
الجاديورسى واستقبلت بحفاوة كبيرة من قبل الأهالى
هناك ورحبوا برفع الأعلام المصرية فى بلادهم وقد
واصل مختار باشا نشاطه الكشفى بها فذكر أن اسم
هذه البلاد ينسب الى قبيلة الجاديورسى الصومالية التى
كانت تسكن هذه البلاد منذ زمن بعيد وأوضح أن بلاد
الجاديورسى كانت تشغل مساحة كبيرة من الأراضى
الخصبة الصالحة للزراعة بيد أن أهالى الجاديورسى
كانوا لا يهتمون بالزراعة اهتماما كبيرا حيث كانوا
يفضلون عليها الرعى وتربية الماشية والايال وكان رجال

قبيلة الجاديبورسي يتميزون ببشرتهم ذات اللون الأسود
النحاسي ، كما يتميزون بطول القامة وقوة البنيان
وبالجبهة العريضة والعيون الكبيرة والشفاه الغليظة
والشعر المجعد . أما المرأة هناك فكانت لديها مسحة من
الجمال فهي ممشوقة القوام جذابة الملامح ذات اسنان
بيضاء لامعة وكانت تعتني بنظافة ملابسها التي هي
عبارة عن قطعتين من القماش الأبيض تغطي باحدهما
نصفها الأسفل وتغطي بالآخرى النصف العلوي ، كما
كانت تضع على رأسها دائما قطعة من القماش الأسود
بيد أنها كانت حافية الاقدام لا تميل الى التزين وتعضي
طوال ساعات اليوم في الاعمال المنزلية . وقد نلاحظ
أن مساكن الأهالي عبارة عن أكواخ خشبية تتكون من
عدد من الحجرات المسقوفة بفروع الأشجار واوراقها
وعادة ما كان يحرص الأهالي على تخصيص حجرة من
حجرات الكوخ لتربية الماشية والابل وكان أثاث هذا
المسكن بسيطا اذ لا يتعدى بعض الجلود المستخدمة
كأسرة للنوم وبعض الأواني الخشبية التي تستخدم
لحفظ اللبن والماء ، أما أكواخ شيوخ القبيلة فكانت
تتميز عن أكواخ الأهالي باتساع حجراتها وبما تحتويه
من أثاث غائبا يشتري من زيلع كالحصر الملونة والأواني
والأقداح الفخارية . كذلك نلاحظ أن غذاء الأهالي
كان لا يخرج عن الخبز المصنوع من الذرة واللبن ولحوم

الماعز والضأن كما نلاحظ انهم يميلون الى التدخين وشرب « البوظة » المصنوعة أيضا من الخبز . و أوضح كذلك محمد مختار باشا أن أهالي هذه البلاد كانت لديهم بعض العادات الموروثة عن اسلافهم كمادة تعدد الزوجات ، فالرجل هناك كان يتزوج بأكثر من امرأة هادفا بذلك كسب أكبر عدد من الأصدقاء والأصهار ، فضلا عن رغبته في كثرة عدد اولاده حيث الاعتقاد السائد لدى الأهالي هناك انه بقدر ما يكون لدى الرجل عدد من الأولاد بقدر ما تكون منزلته ومكانته بين قومه . وأوضح كذلك انه على الرغم من أن أهالي الجاديبورس يدينون بالاسلام فانهم كانوا يجهلون أمور الشريعة الاسلامية والسنة المحمدية ويعتقدون في أمور تخالف تعاليم الاسلام كذهاب النساء العقيمات الى القبور لقضاء ليلة بها طلبا للانجاب أو كاعتقاد الأهالي في أمور السحر والشعوذة وحرصهم على الذهاب الى السحرة والمشعوذين لاستجلاب السعد والرزق عن طريقهم ولاستطلاع رأيهم قبل الخروج في حرب أو قتال أو لشفائهم من الأمراض المختلفة وكذلك شفاء ماشيتهم وابلهم اذا ما أصيبت هي الأخرى بالأمراض .

والجدير بالذكر أن استكشافات مختار باشا ببلاد الجاديبورسي كانت تعتبر آخر استكشافات مصرية تمت

فى مناطق شرق أفريقيا فى ذلك الوقت اذ لم تشهد هذه
المناطق استكشافات مصرية أخرى بسبب موقف الحكومة
الانجليزية المعادى للتوسع المصرى فى هذه المناطق ، كما
سوف نشر اليه فى الفصل اللاحق .

عوامل توقف الكشف المصرية فى أفريقيا

كان طبيعيا ازاء توسع مصر الهائل فى استكشاف
جهات أفريقيا المختلفة ، أن يواجه هذا اتوسع بصعوبات
عديدة بعضها يتعلق بمظاهر الطبيعة الأفريقية والبعض
الآخر فرضته الظروف السياسية التى احاطت بمصر
آنذاك . فضلا عن الأوضاع الداخلية التى باتت عليها
مصر فى ذلك الوقت وكانت جهود مصر الكشفية قد
تأثرت بهذه الصعوبات بيد أن الصعوبات الطبيعية كانت
لا تشكل خطورة حقيقية على نشاط مصر الكشفى فى
الجهات الأفريقية المختلفة مثلما شكلته الظروف
السياسية وأوضاع مصر الداخلية . فكما ذكرنا آنفا
أن حملات وبعثات الاستكشاف المصرية كانت تواصل
تقديمها فى أنحاء القارة الأفريقية برغم ما كانت تعانيه
من صعوبات طبيعية تمثلت فى صعوبة الوصول الى داخل
القارة بسبب عدم صلاحية معظم الأنهار والبحار

الداخلية للملاحة وكذلك صعوبة المرور بالطرق والدروب والمسالك البرية لضيقها وكثرة تعرجها وعدم استواء سطحها ، كما تمتلئ هذه الصعوبات في انتشار الأمراض الخطيرة ووجود الحيوانات المفترسة والحشرات الضارة والطيور الجارحة ، بالإضافة الى غزارة سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وصعوبة الحصول على المياه العذبة الصالحة للشرب . ورغم هذه الصعوبات فإنها لم تؤد الى توقف نشاط مصر الكشفى في بعض الجهات الأفريقية كما سببته الصعوبات الأخرى الناجمة عن الأوضاع السياسية والداخلية التي حاقت بمصر في أواخر عهد الخديو اسماعيل .

وبادئ ذي بدء يمكننا القول ان الخديو اسماعيل كان قد ساهم - دون أن يدري - في إيجاد بعض هذه العوامل فقد أشرنا من قبل انه تملكته في ذلك الوقت رغبة الاستعانة بالضباط والموظفين الأجانب من مختلف الجنسيات لتسيير أمور الدولة وجعلها شبيهة بالدول الأوروبية حيث كانت لديه كما أوضحنا سابقا عقدة التقرب من أوروبا فكان لا يدخر وسعا في استخدام العديد من الضباط والموظفين الأوروبيين والأمريكيين ليلحق بهم في الجيش المصري وكان يسند اليهم المناصب الكبرى في الدولة وعهد الى كثير منهم بقيادة الحملات

والبحثات الكشفية العديدة التي ارسنتها مصر لتجسوها،
مناطق افريقيا المختلفة ، ويجدر بنا ان نؤكد هنا ان
ما اتاه اسماعيل كان خطأ لا يغتفر اذ ترتب على استعباده
بالأجانب وركونه الشديد اليهم بغير تبصر او تفكير ان
استغل هؤلاء تقرب الخديو اليهم وبدأوا يعملون منذ
ان وطئت أقدامهم أرض مصر على تحقيق مصالحهم
الخاصة وكذلك مصالح الدول التي يتبعونها وباتبع
كان تحقيق هذه المصالح على حساب مصر . وقد ضرب
الانجليزيون « ضمويل بيكر » و « غوردن باشا » النمط
الواضح في ذلك فقد عمل كل منهما على تصفية الإدارة
المصرية في المناطق الأفريقية التي دخلت في حوزة مصر
وشجعا دولتيهما انجلترا على احتلال هذه المناطق على
اعتبار أن انجلترا خير من يفيد هذه المناطق حضارياً
دون مصر .

واذا كان الخديو اسماعيل قد استند على مبررات
واهية خولت له الحق في الاستعانة بالأجانب كما سبق
أن ذكرنا فالأمر الذي لا شك فيه انه كان في ذلك قصير
النظر قليل الروية والحكمة والتفكير السليم . اذ
استفادت الدول الأجنبية بالضرورة من توظيف أبنائها
بمصر فكانوا بالنسبة لها بمثابة سند قوى ساعد هذه
الدول وبخاصة انجلترا على التدخل في شئون مصر .

الداخلية وانهارجية الى حد أن تمكنت هذه الدول من خلع اسماعيل سنة ١٨٩٧ ثم انفردت انجلترا وحدها دون بقية الدول الأخرى باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

كذلك هناك عامل آخر ساعد على تثبيت همة الجهود الكشفية المصرية في أفريقيا وبخاصة في منطقة الحبشة والمناطق المجاورة لها تمثل في الحروب الثلاث التي خاضت مصر غمارها ضد الحبشة في عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٦ والتي انتهت جميعها بهزيمة مصر . وتعود أسباب هذه الحروب الى طبيعة انخلاف الذي كان قائما بين الدولتين منذ سنة ١٨٦٥ بعد أن تمكنت مصر من الحاق ميناءى سواكن ومصوع بأملاكها الأفريقية اذ اعتزم الخديو اقامة خط حديدى فيما بين مصوع والخرطوم بفرض تسهيل سبل الاتصال فيما بين السودان وساحل البحر الأحمر الغربى ، بيد أن ملك الحبشة فى ذلك الوقت ثيودور Theodor كان قد تصدى لهذا المشروع وعارضه بشدة على اعتبار أن امتداد هذا الخط الحديدى كان سيمر قطعاً بأراضى اقليم بوغوص أو سنهيت ، وهو يزعم بأن هذه الأراضى وما يحاورها من أراضى القلايات والقضارف الخاضعة لمصر منذ أيام محمد على هى جميعها أراضى حبشية حيث انها تعد أهم مداخل الحبشة الشمالية .

كذلك رفض ملك الحبشة ان يكون لمصر نفوذ وسيطرة على جهات الساحل الغربى للبحر الاحمر حيث انه فى سبيله لانشاء منفذ بحرى للحبشة على هذا الساحل ليسهل تجارتها مع العالم الخارجى . وبالإضافة الى ما سبق فان الاختلاف الدينى بين البلدين كان قد ساعد على زيادة حالة التوتر القائمة بينهما، فمصر كانت تريد مع توسعها فى جهات أفريقيا المختلفة أن تنشر الاسلام واللغة العربية ، وهو ما لم ترض عنه بطبيعة الحال الحبشة المسيحية .

وقد اشتدت حدة الخلاف بين البلدين فى سنة ١٨٦٧ عندما نشبت الحرب بين الحبشة وانجلترا وظهر فيها بوضوح موقف الخديو المؤيد تماما للانجليز اذ سمح لهم باجتياز الاراضى المصرية لمهاجمة الحبشة ووضع الأسطول المصرى تحت تصرفهم حتى يمكنهم ان ينقلوا بسهولة مهماتهم ومؤنهم من السويس الى مصوع وعندما وضعت الحرب أوزارها فى نهاية ابريل سنة ١٨٦٨ بهزيمة الأحباش وبمقتل « ثيودور » بات مؤكداً أن الأحباش يكون لمصر بغضا وكرهية شديدة ، فكانت مسئولة فى نظرهم عن هزيمتهم أمام الانجليز ومن ثم أخذوا يتعرشون بالقوات المصرية الموجودة بالبلدان الخاضعة لمصر والقريبة لحدودهم ، وقد ظل الحال هكذا

حتى سنة ١٨٧٢ حينما قامت مصر بضم مناطق اخرى
قريبة من حدود الحبشة الشمالية لمنطقة بوغوص
وراشد وذكوك واميديب وبركة وايليت ، وبذلك صارت
معظم الجهات الواقعة في شمال الحبشة خاضعة لمصر
هذا بالاضافة الى جهات اخرى تقع في شرق الحبشة
كانت تخضع ايضا للسيادة المصرية هي الجهات المطلة
على الساحل الاقريقي للبحر الاحمر وخليج عدن كجهات
مصوع وزولا وبيلول ورهيفة وتاجورة ، ثم لم تدب
مصر ان ضمت اليها في سنة ١٨٧٥ ميثاء زيلع وكذلك
بلدة هرر المجاورة للحبشة من جهة الجنوب الشرقي
وبذلك طوقت مصر الحبشة من الجهات الشمالية
والشرقية والجنوبية الشرقية فضلا عن مجاورتها لها من
جهة الغرب منذ عهد محمد علي ، وبطبيعة الحال استاء
الأحباش كما استاء ملكهم الجديد « يوحنا الرابع » من
هذا التوسع المصري واجتمعت كنفاتهم على ضرورة
التصدي لهذا التوسع المصري ومخاربه قبل ان يغمر
بلادهم .

ولم يكد ينتهي عام ١٨٧٥ حتى نشبت الحرب بين
البلدين اذ امر النخديو في اول اكتوبر سنة ١٨٧٥
بتجريد حملتين في وقت واحد للهجوم على بلاد الأحباش
بعيث تشرك احدهما من مصوع لتهاجم الأحباش من

الشمال وتتحرك الأخرى من تاجورة لتهاجمهم من الجنوب واختار لقيادة الحملة الأولى انضابط الدانمركى أرندروب Arendrup واختار للتانية السويسرى «منزنجى» وقد علمنا فى الفصل السابق مصير حملة «منزنجى» حيث انها توقفت عند بلدة أوسه ولم تصل الى الحبشية وتعرضت لهجوم مباغت من قبل اهالى أوسه التابعين للحبشة وراح «منزنجى» وعدد كبير من جنود حملته ضحية هذا الهجوم الغادر ، وبالتالى لم تتمكن حملة منزنجى من أداء مهمتها . وبالمثل لم تستطع حملة أرندروب هى الأخرى من تحقيق أغراضها رغم وصولها الى الحبشة حيث اشتبكت القوات المصرية بالقوات الحبشية فى معركة حامية استمرت أكثر من ست ساعات فى منطقة يقال لها « جونديت » وقد أسفرت نتيجة المعركة عن هزيمة القوات المصرية نتيجة لصغر تعدادها بالمقارنة بتعداد قوات الحبشة ، فضلا عن أن الأحباش كانوا أكثر معرفة بأراضيهم ، كما كانوا أشد حماسة لقتال المصريين ، وقد قتل فى هذه المعركة عدد كبير من الجنود المصريين ولم ينج منهم سوى قلة صغيرة تمكنت من الفرار الى مصوع ، كما قتل فيها أيضا قائد الحملة « أرندروب » وبذلك يكون الأحباش قد حققوا على المصريين انتصارين متتاليين، إذ أن قوات منزنجى المصرية

كان قد غدر بها في ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على يد
أهل أوسه التابعين للعبشة ثم كان الانتصار الثاني
للأجباش في جونديت في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ .
وبطبيعة الحال تلقى الخديو أخبار هاتين الهزيمتين
بجنوح شديد فهو من ناحية كان يخشى أن تؤثر الهزيمتان
على موقف مصر السياسي والمالي لدى الأوساط الأوربية
ومن ناحية أخرى كان يعتقد أن الأجباش بما حققوه من
انتصار على مصر قد نالوا بذلك من مركزه الشخصي
وهو الذي كان يصدد تكوين امبراطورية أفريقية . ومن
ثم اعتزم إرسال حملة ثالثة الى العبشة يكون هدفها
تأديب الأجباش واستعادة شرف العسكرية المصرية
وبالفعل أمر بتجريد حملة عسكرية بلغ تعدادها حوالي
١٥٠٠٠ جندي وأسند قيادتها الى الضابط الشركسي
راتب باشا كما أسند الى الضابط الأمريكي لورنج باشا
Loring قيادة أركان حرب هذه الحملة . وقرر أن
يرافق الحملة نجله الأمير حسن باشا حتى تكتسب الحملة
أهمية خاصة .

والواقع أن الخديو كان قد تعجل في اعداد هذه
الحملة ولم يراع الدقة المطلوبة في اختيار قوادها اذ عقد
لواءها الى الضابط الشركسي راتب باشا ، وقد عرف هذا
الضابط بين زملائه بعدم كفاءته القيادية وبقلة خبرته

الحربية فضلا عن انه كان يفتقد احترام اقرانه من الضباط الشراكسة والأتراك . كما أن « لورنج » رفض في بادئ الأمر أن يعمل تحت رئاسة راتب باشا وتطلع لأن تكون بيده قيادة الحملة لا قيادة أركانها وبالتالي انعدم التفاهم بين القائد العام للحملة وبين هيئة أركان حربه .

على أية حال بعد أن تم اعداد الحملة تحركت من السويس في طريقها الى مصوع وعندما وصلتها في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ مكثت بها بضعة أيام ثم لم تلبث ان واصلت طريقها خلال الصحراء والدروب الوعرة حتى دخلت الأراضي الحبشية ووصلت الى اقليم الحماسين وقد أعلن حاكم الاقليم الحبشى المدعو « ولدبانكيل » ولاءه للحكومة المصرية وقد اتبعه في ذلك حكام البلدان الحبشية التي مرت بها الحملة المصرية كبدة « عدخاله » « وكلوكزاي » « ويعزره » « وعدرسة » « وقياخور » « وقوزع » . ويبدو أن ولاء بعض أهالي البلدان الحبشية لمصر قد أنزل في روع « راتب باشا » وأفراد حملته أن مهمتهم في الأراضي الحبشية ستكون سهلة وميسورة ، ومن ثم يلاحظ انهم أهملوا في أخذ الاستعدادات الكافية لوقايتهم من كافة الأخطار ، فلم يراعوا اختيار المكان المناسب لاقامة معسكرهم اذ أقاموه

فى بلدة قورع » التى كانت تعد من اخطر البلدان
الحبشية تعرضا للسيول الجارفة والأمطار الفزيرة
فضلا عن لك فانهم لم يهتموا ببناء الاستحكامات اللازمة
لحماية معسكرهم ومخازن أسلحتهم ، كما أن راتب باشا
كان قد أمر بتوزيع قوات الحملة العسكرية على البلدان
التى دانت بالولاء لمصر ، وأبقى بمعسكر الحملة فى قورع
الجزء الباقي من هذه القوات ، وكان مفروضا وحالة
الحرب قائمة حينئذ أن تكتل جميع صفوف الحملة
العسكرية لمواجهة جيش يوحنا الكثير العدد .

وقد استطاع يوحنا أن يحث جميع الأحباش على
معاربة قوات الحملة المصرية المتناثرة فى البلدان
المختلفة ، الأمر الذى دفع بالاهالى لأن يهاجموا هذه
القوات ويلحقوا بها الهزيمة ، ثم لم يلبث يوحنا أن قد
بنفسه جيشا كبيرا وسار بهم فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦
الى بلدة « قورع » ونشبت بينهم وبين القوات المصرية
المعسكرة هناك معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أيام
انتهت بهزيمة القوات المصرية وبمقتل معظم أفرادها .
ولكن على الرغم من هذا الانتصار الذى حققه الأحباش
على المصريين فقد طلب ملكهم من راتب باشا ضرورة
عقد الصلح وانتهاء حالة الحرب القائمة بين مصر
والحبشة ، وبالفعل عقد الصلح بين البلدين فى أبريل

سنة ١٨٧٦ وفيه تم الاتفاق على أن تنسحب القوات المصرية من كافة الأراضي الحبشية وأن يبقى اقليم « بوغوص » تابعاً لمصر ، كما تم الاتفاق على ان يفتح طريق للتجارة فيما بين مصوع والحبشة . وهكذا انتهت حروب مصر مع الحبشة بعد أن منيت فيها مصر بخسائر فادحة حيث فقدت من ابنائها ما يزيد على ثمانمئة قتيل بخلاف المئات من الجرحى ، كما فقد من مالياتها ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات في الوقت الذي كانت تنوء فيه الخزانة المصرية بالديون الجسيمة وتعانى أشد ضروب الارتباك المالى . فضلاً عن ذلك فقد ترتب على هذه الحروب أن تصدعت هيبة مصر العسكرية وفقدت الثقة الأجنبية بها نتيجة لما أصابها من هزائم متتالية على أيدي الأحباش ، كما ترتب عليها توقف نشاط مصر الكشفى فى جهات الحبشة فى عصر اسماعيل ومهدت فى الوقت نفسه الى توقف هذا النشاط فى بقية الجهات الأفريقية الأخرى فيما بعد عصر انخديو اسماعيل .

كذلك هناك عامل آخر ساهم فى توقف النشاط الكشفى المصرى فى أفريقيا يتمثل فى التدخل الانجليزى فى شئون مصر وما أعقبه من احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ . فقد أشرنا من قبل الى أن انجلترا كانت تسعى لدى الخديو لتعيين بعض الشخصيات الانجليزية فى

خدمة مصر بفرض التمدين لها في البلاد ، كما انها اتخذت من تعاونها مع مصر في القضاء على تجارة الرقيق في افريقيا وسيلة اخرى لتحقيق مطامعها في التدخل في شئون مصر وفي استعمار المناطق الافريقية فقد رأت ان التعاون مع مصر للقضاء على تجارة الرقيق في افريقيا سوف يكسبها نفوذا قويا في مناطق الرقيق الأفريقية على اعتبار أن شعوب هذه المناطق كانت أغلبها تدين بالاسلام ، وبالتالي ترفض التدخل الانجليزى المسيحى في شئون تجارتها التى اعتادت عليها منذ زمن بعيد ، أما التدخل المصرى فسوف يكون مقبولا الى حد ما لما لمصر - حينذاك - من مكانة عربية اسلامية تستطيع أن تؤثر في شأن هذه التجارة ، وبالفعل وكما توقعت الحكومة الانجليزية فان مصر تمكنت بقدر الامكان طوال مدة وجودها بجهات افريقيا المختلفة من محاربة هذه التجارة حيث استجابت لها شعوب هذه الجهات وتخلوا عن تجارتهم المحرمة هذه ، وبدأوا يعملون تحت ظل الادارة المصرية في التجارة المشروعة .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ تم توقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا ، اشتملت على سبعة بنود تقضى بابطال تجارة الرقيق في افريقيا حيث تعهدت مصر بالضرب على أيدي تجار الرقيق وبفرض أشد العقوبات على

صائديه ، كما تعهدت بمنع ادخال الرقيق فى اراضيها ،
غير انه ورد فى هذه البنود نص صريح يوضح موافقة
الحكومة المصرية على ان يكون للسفن الحربية الانجليزية
الحق فى ضبط وتفتيش السفن المصرية فى البحر
الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى وذلك للتأكد من
عدم وجود رقيق بها ، وفى حالة وجود الرقيق بهذه السفن
المصرية فعلى الانجليز تسليم أصحاب هذه السفن الى
السلطات المصرية لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية . هذا
وقد ألحق بهذه المعاهدة ملحق خاص أوضحت فيه مصر
الاجراءات التى سوف تتبعها لتحرير الرقيق الموجود
بأراضيها .

وعلى الرغم من الهدف الانسانى الذى عقدت من
أجله هذه المعاهدة فان ارتباط مصر مع انجلترا لعقد
مثل هذه المعاهدة كان يعد عملاً خالياً من الحكمة وبعد
النظر ، فقد مكنت هذه المعاهدة انجلترا من الافتئات على
سيادة مصر ومصالحها بما كفلته لها من حق ضبط
وتفتيش السفن الحاملة للراية المصرية ، فضلاً عن ذلك
فقد أجبرت هذه المعاهدة مصر على ضرورة اتخاذ عدة
اجراءات صارمة متطرفة وبعيدة عن الحكمة لانهاء
تجارة الرقيق فى أقاليمها الأفريقية خلال مدة حددها
الأمر الخديوى - الصادر فى نفس يوم توقيع المعاهدة -

ياتننى عشرة سنة - الامر الذى ترتب عليه فى النهاية نتائج وخيمة عادت على مصر وحدها ، ففضلاً عن ضياع الأموال الطائلة التى انفقتها فى سبيل هذا الغرض مما أربك ميزانيتها وزاد من أعبائها المالية ، كانت هناك عدة ثورات محلية قام بها أهالى بعض الجهات الأفريقية يطالبون بإبعاد الحكم المصرى عن أراضيهم وبالطبع راح ضحية هذه الثورات عدد كبير من الجنود المصريين .

ومن جهة أخرى فقد حرصت الحكومة الانجليزية على عرقلة التقدم المصرى فى جهات افريقيا المختلفة وبخاصة فى جهات أعالى النيل الأبيض وجهات ساحل أفريقيا الشرقية وذلك لأنها اعتبرت هذه الجهات داخله فى اطار المناطق الافريقية التى تنوى استعمارها . ففىما يتعلق بجهات أعالى النيل الأبيض راينا «غوردن» يأمر بسحب القوات المرابطة فى أوغندا وأونيورو ويعترف لملك أوغندا باستقلاله . والواقع ان ذلك مبعثه حالة الاستياء العام التى كان عليها الرأى العام الانجليزى بالاشتراك مع الحكومة الانجليزية بسبب امتداد النفوذ المصرى الى هذه الجهات ، فقد بذلت جمعية الكنيسة التبشيرية فى لندن جهداً نحض « غوردن » على ابعاد النفوذ المصرى عن أوغندا حتى تتاح الفرصة لمبشرىها كي يمارسوا نشاطهم هناك دون

تدخل من السلطات المصرية الاسلامية وهو ما ايدته
حكومة بنيامين دزراييلي Benjamin Dira'eli (١٨٧٤ -
١٨٨٠) .

أما فيما يتعلق بهجات الساحل الشرقى لافريقيه
فقد أوضحنا من قبل موقف الحكومة الانجليزية العدائى
تجاه حملة ماكيلوب McKillop المصرية المرسله الى
نهر جوبا سنة ١٨٧٥ . وهى لم تكثف بذلك اذا ارادت
أن تحد من التقدم المصرى على هذا الساحل فأبرمت مع
مصر معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ نصت على اعتراف
انجلترا بسيادة مصر - تحت التبعية العثمانية - على
ساحل الصومال حتى رأس حافون ، كما نصت على تعهد
الخديو بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية منطقة
من البلاد الواقعة على هذا الساحل وتخويل الحكومة
الانجليزية الحق فى تعيين نواب قنصلين لها فى جميع
الموانئ والجهات الموجودة على هذا الساحل بشرط
الا يكونوا من أهالى هذه الجهات ، كذلك نصت المعاهدة
على ابقاء مينائى « بربرة » « وبلهار » كميناءين مفتوحين
للتجارة الحرة والا تمنح الحكومة المصرية لأحد ما
أى احتكار أو امتياز فيهما والا تسمح باجراء أى
عمل يعطل حركة التجارة فيهما ، كما تتعهد الحكومة
المصرية بألا تأخذ رسوما جمركية عن البضائع الواردة

الى هذين الميناءين اكثر من خمسة فى المائة من قيمتها
كما كان عليها ان تعامل رعايا انجلترا وسفنها فى تلك
الجهات معاملة الدولة الاولى بالرعاية . وبهذه المعاهدة
استطاعت الحكومة الانجليزية ان تحقق مكاسب عديدة
فهى قد ضمنت باعترافها بسيادة مصر على جهات
الساحل الصومالى حتى رأس حاقون عدم وقوع أية جهة
من جهات هذا الساحل فى أيدي أية دولة استعمارية
أخرى معادية لانجلترا يمكنها أن توقع الضرر بالمصالح
الانجليزية ، وقد تعهد لها انخديو بذلك عن نفسه وعن
ذريته من بعده . كذلك استفادت انجلترا من مسألة
تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها التجارية المارة
بمينائى « بربرة » « وبلهار » والواصلة الى « عدن »
التي احتلتها انجلترا منذ سنة ١٨٣٩ هذا فضلا عن
المزايا والامتيازات الأخرى التي منحت لانجلترا
ولرعاياها الانجليز فى هذه الجهات الساحلية .

أما مصر فقد عادت عليها هذه المعاهدة بخسائر
جسيمة ، فهى من ناحية قد ساعدت على زيادة تدخل
انجلترا فى شئون مصر ، حيث جاءت هذه المعاهدة بعد
مرور شهر تقريبا من توقيع معاهدة الغاء الرقيق فى
٤ أغسطس سنة ١٩٧٧ والمعروف أنه ورد بالمعاهدتين
بنود أباحت لانجلترا فرصة التمكين لها فى مصر وفى

الجهات الأفريقية التابعة لها كما سبق توضيحه ، ومن جهة أخرى فإن مصر قد خسرت بتوقيعها هذه المعاهدة أموالا طائلة سواء تلك التى أنفقتها على الحملات العسكرية ورحلات الاستكشاف وعلى مشروعات تعمير وإصلاح هذه الجهات أو تلك التى نتجت بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة الى مينائى « بربرة » « وبلهار » وقد قدر غوردن بنفسه قيمة العجز السنوى فى ميزانية بربرة والذى ترتب نتيجة لهذا الاجراء بنحو ٨٠٠٠ ر جنية مصرى ، فضلا عن ذلك فإن هذه المعاهدة كانت قد قيدت من حركة التوسع والاستكشاف المصرى فى الساحل الشرقى لأفريقيا اذ اعتبرت رأس حافون نهاية لحدود ممتلكات مصر على هذا الساحل . هذا ولم يقتصر دور السياسة الانجليزية عند هذا الحد اذ هيات لها الأوضاع المضطربة التى باتت عليها مصر فى أواخر عصر اسماعيل فرصة التدخل فى شئونها الداخلية حيث تفاقمت الأزمة المالية بمصر بسبب اقبال اسماعيل على الاقتراض من بيوت المال الأوروبية للوفاء بالتزاماته ازاء شركة قناة السويس ونفقات سياسته الخارجية فى تركيا والدول الأوروبية الأخرى ، وإصلاحاته الداخلية الواسعة ورغبة فى توسيع أملاك مصر فى أفريقيا . وكان رد الفعل

الطبيعى لهذه النفقات الباهظة أن ارتبكت ميزانية البلاد وأصبح اسماعيل غير قادر على تلبية مطالب الدائنين الأوربيين ، مما دفع بالحكومات الأوربية للتدخل فى شئون مصر المالية بحجة حماية مصالح رعاياها المالية ، ومن ثم فقد وجدت الحكومة الانجليزية الطريق ممهدة لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، خاصة انها تمكنت فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ من شراء أسهم مصر فى قناة السويس مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، فدأبت على ارسال مبعوثيها الماليين لدراسة الأزمة المالية . وقد انتهى الحال بهؤلاء الى التمهيد الفعلى للتدخل البريطانى حينما عهد الخديو الى أحدهم وهو السير ريفرز ويلسون Sir Rivers Wilson يوزاره المالية المصرية .

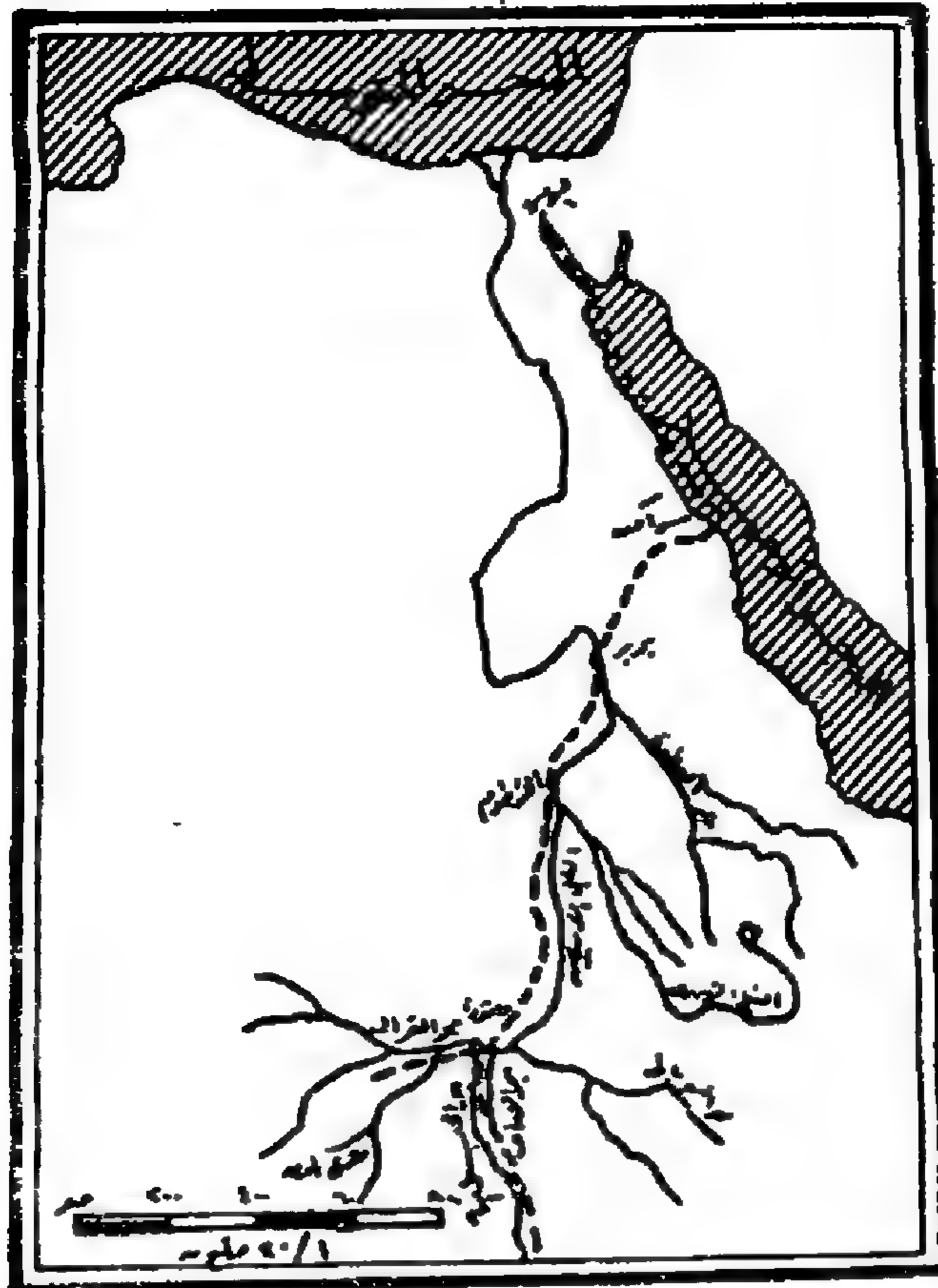
وكان طبيعيا ازاء هذا التدخل الأوربى فى شئون البلاد ، أن يتحرك الشعور القومى مطالباً بابعاد الأوربيين عن مصر . وعندما أحست الدول الأوربية وخاصة انجلترا وفرنسا ، بتقرب الخديو تجاه هذا الشعور القومى واستجابته لمطالبه أسرع لدى الدولة العثمانية تحت سلطانها عبدالحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) على ضرورة عزل الخديو اسماعيل . وبالفعل أصدر

السلطان قرار العزل في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ ، ثم تم
يلبث بعد ذلك بثلاث سنوات أن انفردت إنجلترا
باحتلال البلاد . وهكذا نُعيت إنجلترا دورا مهما في
سياسة مصر الداخلية والأفريقية مما دفعنا إلى اعتبارها
أحد العوامل المهمة التي أثرت على نشاط مصر الكشفى
في أفريقيا فبسببها توقف هذا النشاط في جميع الجهات
الأفريقية وذلك عندما احتلت مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم لم
تلبث بعد ذلك في سنة ١٨٨٤ أن أكرهت مصر على إخلاء
هذه الجهات لتضيق بذلك كافة الجهود المضنية التي
بذلتها مصر في سبيل الوصول إلى جهات أفريقيا
المختلفة لاستكشافها ونشر مظاهر الحضارة والعمران
بها .

خريطة رقم (٢)



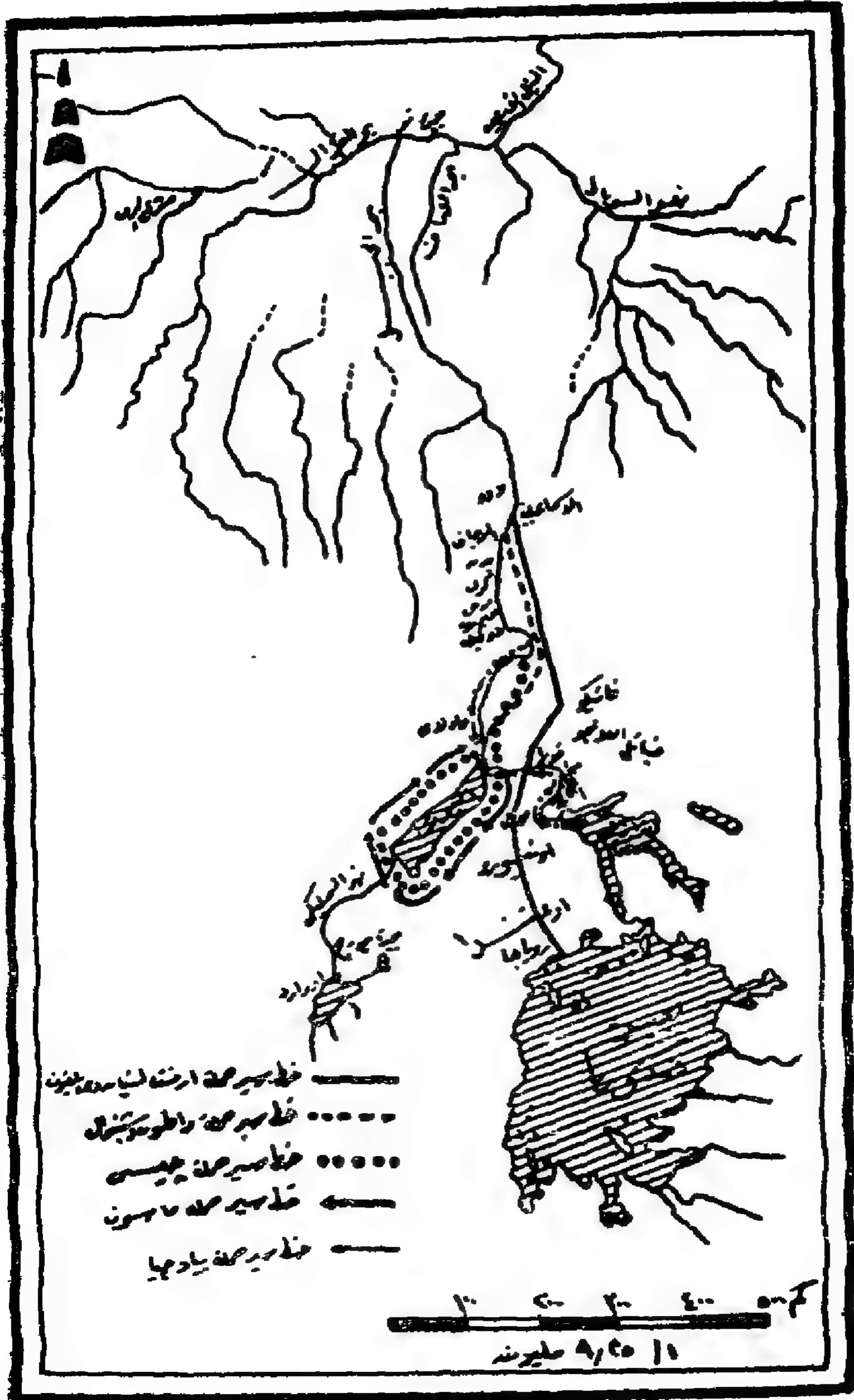
خريطة رقم (٣)



خريطة رقم (٤)



خريطة رقم (٥)



خريطة رقم (٦)



الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة	٧
الفصل الأول	
دوافع الكشف المصرى فى أفريقيا	١٧
الفصل الثانى	
مقومات الكشف المصرى فى افريقيا	٢٢
الفصل الثالث	
استكشافات « صمويل بيكر » فى أعالى النيل الأبيض ٤٥	
الفصل الرابع	
استكشافات « جوردن » فى أعالى النيل الأبيض . ٦٢	
الفصل الخامس	
بمئات أعالى النيل الأبيض تحت اشراف « جوردن » ٧٩	

الفصل السادس

١٠٩ . . . الكشوف المصرية في غرب السودان

الفصل السابع

١٤٥ الكشوف المصرية في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن

الفصل الثامن

١٦٩ الكشوف المصرية في ساحل الصومال وشرق أفريقيا

الفصل التاسع

١٩٩ . . عوامل توقف الكشوف المصرية في أفريقيا

٢١٩ الخرائط

صنعتى هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ •
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر •
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحنيم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة •
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى •
علبة عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ •
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي •
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية •
د. على بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل •
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية •
محمود فوزى ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية •
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير •
د. نبيل راقب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكنوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاية ، من الفتح العربى الى قيام النولة الطولونية .
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر .
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعراانى .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ .
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩ .
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يوتان لبيب رزق ، محمد مزين ١٩٩١

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجبى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم المصورى ، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدتها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر .
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن القليم
المنوفية ،
د. حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل النعمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأمين
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحلیم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكتندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور .
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
وثائقية ،
د . محمد نعيان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الاعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٨ - **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - **نبوة موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،**
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - **أهل النعمة فى الاسلام ،**
تأليف : أ . س . نربون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور أيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،**
أمنة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى**
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - **أهل النعمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،**
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) ،**
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ، -
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة ونعاليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بينر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
ج ٢ ،
د. سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدتها للنشر د. عبد العظيم رمضان .

- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولوم كير ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د. محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والسيدة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،
أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحي ،
أ. د. فاروق القاضي ، أعدتها للنشر : أ. د. عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧) .

د . أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ، د . سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ، تأليف : دليب هيرز ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال

١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ، سليم خليل النفاش

١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ، سليم خليل النفاش

١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ، د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١٢ - اسماعيل باشا صتغى ، د . محمد محمد الجوادى

١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ، د . اسماعيل عز الدين

١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ، أحمد رشدي صالح

- ١١٥ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د. البيومى اسماعيل
- ١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - معركة الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوي
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم

- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى
- ١٢٩ - الدين العام (وأثره فى تطبور الدين. المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د. يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د. ماجده محمد حمود
- ١٣٣ - دار المندوب السامى فى مصر ج ٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د. ماجده محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى
مخطوطة « ضيا نامة » للدار ندلى
بقلم/ عزت حسن أفندى الدار ندلى
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى
- ١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية فى ضوء وثائق الجنيزة
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق
تقديم أ . د . عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د . محمد عبد الغنى الأشقر

- ١٣٨ - الاخوان المسلمون
وجذور التطرف الدينى والارهاب فى مصر - السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الفناء المصرى فى القرن العشرين
محمد قابيل
- ١٤٠ - سياسة مصر فى البحر الاحمر .
فى النصف الاول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتى فى نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة فى القرنين الثانى والاول ق ٠ م .
منيرة محمد الهمشرى .
- ١٤٤ - كشف مصر الافريقية
فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د . عبد العليم خالف .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٩/٥٩٢٢

ISBN — 977 — 01 — 6123 — 3

هذا الكتاب عن « كشف مصر الأفريقية في عهد الخديوى اسماعيل ». وهو يؤرخ لصفحة مهمة من صفحات تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، لعبت فيها مصر دورا خطيرا فى حركة الكشف الجغرافى فى أفريقيا، انطلاقا من مصالحها الوطنية التى هددها تسابق الدول الأوربية للسيطرة على أفريقيا. ففى ذلك الحين كان الاستعمار الأوروبى قد انتقل من المرحلة التجارية، التى كان يكفى فيها الاستيلاء على الشواطئ الأفريقية لإقامة المراكز التجارية، الى المرحلة الصناعية التى كانت تتطلب الاستيلاء على قلب أفريقيا لنهب ثرواتها الطبيعية. ومع أن مصر لم تكن لها أهداف استعمارية كتلك التى قادت الدول الأوربية، إلا أن تركها الساحة للدول الأوربية فى مجال الكشف الجغرافى، كان يهدد بمحاصرة مصالحها الحيوية بمنعها فى المستقبل من استكمال حدودها الجغرافية المتعلقة النيل، ويضع هذه المنابع فى يد أوربية استعمارية.

Bibliotheca Alexandrina



0332523

مطابع الهيئة

٣٢٥ قرشا